جامعة 08 ماي 1945 – قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

M/330.f04
2012/90

تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي
حالة الجزائر للفترة 2000-2010

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

إعداد الطالبتين:
- موهوب راوية
- كحلوش سارة

إشراف الأستاذة:
- صاولي مراد

السنة الجامعية: 2012/2011

التشكرات

الحمد والشكر لله الذي أحلنا بحلة العلم و ملكنا عقال العقل و زيننا بنطق المنطق و نعوذ به من كدر الفكر ,و عكر الذهن و صلى الله على المبعوث بجوامع الكلام إلى أعقل الأمم و على جميع أتباعه و سلم تسليما

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس لميشكر الله".

فشكرا لأستاذنا الكريم ***"مراد صاولي"*** *الذي كان لنا الشرف على إشرافه على هذه المذكرة و على توجيهاته القيمة.*

كما نهدي كلمة شكر و عرفان إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة لإتمام هذه المذكرة ,و إلى كل من ساعدنا من قريب و بعيد و لو بكلمة طيبة

-جزاهم الله خيرا-

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار. إلى من علمني العطاء بدون انتظار,إلى من أحمل إسمه بكل افتخار , أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز
إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

وداد , مريم(أحلام), رضوان,بزعم البيت هبة الرحمن(وسام)

إلى جدتي العزيزة الغالية أطال الله عمرها
إلى أطيب من عرفت وأشرف وأنبل فيمن عاشرت:زوجي صالح

إلى صديقاتي العزيزات:سمية , مريم,مريم ,منال

الى من قاسمتني عناء البحث راوية

إلى كل زملاء الدراسة قسم العلوم الاقتصادية نقود ومؤسسات خاصة

الفوج01 ***سارة***

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ
الفصل الأول :مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي **01**
تمهيد.....**02**
المبحث الأول :النمو والتنمية الاقتصادية.....**03**
المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي **03**
الفرع الأول :تعريف النمو الاقتصادي.....**03**
الفرع الثاني :قياس النمو الاقتصادي **03**
الفرع الثالث :مصادر النمو الاقتصادي.....**08**
المطلب الثاني:ماهية التنمية الاقتصادية **09**
الفرع الأول :تعريف التنمية الاقتصادية **09**
الفرع الثاني :قياس التنمية الاقتصادية **11**
الفرع الثالث :عناصر التنمية الاقتصادية **12**
المطلب الثالث :النمو والتنمية الاقتصادية.....**14**
الفرع الاول :الفرق بين النمووالتنمية الاقتصادية **15**
الفرع الثاني :فوائد النمو الاقتصادي **17**
الفرع الثالث :تكاليف النمو الاقتصادي **18**
المبحث الثاني :نظريات النمو قبل النيوكلاسيك.....**18**
المطلب الأول :النمو عند الكلاسيك **18**
الفرع الأول :ادم سميث **19**
الفرع الثاني :نظرية دافد ريكاردو.....**20**
الفرع الثالث :الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....**21**
المطلب الثاني :الماركسية والنمو **22**
المطلب الثالث :النمو في نظر المدرسة الكينزية (هارود – دومار).....**24**
الفرع الأول :تحليل النموذج.....**25**
الفرع الثاني :تحليل هارود.....**25**
الفرع الثالث :الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية.....**26**
المبحث الثالث :النظريات النيوكلاسيكية و الجديدة للنمو **27**
المطلب الأول :النظرية النيوكلاسيكية.....**27**
الفرع الأول :نموذج سولو.....**27**
الفرع الثاني :نموذج فون نيومان **30**
الفرع الثالث :موريشيما **31**
المطلب الثاني :النماذج الجديدة للنمو **31**
الفرع الأول :نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية.....**32**
الفرع الثاني :نماذج النمو من الداخل الخطية.....**34**
المطلب الثالث :النتائج و الانتقادات التي وصلت إليها النماذج الجديدة للنمو.....**41**
الفرع الأول :النتائج التي وصلت إليها النماذج الجديدة للنمو.....**41**
الفرع الثاني :إسهامات نماذج النمو.....**42**
الفرع الثالث :الانتقادات الموجهة للنماذج الجديدة.....**43**
خلاصة.....**44**
الفصل الثاني :التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها **45**
تمهيد.....**46**

المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيم للبترول.....**47**
المطلب الأول :مفهوم البترول وإشكاله.....**47**
الفرع الأول :مفهوم البترول **47**
الفرع الثاني :إشكال مادة البترول.....**48**
المطلب الثاني:أنواع البترول و أهميته.....49
الفرع الأول:أنواع البترول.....49
الفرع الثاني :أهمية البترول.....**49**
المطلب الثالث :تصنيع البترول والدور الإستراتيجي له.....**51**
الفرع الأول :تصنيع البترول.....**51**
الفرع الثاني :السوق الاستراتيجي للبترول.....**54**
المبحث الثاني :أسعار النفط ومراحل تطور أسواقها.....**55**
المطلب الأول :مفهوم سعر النفط وأنواعه.....**55**
الفرع الأول :مفهوم سعر النفط.....**55**
الفرع الثاني :أنواع أسعار النفط.....**56**
المطلب الثاني :التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية قبل ظهور الأوبك.....**59**
الفرع الأول : السوق البترولية من بداية ظهورها حتى عام **1940**.....**59**
الفرع الثاني: السوق البترولية من..... **1940-1960**.....**61**
المبحث الثالث: آليات عمل السوق البترولية.....**63**
المطلب الأول: السوق البترولية في ظل ظهور منظمة الأوبك **63**
الفرع الأول:ظهور منظمة الأوبك.....**63**
الفرع الثاني: أهداف منظمة الأوبك.....**64**
المطلب الثاني: الأزمات البترولية وموقف الأوبك **65**
الفرع الأول: اسعارالنفط بين **1970-1985**.....**65**
الفرع الثاني: أسعار النفط بعد **1985**.....**71**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام.....**81**
الفرع الأول: العرض السوقي للبترول.....**71**
الفرع الثاني: الطلب السوقي للنفط.....**85**
خلاصة.....**89**
الفصل الثالث: دراسة قياسية لاثر اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر.....**90**
تمهيد **91**
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.....**92**
المطلب الأول: الميزان التجاري **92**
الفرع الأول : الصادرات **92**
الفرع الثاني: الواردات.....**93**
الفرع الثالث:تحليل وضعية الميزان التجاري.....**96**
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات.....**97**
الفرع الأول:المرحلة الأولى من سنة**1991**إلى غاية **1999**.....**98**
الفرع الثاني:المرحلة الثانية من سنة **2000**إلى غاية **2008** **98**
المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام.....**99**
المبحث الثاني: عائدات النفط في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار.....**100**
المطلب الأول: أثر العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار.....**100**
الفرع الأول: أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام.....**100**

الفرع الثاني: اثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار.....**101**
المطلب الثاني: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر من المحروقات **102**
الفرع الأول: تطور الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للنفط **103**
الفرع الثاني: تحليل أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط.....**104**
الفرع الثالث: أثر انخفاض القيمة الحقيقية للبترول على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر.....**106**
المطلب الثالث: تطور إيرادات النفط الجزائرية في ظل حركة أسعار النفط العالمية.....**107**
الفرع الأول: الإيرادات البترولية للجزائر في ظل تزايد أسعار النفط العالمية.....**108**
الفرع الثاني: الإيرادات النفطية للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية.....**108**
الفرع الثالث: عائدات النفط الجزائرية في ظل الحركة الجديدة لأسعار النفط.....**110**
المطلب الرابع: دور عائدات النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.....**110**
الفرع الأول: إيرادات الجباية البترولية و تأثيرها على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.....**111**
الفرع الثاني: تأثير الجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام.....**114**
المبحث الثالث: اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.....**116**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية غير المستقرة واختبارات الكشف عنها.....**116**
الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية الغير مستقرة.....**116**
الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار لسلاسل الزمنية.....**117**
الفرع الثالث: اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية.....**117**
المطلب الثاني: التكامل المشترك.....**126**
الفرع الأول: عموميات حول نظرية التكامل المشترك.....**126**
الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك.....**129**
المطلب الثالث:الدراسة التطبيقية.....**130**
الفرع الأول: دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية.....**130**
الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك.....**131**
الفرع الثالث: العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخط.**133**
خلاصة.....135
خاتمة.....**136**
قائمة المراجع.

المقـدمة:

إن أهمية النفط في تزايد مستمر حتى أصبح محل الاهتمام، وتحول النفط الخام ليكون مثيرا لكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة علمية ومتأنية، خاصة أن الاحتياجات الطاقوية بشكل عام سواء في الجزائر أو غيرها من الدول النامية أو الصناعية المتقدمة ترتبط بالنفط، وما يمكن أن يحققها هذا الأخير من مصادر وفيرة واستعمالات متعددة وكذا عائدات غير محدودة للدخل الوطني.

كما أن التطور الحاد في أسعار النفط الخام خلال السنوات الأخيرة أخذ النصيب الأكبر من الاهتمام، فالنفط أصبح سلعة هامة في حياة المجتمعات بعدما كان يعتمد عليه في الماضي لأغراض ثانوية، كتزفيت الطرقات ....الخ.

وكان أول اكتشاف للنفط الخام في نصف الكرة الأرضية الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1859عندما عثر أدوين دريك على النفط في أول بئر نفطية قرب مدينة تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا،فشكل ذلك حركة كبيرة في البحث عن النفط، حيث بدأت السوق البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه السوق تنافسية، لكن سرعان ما تحولت إلى سوق شبه احتكارية قامت بها شركة أمريكية أسسها رجل أعمال أمريكي هو "روكفلر" الذي قام باحتكار السوق خلال تلك الفترة، لكن بالنظر للقوانين المناهضة للاحتكار تم تقسيم هذه الشركة التي عرفت بالاتحاد الاحتكاري "ستاندار–أويل" إلى مجموعة شركات، انتهزت هذه الأخيرة فرصة ظهور مناطق بترولية فقامت بتوسيع نشاطاتها، وبالنظر للمنافسة الشديدة التي ظهرت بينها خاصةً في تحديد أسعار النفط وغزو المناطق النفطية، صدرت وثيقة تفاهم بينها حول عدة مبادئ.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت هذه الشركات بغزو المناطق وفيرة البترول كالشرق الأوسط، وقد ساعدها في ذلك عدة عوامل منها قرب المنطقة من أوربا سهولة استخراج البترول، وكان هذا عند انهيار اقتصاد أوربا فتشكلت سبع شركات كبرى احتكارية، منها 05 أمريكية وواحدة بريطانية وأخرى هولندية، عُرفت بالشقيقات السبع، فسيطرت واحتكرت السوق البترولية حيث أنها كانت تحدد سعر النفط.

وبالنظر للوعي القومي الذي ظهر لدى الدول النفطية، قامت هذه الأخيرة بمحاولات عدة للسيطرة على ثرواتها، لكنها كانت دوماً تفشل بسبب السياسات التي كانت تفرضها هذه الشركات على تلك الدول، كما أدى هذا الوعي إلى تكوين خمسة بلدان نفطية لمنظمة عرفت بمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط أوبك" ثم انضمت إليها دول أخرى حتى وصل العدد إلى 13 دولة، و من بينها الجزائر، التي انضمت إليها خلال جويلية 1969.

قامت هذه المنظمة بتثبيت سعر النفط. ثم جاءت حرب أكتوبر 1973 العربية الإسرائيلية، والتي اتخذت فيها الدول العربية قراراً بوقف ضخ بترولها إلى الدول الغربية فارتفع سعر النفط، مُشكلاً ذلك أول أزمة نفطية في التاريخ.

إن النتائج التي حققتها هذه المنظمة خلال فترة السبعينات تعتبر الأحسن في تاريخها، خاصة مع قيام معظم الدول بتأميم ثرواتها النفطية، فأزمة 1973 أدت بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في مجالات الطاقات البديلة والمتجددة، لأنها كانت ترى أنه لا بد من التقليل من تبعيتها للدول النفطية، وهذا الوضع أدى بالدول المستهلكة إلى تغيير استراتيجياتها تجاه السوق النفطية، فقامت بإعتماد عدة استراتيجيات منها تقليل الاعتماد على النفط، وكذلك إستراتيجية أخرى سميت بمخازن النفط، حيث عندما تكون الأسعار منخفضة تقوم بوضع مخزون احتياطي للاعتماد عليه حين ترتفع الأسعار، وكان ذلك من تخطيط منظمة الطاقة الدولية.

ومع ظهور مناطق بترولية جديدة كبحر الشمال والنرويج، قامت هذه البلدان بمحاولة الحصول على مكانة في السوق النفطية، فخلق ذلك نوع من الفائض في العرض البترولي، حيث تقلصت حصة الأوبك في السوق النفطية خلال عام 1986 فأعتبرت أول وأسوء أزمة وقعت فيها المنظمة، سواءاً من حيث المداخيل أو من حيث حصتها في السوق.

ونظرا لتأثير تلك الأزمة على كل الدول المنتجة للنفط، أدى ذلك إلى حدوث نوع من التعاون بين كل الدول المنتجة للنفط سواءاً كانت في منظمة الأوبك أو خارجها، هذا التعاون أنعش نوعاً ما أسعار النفط، بسبب تذبذب الطلب عليه من طرف الدول الصناعية الكبرى، وبسبب انخفاض الطلب على النفط وهذا نهاية عام 1998 مما أدى إلى إنخفاض سعر البرميل، خاصةً النفط المنتج والمصدر من طرف دول شرق آسيا، التي وقعت في أزمة مالية، لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع بسبب الطلب المتزايد على النفط .

اشكالية الدراسة:

فبعد انضمام الجزائر لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط *OPEC*، أصبحت عنصر فعّال داخل هذه المنظمة، وهذا بالنظر لأهمية احتياطاتها في المحروقات، حيث كانت دوماً تسعى للحرص على بقاء أسعار النفط مرتفعة، للاعتماد على مداخيل النفط في إرساء قواعد التنمية الشاملة.

وبالنظر لهذا التأثير فقد سعت السلطات الجزائرية لتغيير سياستها الاقتصادية، حيث بدأت التفكير في فصل الاقتصاد الوطني عن حركة أسواق النفط العالمية، من خلال خلق موارد أخرى خارج المحروقات، وكذلك الاهتمام بالغاز الطبيعي نظراً للاحتياط الكبير الذي تحتويه البلاد، فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على صادراتها من المحروقات، وهذا ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للأزمات، خاصة تلك الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو.

وعلى ضوء العرض السابق تظهر ملامح إشكالية البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: "ماهي الرهانات الحقيقية التي يواجهها الإقتصاد الجزائري في ظل التطور الحالي لأسعار النفط الخام, ومامدى تأثير هذه الأسعار في دفع عجلة النمو اللإقتصادي؟ "

وحتى نستطيع الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تجزئة الاشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة واتجاه العلاقة التي تربط أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي؟
- ماهي حجم الصورة التي يعكسها النو الإقتصادي كمؤشر حول الوضعية الإقتصادية السائدة ?
- هل منظمة الأوبك تمتلك السيطرة المطلقة على أسعار النفط؟
- ما هي أسباب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط الخام؟
- كيف تتعامل الدولة مع الجباية البترولية في ظل التغيرات أو التقلبات الكبيرة في أسعار النفط الخام؟

فرضيات الدراسة:

فبعد الاطلاع على الوضعية الاقتصادية والسياسية للدولة، تبادرت في أذهاننا الفرضيات الموالية، والتي قد تشكل إجابات احتمالية على أسئلتنا المطروحة، وهي:

- هناك علاقة وطيدة بين سعر النفط الخام والنمو الإقتصادي.
- يعكس النمو الاقتصادي كمؤشر الوضعية الاقتصادية السائدة.
- منظمة الاوبك تمتلك السيطرة المطلقة على أسعار النفط.
- إن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط ناتجة عن عوامل خارج نطاق العرض والطلب العالمي للنفط.
- إذا ما قامت الدولة الجزائرية بتعديل السعر المرجعي، هذا قد يمكّن من رفع قيمة نفقات التجهيز

- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها:

الأهداف العلمية:

- إبراز العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام.
- محاولة فهم كيفية تأثير سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال نموذج قياسي.
- التعرف على الرابط الأساسي بين سعر النفط و الجباية البترولية و النمو الاقتصادي.

أهداف ذاتية:

- محاولة فهم ما يحدث في أسواق النفط العالمية، باعتبارها أصبحت محل اهتمام ليس الخاص فقط بل حتى الرأي العام.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب اهمها:

- معظم مداخيل الخزينة العامة في الجزائر متأتية من النفط.
- كل الدراسات التي خَصَّت أسعار النفط العالمية كانت كلها تدور حول التنبؤ بهذه الأسعار، وعدم توفر دراسات سابقة حول هذا لموضوع، التي تربط أسعار النفط بالنمو الاقتصادي.

الطبيعة الحساسة للموضوع، حيث أصبح هذا الموضوع محل اتمام كل الاقتصاديين

منهج الدراسة:

وتقتضي طبيعة وخصوصية الموضوع إتباع توليفة من المناهج العلمية للإلمام بمحاور الدراسة، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التاريخي و المنهج التحليلي و المنهج الاستقرائي، فالمنهج التحليلي فيظهر عند تحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو، وللمساعدة في فهم بعض الظواهرالاقتصادية، اما المنهج الوصفي في وصف متغيرات الضاهرة المدروسة,والتاريخي في تتبع التطور لسوق النفط العالمية، وهذا للخروج باستنتاجات لفهم الحاضر، أما المنهج الاستقرائي فتم استخدامه في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

تقسيم الدراسة:

وبغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الذي يتناول مفاهيم ونظريات النمو الإقتصادي ,الذي يشير إلى مفاهيم النمو الاقتصادي و التنمية و الاختلاف بين المفهومين،كذلك آراء المدرسة التقليدية الكلاسيكية والماركسية والكينزية حول النمو الاقتصادي، و آراء النظريات النيوكلاسيكية والجديدة للنمو الإقتصادي.

أما الفصل الثاني الذي يحوي التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها,و الذي تم فيه عرض الإيطار النظري و المفاهيمي للبترول , و حركة أسعار النفط في ظل ظهور الأوبك، مع إبراز أهداف هذه المنظمة ودورها في التغيرات التي تحدث في سوق النفط العالمية,كذلك اليات عمل السوق والتي تبرز فيه بعض الأزمات البترولية ,و أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ، والتي تمثلت في عاملي العرض والطلب.

بينما الفصل الثالث تم فيه دراسة قياسية لأثر أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي والذي تعرض فيه إلى خصائص الإقتصاد الجزائري وعائدات النفط في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار وفي الأخير تم الإشارة إلى أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر في شكل دراسة قياسية.

تمهيد:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة من خلال الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة ,حيث بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ قيام المدرسة الطبيعية,لكن لم يوضح خلال تلك المرحلة قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد,فجاء "أدم سميث" صاحب المدرسة الكلاسيكية بقوانين طبيعية محاولا فيها تطبيقها على الاقتصاد ,فينادى ببعض الأفكار والتي من بينها عدم تدخل الدولة في الاقتصاد, و ركز في تحليلاته على عملية تراكم رأس المال الذي يتوقف حسبه على رغبة الأفراد في الادخار.

لكن بعد الأزمة الاقتصادية التي كانت خلال الثلاثينات ,وبالنظر لعدم إيجاد المفكرين الكلاسيكيين حلولا لهذه الأزمة برز مفكر جديد و هو كنز الذي أدعى أن الاقتصاد محكوم من قبل قرارات المستهلكين ,حيث كان اهتمامه بالاقتصاد الكلي على عكس الكلاسيكيين اللذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي,ثم جاء بعد كنز مفكرين جدد قاموا بإكمال مبادئه كنز منهم هارود-دومار.

لكن أفكار المدرسة الكينزية لم تسيطر كثيرا على الفكر الاقتصادي, فقد برزت مدرسة كلاسيكية من خلال أفكارها الجديدة و التي من أبرزها سولو.

إلا أنه مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات برزت مدرسة حديثة جديدة ركزت اهتمامها حول النمو.

المبحث الأول: النمو و التنمية الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي ,أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سبر الأوضاع الاقتصادية ,و من ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو

يعتبر النمو الإقتصادي المرات العاكسة للنشاط الإقتصادي و درجة تطوره .إذا يهتم هذا المطلب بدراسة كل من المفهوم و كيفية قياس النمو و أهم مصادره.

الفرع الأول: تعريف النموالإقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي, وقد اختلف فيها بعض المفكرين من بين هذه التعاريف:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه:"الزيادة المضطردة الطويلة الأجل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي, فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد فهي زيادة دورية (CYCLIAL) ، وليست مضطردة SECULAR وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي "[1].

النمو الاقتصادي : "يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا)" [2].

كما يمكن تعريفه على أنه:"ذلك الزيادة السنوية المعبرة عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي(PNB) أو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه"[3].

كما اعتبره بعض المفكرين بأنه :"عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معنية".[4]

أو هو: "الزيادة المحققة في المدى الطويل لإنتاج بلد..." [5].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي:"هي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[6]

من خلال هذه التعريفات يمكن تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وفق النقاط الثلاثة التالية:

النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج في المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ، وعلى ضوء ذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل نمو السكان.

إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقة وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود من استبعاد أثر التضخم ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

أن الزيادة تتحقق في الدخل ، لا بد أن تكون على المدى الطويل ، وليست زيادة مؤقتة.

من خلال النقاط التالية يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني: [7].

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية ، وليست نقدية أي الزيادة الحقيقية المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.
- أن تكون الزيادة في المدى البعيد.

يعكس النمو الاقتصادي مستوى التقدم والرفاه الاقتصاديين.

الفرع الثاني: قياس النمو

بما أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد ، فمنه نستنتج أن قياس النمو يعتمد على مؤشرين كميين هما: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي ، ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

([1]) مايكل ايدجمان, **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار المريخ ، الرياض ، 2002، ، ص 455.

([2]) هوشيار معروف ،**دراسات في التنمية الاقتصادية** ,دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع,عمان ,2005،ص 34.

([3]) David begg et les autres **, macroeconomic** , , dunod , paris , 2002, p 304

([4]) إسماعيل عبد الرحمان ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، دار وائل ، الأردن ، عمان ، 1999، ص 373.

([5]) Longatte et vonhave , **economic générale** , paris ,1998, p23.

([6]) محمد عبد العزيز عجايمية ,إيمان عطية ناصف ,**التنمية الاقتصادية**,قسم الاقتصاد ,جامعة الإسكندرية,مصر,2003,ص71.

([7]) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المقياس التوسع الإنتاجي ، ويتم حسابه بحساب الناتج المتحقق في ذلك البلد وبعملة نفس البلد ، مع مقارنته بمعدلات السنوات السابقة ، لكن ما يعاب على المعدلات أنها نقدية ولا تستبعد أثر التضخم ، وهذا على مستوى المحلي ، أما على المستوى العالمي فغالبا ما تستخدم عملة دولية واحدة ، تتم من خلالها حساب الناتج الوطني لبلدان مختلفة ن وهذا حتى يسهل في عملية المقارنة بين معدلات النمو التي حققتها هذه الدول.

ثانيا:متوسط الدخل الفردي الحقيقي

يستخدم هذا المقياس للتعبير على مستوى تطور المعيشة ، للأفراد في قطر معين، ومقارنته بمستويات المعيشية في الأقطار الأخرى ، ويعتمد عليه كذلك لمعرفة العلاقة بين الإنتاج وتطور السكان حيث يقيس النمو المتحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

بالرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي ، فإن الناتج المحلي الإجمالي CORS DOMESTIC PRODUCT المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو ، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة ، عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم ، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[1].

ويعتمد هذا التعريف على عناصر التمييز الآنية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي **GDP** *

احتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية ، الملابس ، الأثاث ،الورق والأدوية) والخدمات غير الملموسة أو غير المادية (التعليم ، الصحة ، الأمن ، النقل، والاتصالات).

حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع ، وذلك تلافيا للازدواجية أو التكرار في الحسابات القومية (مثل: عدم احتساب زيت الزيتون المباع لصناعة الصابون لأن قيمة هذا الزيت تحتسب ضمن قيمة الصابون الذي هو المنتج النهائي).

اعتماد القيمة السوقية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف في إعداد الحقائق حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية ، أو بالأسعار الثابتة ،ولاشك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السنوية.

يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمين وحكومات البلد أو الإقليم المعين.

أن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة، وقد تكون ثابتة 03 أشهر لقياس تدفق الناتج أو الإنفاق القومي خلال تلك الفترة.ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب المالي.

إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعيا ، وبالتالي تهمل النشاطات غير مشروعة أو التي ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي HIDDEN أو اقتصاد الظلUNDERGROUND ECONOMY ، كذلك أنشطة القطاع غير المنظم.

يهتم الناتج المحلي الإجمالي GDP بالسلع الخدمات الخاضعة للتبادل ، فتهمل عند احتسابه ، المنتوجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة ، مثلا السيارات المستعملة أو المنازل المستخدمة[2].

وتستخدم بعض الأدبيات والدراسات التطبيقية مؤشر الناتج القومي الإجمالي GNP [*]

([1]) هوشيار معروف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 73.

(*) الناتج المحلي الإجمالي: مجموع السلع والخدمات النهائية المحققة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

([2]) محمد صالح تركي القريشي , **علم اقتصاد التنمية** ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010، ص 73.

(*) الناتج الوطني الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية المباعة والمحققة في مدة زمنية عادة ما تكون سنة ، بما فيها فائض العملية الخارجية .

ويختلف مؤشرGDP بأن الأول (GNP) يتضمن صافي الدخول المتأتية من الاستثمارات الأجنبية ، على سبيل المثال : تفصل الولايات المتحدة استخدام مؤشر الناتج القومي الإجمالي بسبب ضخامة عوائد الاستثمارات الأمريكية وتأثيرها في الاقتصاد القومي الأمريكي.

إن الناتج القومي الإجمالي GNP يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد خلال فترة زمنية معينة ،سنة عادة ، باستخدام الموارد المملوكة محليا ، وبذلك يختلف عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP أن الأخير يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد الموجودة محليا ، فمثلا إن إنتاج مصنع فرنسي في الجزائر يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ، ولكنه يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي للإمارات وفي الناتج القومي الجزائري.

إن معظم الإحصائيات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما ، بغض النظر عن جنسية من يقومون بذلك النشاط ، مع العلم أن الناتج القومي الإجمالي هو ما يبقى في النهاية بأيدي مواطني ذلك البلد[1].

واستخدم بعض الاقتصاديين ، ومنهم كوزانتس KUZANTES ،مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للتمييز الاقتصاديات المتقدمة عن الاقتصاديات المتخلفة ، ووجد بأن الحد الفاصل بينهما يتجسد في الاقتصاديات متوسطة الدخل والتي يقع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 500 دولار أمريكي[*] . ولذلك أمكن الاعتماد على هذا المؤشر من أجل تحديد حجم التفاوت أو الفجوة الداخلية بين الاقتصاديات المختلفة.

إذن يمكن القول أن النمو الاقتصادي ما هو إلا التغيير في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة وبالتالي حجم النشاط الاقتصادي السائد ، على ذلك فإن قياس هذا التغير يأتي من خلال تحليل ودراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هذا المنطق فإن هذه المقاييس قد تكون بسيطة وليست مركبة أي بمعنى أن هذه المقاييس تختص في تحليل وقياس نوع واحد من المؤشرات وهي[3]:

ثالثا: المعدلات النقدية للنمو

وهي معدلات تم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي بعد تحويل المنتجات العينية إلى ما يقابلها بالعملات النقدية المتداولة وكذلك تحويل الخدمات على ما يعادلها من عمليات نقدية متداولة.ورغم العديد من التحفظات عن هذا الأسلوب مثل سوء التقدير بإغفال أثر التضخم أو إغفال بسبب التحويل فيما بينها ، إلا أنه لا يزال أفضل الوسائل وأسهل الأساليب بعد معالجة النقائص السالفة ، بالإضافة إلى اختلاف النظم المحاسبية من بلد إلى آخر عند احتساب قيم الإنتاج والخدمات المتداولة ، حيث تم احتسابها وفق ما يلي:

1- احتساب معدلات النمو بالأسعار الجارية :

عادة ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر هذه البيانات سنويا ، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا بالبيانات ، ويعتبر هذا الأسلوب ناجحا لقياس معدلات النمو القصير الأجل.

2- احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

تحسبا لأثر التضخم أصبح من الضرورة تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار باعتبار أن الأسعار الثابتة بعد قسمتها على الرقم القياسي للأسعار، ويصلح هذا الأسلوب عند احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.

3- احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية:

([1]) شبكة التنمية البشرية المستدامة في الاردن، **تحسن الدخل الفردي لا يعني بالضرورة تحسن نوعية الحياة** ، 2003، على الموقع التالي:
www.jordondwent.org/shd/archives, phd ?id=6

([*]) kunzantes ,(1964) un des développement countrics and the pre- industriel phases in advanced coutier in : ana grawala s.p.sighi economic of under devlopement,oup londens.

([3]) مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر , **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار ومطبعة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، 1999، ص ص 117، 120.

يتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند المقارنة بين اقتصاديين حيث يتم تقييم النمو الاقتصادي المحقق بإجمالي الإنتاج السلع والخدمي بعملة قوية بالدولار ، سائدة في السوق ، وعادة ما يتم استخدام هذا الأسلوب في الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية[1].

رابعا:المعدلات المعينة للنمو

يتزايد عدد السكان وخاصة في الدول المتخلفة بدرجات تقارب أو تزيد عن معدلات النمو في الدخل والإنتاج ، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات أو معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي وعلاقته بمعدلات النمو السكاني ، مثل : نصيب الفرد من الناتج القومي ، معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

مقارنة القوة الشرائية:

نستخدم المنظمات والهيئات الدولية لقياس قيمته الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي ، عند نشرها لتقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ، ومن ثم ترتب البلدان من حيث التقدم والتخلف من عيوب هذا المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي ، وفي ظل الاضطرابات السائدة في سوق النقد الدولية ، بين خبراء صندوق النقد الدولي إلى ذلك وأخذ بمبدأ تحديد الدخل على أساس تعادل القوة الشرائية ,بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن أو المقيم مقابل وحدة وحيدة من عملته الوطنية بالقوة الشرائية للعملات الأخرى في بلدانها الأصلية.

الفرع الثالث:مصادر النمو

نستخلص مصادر النمو فيما يلي:

أولا: تراكم رأس المال:

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي.

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال ، فهي تلك التي تؤثر على الاستثمار ألا وهي توقعات الأرباح والسياسة الحكومية تجاه الاستثمار[2].يعكس الرأس المال إنتاجية المخزون,حيث يمثل مجموع الآلات والمباني والأشياء المتخلفة بالعملية الإنتاجية لتحقيق إنتاج سلعة ما ، وهناك علاقة طردية بين الزيادة في معدل رأسمال المستخدم في العملية الإنتاجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما ينعكس على نمو نصيب الفرد من هذا الناتج.

إذن فتراكم رأسمال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك ، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

ثانيا: السكان ونمو القوى العالمة:

يعد العمل عنصر أساسيا للسيرورة الاقتصادية حيث يكون مرشحا للزيادة بإحدى السببين التاليين .

- زيادة في معدلات النمو الديمغرافي.
- زيادة الطلب على التوظيف من طالبي العمل.

ويعتبر كذلك العمل مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان من استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته.

ويعتبر النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي ، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل ، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية،وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. [3]

---

(1) نور الدين قبور ، **أثر السياسة على النمو الاقتصادي** ، الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك ,جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008، ص ص 46-47.

(2) ميشل تودارو. **التنمية الاقتصادية**,دار المريخ للنشر,السعودية,2006, ص23.

(3) مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية** ، دار وائل للنشر ، السلطة ، 2007، ص 55.

وبالتالي يكون له نفس التأثير القوي أو الكبير على الإنتاج في حالة زيادة عدد الأفراد فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها أشكال الاستثمار في الموارد البشرية يكون لها تأثيرا كبيرا على العملية الإنتاجية وكذلك أيضا الاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات والأدوات ، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف الكبير في إنتاجية القوى العاملة وعلى هذا فإن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري مشابهة لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية.

ثالثا: التقدم التكنولوجي:

يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

لم نأخذ بعين الاعتبار حتى الآن عنصر التقدم التكنولوجي الذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي وينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة.لانجاز المهام التقليدية ، مثل : صنع الملابس ، بناء المنازل ، زراعة المحاصيل...الخ.

فهو يعني [1] الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية ، التي ستؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي [2].

المطلب الثاني: ماهية التنمية

تعد دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين (20) خاصة في الدول النامية ، ووجدت من المفيد أولا أن تعرض أهم تعريف للتنمية وأشكالها وكيفية قياسها كما تضمن عناصر مهمة:

الفرع الأول: تعريف التنمية

تعرف على أنها :"عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب) [3].

كما نعرف "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي " ،بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد دخلا فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل النمو السكاني ، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[4].

يقصد بعبارة عملية "هنا تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة زمنية طويلة مما يؤدي الى حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد الوطني.

وحسب الأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها:" العملية الموسوعة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه[5].

كما يمكن تعريفها على أنها:"مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوات الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتزايده لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[6].

أما التنمية في المنهج الإسلامي: فهي التنمية الشاملة للإنسان الذي يؤدي وظيفة في القيام بأعباء لاستحقاق في الأرض واعتمارها ، وهي مستولية تجمع بين الحكومة والفرد ، ولا يؤيد الإسلام التنمية الرأسمالية التي تضمن حرية التغيير ولا تضمن قوت اليوم ن كما لا يؤيد التنمية الاشتراكية التي تضمن قوت اليوم وتمنح

([1]) عجايمية حربي واخرون، **التنمية لاقتصادية** : مفهومها ، عناصرها نظرياتها ،سياستها ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2001، ص 20.

([2]) مدحت القريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 58.

([3]) ميشل تودارو,**مرجع سبق ذكره**,ص39.

([4]) درواسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة للنيل درجة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006، ص 73.

([5]) الرداوي تسيير ، **التنمية الاقتصادية** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ن 1985، ص 57.

([6]) مدحت مصطفى ، سهير عبد العزيز أحمد،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999، ص 44.

حرية التعبير [1]. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي تأخذ عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرون بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.بل يمكن القول بات التنمية تتمثل في تلك التغيير العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة,وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة الاستمرار في الداخل الفردي الحقيقي
عبر فترة ممتدة من الزمن إلي جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية .

الفرع الثاني: قياس التنمية

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم, ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه بجملة من الصعوبة يمكن إيجازها فيما يلي.

نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية, لذلك فالواجب الإلهام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها ك: التطور الخارجي والمؤسسي والعدالة مركبة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

لبناء مقياس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب مقياس كل متغيرة لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه.

وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي ممثلة في[2]:

أولا: مقياس نوعية الحياة المادية

إذا أخذنا بالاتجاه الذي أخذ به" مجلس التنمية لما وراء البحارODC"[(*)]وهو التزم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياةPQLI"[(**)] وهي عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة ... والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد ، معدل الوفيات للأطفال ونسبة الأمية ، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقاسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس[3].

هذا المقياس أو المعياري جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد ، إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في أنه[4].

يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهما البعض الآخر.

اهتم المعيار بالنتائج ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.

اعتبر لجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

ثانيا: دليل التنمية البشرية:

لتصحيح مساوئ المعيار السابق نتج معيار ثاني مركب ينقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 1990 أطلق عليه اسم "دليل التنمية البشرية HDI [(*)]".

أو معيار التقدم البشري"حيث يتكون من ثلاثة متغيرات هي:

- توقع الحياة عند الميلاد (أو المتوسط عمر الفرد).
- معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزئين ، معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

([1]) المخزنجي السيد أحمد،**الزكاة وتنمية المجتمع** ، **دعوة الحق**، العدد 17 ، الطبعة 02، العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، 2000، ص 21.

([2]) عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية** ,دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2011،ص 38.

(*) :DOCهي اختصار لعبارة:ouerseas devlopement council

(**): PGLIهي اختصار لعبارة: physical quality oflif index

([3]) مصطفى محمد مدحت وأحمد سهير عبد الظاهر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 122.

([4]) جابر مالكوم و'آخرون **التنمية،اقتصاديات** ، دار المريخ ، السعودية ، 1995، ص ص 144، 145.

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ولا بد من القول أن" دليل التنمية البشرية" هذا يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

- للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.
- المجتمع الدولي لحلول ومنظمات دولية إمكانية ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كمل منها ، وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي في مختلف أشكاله.

وأخيرا فإن احتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير إحصاءات شاملة ودقيقة وموثوق بها خلا المدة الزمنية المعينة وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية وإسنادها[1] .

ثالثا: مقياس كوسوفKOSOV

يميز "فلادمير كوسوف" بين مؤشرين ، يختص الأول بقياس "النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس"التنمية" معبرا عنه بمعدل نو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية ، ويمكن قياس "درجة التنمية" انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

هذا المقياس وإن عد مهما من الناحية العملية، إلا أنه يعاني عند بنائه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل[2].

الفرع الثالث: عناصر التنمية

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها موارد طبيعية ومنها موارد بشرية وتتضمن أيضا رأس المال والتكنولوجيا ، إن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك ن ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية أن يتم التأكد من جانب الطلب في الإنتاج وجانب العرض أن يكونا كافيين.

أولا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل عناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أولا موارد الأرض ، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية ، أو هي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها الإنسان لمنفعة .

كما تحتوي هذه الموارد على: الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى ...كما أن المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن أن يستغني عنها البشر والحيوانات والنباتات في حياتها.

وتمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيسي في الأهمية وبخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فإن الأرض الزراعية تساعد في البدء بعملية تكوين المال (Capital Formation) إلى جانب المساعدة في البدء بعملية النمو الاقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كانت متوفرة بكميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية ، إن عملية التنمية في اللحظة التي تبدأ يمكنها تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطاتهم غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات .

ثانيا: الموارد البشرية:

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات التالية:

عرض العمل وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع خزين رأس المال البشري (تعليم والمهارات)وأن النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

([1]) عجايمية محمد عبد العزيز ناصف ، إيمان عطية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 104.

(*) HDI:هو اختصار لعبارة:humain développement index

([2]) إسماعيل محمد بن فانه ، **اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2011، ص 255.

الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل وهذه الفئة تشمل المدراء والمنظمون.

ثالثا: رأس المال المادي

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني والمعدات والمخزونات ، هناك سلع إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى ، وهذه السلع الإنتاجية هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر أي تبقى فترة حياة أطول من سنة واحدة ، ويمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

الهياكل الارتكازية (Infrastructure): وهذه رأس المال الثابت ،وهذا النوع يتضمن مشروعات منافع العامة (Public Utilités) مثل النقل (الطرق وسكك الحديد والموانئ) والكهرباء وشبكة الاتصالات والمدارس والجامعات والمستشفيات...الخ.

ولعل رأس المال المادي بشكل العنصر الرئيسي في إدخال التقدم التكنولوجيات التي تشكل قدرتها على إنتاج سلعا معنية أو مجموعة متنوعة من السلع انم كائن معنية على سبيل المثال يمكنها أن تنتج سلع معرفة جيدا ،ويرافق الزبائن في السلع الرأسمالية عادة تحسنا في المكائن والأدوات ، وهكذا فإن تبنى طرقا محسنة في الإنتاج يفترض إمكانية زيادة رأس المال.

يساهم رأس المال المادي نمو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي منا يقوم على زيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي ، والأكثر أهمية هو دور رأس المال المادي في زيادة تراكم أو خزين رأس المال نفسه.

رابعا: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة علمية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات ، وهي ليست مثل عناصر الإنتاج (*) فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية ،وهناك من التكنولوجيا في السلع الرأسمالية ، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة ...الخ.

إن التحسن التكنولوجي يمكنه أن يضيف إلى معدل النمو في مجالات عدة التي تتضمن الحد الأدنى من الإضافات إلى عناصر الإنتاج الزراعي والصناعي. على سبيل المثال البذور المحسنة بالنتيجة فإن المحاصيل من الأرض قد ازدادت.

خامسا: تكنولوجيا المعلومات والتنمية:

إن استلام وتطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في إكتساب وتعميم المعرفة والمعرفة بدورها تولد معلومات وهذه تعكس اعتقادا عالميا قويا مؤملها التحويلي أن تكنولوجيا عامة قد نشأت حول معلومات أنفق عليها الملايين من الدولارات كل سنة.

بالنسبة إلى شركات متعددة الجنسية فإن تكنولوجيا المعلومات(IT) (INFORMATION TECNOLOGIE) بالتأكيد يكون لها أهمية أساسية فالعولمة تطلب مثل هذا التدقيق الكبير للمعلومات.

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسائل الكترونية للحصول على المعلومات وإعدادها وخزنها.وتوصيلها ، فهي تتأسس على معلومات رقمية (Digital Information) تكون إما الواحد (01) أو الصفر (0) ، في تقرير للبنك الدولي. يقول فيه أن هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت كثيرا ، اكتساب وامتصاص المعرفة مزودة بذلك الدول النامية بفرص لم يسبق لها مثيل لتعزيز الأنظمة التعليمية (Educations **Systèmes**) ، وتحسين وضع أو بناء السياسات وتنفيذها وتوسيع مدى الفرص للأعمال والفقراء أن الحكومات والمتبرعون أو المانحون ومنظمات التنمية مندفعون لتحقيق وإدراك المنافع التي يعد بها المنفذ على الشبكة (Internet) في المحاربة ضد الفقراء .

هناك فرص لتطبيق التكنولوجيا الجديدة في معلومات حول الصحة ومعلومات تعليمية وزراعية.

المطلب الثالث: النمو والتنمية

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من بين النمو والتنمية وفوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه في الفروع التالية:

الفرع الأول: الفرق بين النمو والتنمية

تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية بالتفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي ويجتهد كل مؤلف في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين ، إلا أن هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل الناتج المحلي ، والدخل القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة .أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات، كما يستخدم عند الإشارة للبلدان المتخلفة.

أي أن مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا ، والتي تتميز باستغلال مواردها استغلالا كاملا أو شبه كامل ، أما التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة التي تمتلك إمكانات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

يميز **بونية** بين المفهومين النمو والتنمية حيث يقول: إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحدودة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

أما **جوركنسون فيقول:** إن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتماماتها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية في حين تركز نظريات النموعلى التوازن بين التوظيف والادخار.

ويعتبر **شومبيتر أن:** النمو"تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة لزيادة الكمية في الموارد أما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسيعية ضاغطة"

أما **كوسوف فيقول:"**إن النمو هو التغيير في حجم النشاط الاقتصادي ، بينما تعني التنمية بالإضافة للتغيير في حجم النشاط تغير في هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأميننا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية[1].

من خلال هذه التعاريف ترتكز على عنصرين أساسيين أولهما : ضرورة تغيرات بنيوية أو هيكلية في المجتمع ، وعدم اقتصار مفهوم التنمية على تغيرات سطحية ، ثانيهما أن هدف التنمية لا يقتصر على مجرد تحقيق زيادات في الدخل القومي أو الناتج ، وإنما يتعداه لتوفير الحياة الكريمة للفرد يتطلب توفير الحياة الكريمة للفرد ضمان حرية في الاختبار ... ومن اللازم أن تتماشى حرية الاختيار للفرد مع الأهداف العليا المجتمع . وبالطبع فإن ضمان تلك الحريات لا يتعارض مع التضحية في مراحل التنمية الأولى ببعض السلع والخدمات الاستهلاكية لرفع مستويات الادخار أو فرض قيود على أصحاب الدخول والثروات الكبيرة بشكل ضرائب تصاعدية ، ،أو تقييد حرة خروج رأس المال من الاقتصاد الوطني[2].

وتشمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ،وتقدم المؤسسات المالية ، وتوقعات الحياة ،وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.

ويفرض البعض بين التنمية والنمو من خلال التفريق بين المفهوم كل منها.

فالتنمية عملية مقصودة إدارية ومخططة جذورها إحداث تغيرات هيكلية بأبعاد المجتمع المختلفة ، لتوفير الحياة الكريمة لجميع إفراد المجتمع.

أما النمو الاقتصادي فيقتصر على تحقيق زيادة في الناتج القومي الحقيقي للفرد ، فيمكن أن يتم اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير في هيكل المجتمع ، أو توزيع مكاسب التنمية على الأفراد المجتمع لرفع مستوى رفاهية أفراده من هنا يتضح أن التنمية استعمل واعلم من النمو[3].

كما قد يتوافق النمو مع التنمية وقد يتحقق احدهما دون الآخر، فالتغير الكبير في دخول الدول النفطية نتيجة لزيادة أسعار النفط مثال على النمو ،فارتفاع دخول الدول النفطية أو ما بمعنى بالطفرة ، لم يحدث الطفرة النفطية لا يتعدى كونه نموا اقتصاديا ، وينطبق على الدول المتقدمة التي حققت تغيرات شتى في هياكلها

([1]) مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر،**مرجع سبق ذكره** ، ص 40.

([2]) ممدوح عوض الخطيب،**التنمية والتخطيط** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2003، ص 15،16.

([3]) فايز ابراهيم الحبيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ،2000, ص ص 359، 400

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والإدارية تمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل دون حدوث تغيرات هيكلية جديدة .

وتعالج الدراسات الاقتصادية مشكلات النمو الاقتصادي باهتمام اكبر من التنمية الاقتصادية.

حيث ركز الفكر الاقتصادي الغرب منذ بداياته (النظرية) على مسائل النمو وتراكم رأس المال Capital Accumulation والربحية Profitatability أكثر مما هو على تحول العلاقات الهيكلية وتنمية الاقتصاد الكلي ،وقد اعتبر التجارة الدولة والاستثمارات الخارجية من أهم المصادر الرئيسة لدعم التوسع الإنتاجي والنمو الصناعي في الدخل .

وفي السنوات الأخيرة اهتم خبراء الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة Sustainabl Devlopement من خلال التركيز احتياطات الموارد القابلة للنضوب"Exhausible Resour" لأطول فترة ممكنة كما ظهر في بداية التسعينات (90) اهتمام بالتنمية البشرية وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال إصدار تقرير التنمية البشرية بشكل سنوي ، ومساعدة مختلف البلدان والأقاليم إصدار تقارير تنمية بشرية قطرية إقليمية.

يؤثر النمو الاقتصادي سواء بالسلب أو بالإيجاب على إمكانيات تحسين التنمية الإنسانية وبالتالي على وضعية الفقر ، كما وأن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يرتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الرئيسة للتنمية الإنسانية ويرى خان أن النمو الاقتصادي ضروري ، ولكنه ليس كافيا للتنمية البشرية .

إن النمو الاقتصادي الذي يقضي على فرض العمل ويكتم أصوات الناس قياسا وغير متكامل أو مستدام لن يؤدي إلى تنمية مستدامة[1].

أما تقرير التنمية البشرية لعام 2000، فيقرر بأنه لا توجد صلة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتقدم في مجال التنمية البشرية وحقوق الإنسان ، "فالنمو الاقتصادي يوفر موارد مهتمة لأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولبناء القدرات البشرية الأساسية ، فقد حققت بعض البلدان نموا سريعا دون أن يكون لذلك أثر يذكر على التحسن في مجال التنمية البشرية (كذلك أوضح تقرير التنمية)وحققت بلدان أخرى نموا منخفضا ولكن مع تحقيق أداء أفضل فيما يتعلق بتحسين التنمية البشرية ، كذلك أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1997 واثر النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر لا يتوقف على معدل النمو الاقتصادي فحسب بل يتوقف أيضا على نمط ذلك النمو[2].

الفرع الثاني: فوائد النمو الاقتصادي

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة البلدان المتقدمة أكثر منها في حالة البلدان السائرة في طريق النمو Devloping Countivies في البلدان المتقدمة تكون معايير الحياة مرتفعة بحيث يمكن التفكير جديا برصيد المنافع والتكاليف في الإنماء الاقتصادي وخاصة في ظل توجهات سياسية واقتصادية خضراء هدفها المحافظة على البيئة [3].

ومن هنا ففوائد النمو الاقتصادي كما يلي:

تحسين مستويات المعيشة: يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي ،إن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان للحصول على المزيد من السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل السلع الاستهلاكية الضرورية (الغذاء، الملابس...).

زيادة العمر المتوقع للسكان: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

([1]) Cheand rawillion , haw did world's poorest fave in the 1990 s ? worldizank , washingtion,dc 2000.

([2]) عماد الدين أحمد المصبح، **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتراه في العلوم اقتصادية ، كلية الاقتصاد والتخطيط ، جامعة دمشق ، دفعة 2008، ص 26.

([3]) See sosou grant , **economic growth and business cycles**, studies in economic and bsiess series , heinemonnlibray 1999, p58.

مكافحة الفقر Reduction Inpoverty يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر ، إن زيادة الدخول والأرباح ، سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبين وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة من اجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع إعانات للفقراء.

تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية ، الناتجة عن زيادة مستوى الدخل ، كنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها المال البشري مما يساهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.

مكافحة التلوث: يمكن أن تستخدم بعض مورد الموازنة من اجل تنظيف البيئة ن ومن الممكن لذا زادت القدرة الإنتاجية أي يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض السلع والخدمات كما ونوعا المنتجة في الاقتصاد ، وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية انجاز النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولا سيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة ، إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف[1]:

الأضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية : إن الأضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة إلى إثبات فهو يتم ظهر بعدد من المظاهر ،وأهمها : التلوث ، الازدحام، الضجة، تسوية المناظر واختلال توازن البيئة.

التكاليف الاجتماعية: كم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس ، الفوارق الاجتماعية في أكثر من البلدان وفق ذلك مصدرا لحالات فقر خاصة (مزارعون، صغار التجار، حرفيون) مما لا ريب فيه أن النمو الاقتصادي أوجب بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق.

المبحث الثاني: نظريات النمو قبل النيوكلاسيك

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة و تعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين ,الذين طورو في هذا الاقتصاد عدة نماذج و نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي و جاءت هذه النظريات و النماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه.

المطلب الأول: النمو عند الكلاسيك

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" سنة 1776، "دافيد ريكاردو" سنة 1817 ، **"طوماس مالتوس"** سنة 1798 وصولا إلى كل من **"فرانك رامزي"** سنة 1928 و"فرانك نايت" سنة 1944 ن والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي لحديث: كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري ، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج ، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي [2].

الفرع الأول: آدم سميث

يرى"آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم الأعمال" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا ايجابيا ، حيث يعتبر آدم سميث أن مسالة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن إذن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد في حجم الاستثمارات الجديدة ، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوي متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[3].

([1]) برنية سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي** ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بدون تاريخ ، ص ص 469، 470.

([2]) Robert barro ,Xavier sala i martin **, la croissance économique édition internationale** , France , 1996, p 10.

([3]) فتح الله ولعلو ، **الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية** ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 1981، ص 108.

ويرى آدم سميث أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية"تقسيم الأعمال" ، وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخرج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل ن وهو يعتبر أمرا ايجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.
وحس "آدم سميث " فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة ، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية :الأرض ، العمل ورأس لمال ، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$y=f(K,L,N).....(13)$$

حيث Y: الإنتاج ، K: رأس المال، L : العمل، N : الأرض.
ويرى آدم سميث "أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (T) كما يلي[1]:

$$\frac{dy}{Dt} = \frac{df}{Dl} X \frac{dL}{Dt} + \frac{df}{Dk} X \frac{dk}{Dt} + \frac{df}{Dn} X \frac{dN}{Dt} \dots\dots\dots (12)$$

حيث: $\frac{dy}{Dt}$ معدل النمو الناتج السنوي.
$\frac{df}{Dl}$ الإنتاجية الحدية .
$\frac{df}{Dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.
$\frac{df}{Dn}$: الإنتاجية الحدية الأقصى.
ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل وترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج ، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال ، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو ، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه ، ونلخص تصورات آدم سميث في الشكل التالي[2]:

الشكل رقم(01): تصورات ادم سميث.

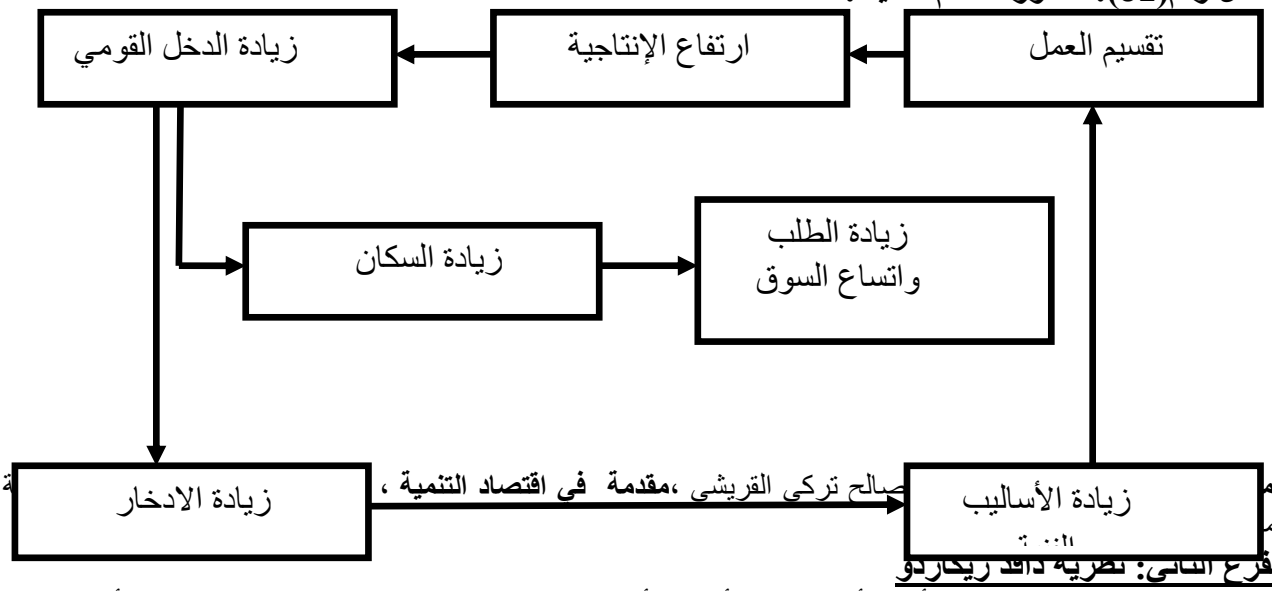

صالح تركي القريشي ،**مقدمة في اقتصاد التنمية** ،

الفرع الثاني: نظرية دافد ريكاردو

يعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو ممكن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

([1]) سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1988، ص 51.

([2]) عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2004**، رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2007، ص 29

واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة نفي القطاع الزراعي ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملة الإنتاج ، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي[1].

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي[2]:
- الرأسماليون.
- العمال.
- ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة إذ يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح ، مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استمرار هذه الأرباح في مشاريع جديدة ، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض .

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة (03) أقسام وهي:
- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال.
- ربوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول ، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الإرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

كما طور ريكاردو نظرية الربح والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج الذي يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من إرباح ، أجور وربح وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك [3].

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظريات الكلاسكية ، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث رغم اعتراف الكلاسكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية ، فإن هذا التقدم الفني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة ، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة ، ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة الإنتاج الزراعي ، مما أحدث فائضا كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج[4].

بالإضافة إلى ما سبق عدم قدرة تطبيق نظرية روبرت ماليتوس[*] على الدول المتقدمة، نظرا التناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول ، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي ، بالإضافة إلى تزايد بمعدل معتبر ، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة [5].

المطلب الثاني: الماركسية والنمو

([1]) شعبان إسماعيل ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة ، الجزائر ، 1997، ص 64 .
([2]) عائشة مسلم, **مرجع سبق ذكره** ، ص 31.
([3]) شعبان إسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ، ص 64.
([4]) فابر إبراهيم الحبيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 34، 35.

(*) روبرت مالتوس (1834-1766): اقتصاد بريطاني ورجل دين ، اهتم كثيرا بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الانجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد سبب الأساسي لهذه
الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق الإنتاج.
([5]) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي،**مرجع سبق ذكره** ، ص59.

ركز كارل ماركسKarel Marx (1818-1883) في كتابه رأس المال على نقد النظام الرأسمالي والرأسمالية من وجهة نظره في حركيتها الشديدة ، ويتفق مع هذا المنظور انه قام بتطوير نموذج النمو الاقتصادي وفي التحليل الأخير فان ماركس أراد أن يوضح استحالة الحركة المستمرة للنظام الرأسمالي ولهذا فان نموذجية كان ينبغي أن يكون نموذجا للنمو غير المتوازن ، ولكن ماركس لم يحاول تطوير نظرية صريحة للنمو غير المتوازن ، تؤدي في النهاية إلى الركود أو الانهيار ، ولكن ما وضعه الذي يمكن نشره ، وشكلت إطارا استخدمه انجلز لكي يستنتج الجزء الثاني من "رأس المال" وفي هذا الجزء نستخلص الإطارات البسيطة للنموذج ن الذي كان في ذهن ماركس ويمكن تصوير هذه الإطارات في مراحل ثلاثة[1]:

بافتراض أن لدينا اقتصادا ساكنا ذا إقطاع واحد ، فإنه بدالة الحسابات الماركسية ، فإن الناتج الاجتماعي الإجمالي لا يمكن كتابته كمجموع استهلاك رأس المال Ac ورأس المال العامل (أو الأجور) V وفائض القيمة M.

حيثA اهتلاك رأس المال $W = Ac + V + M$ C ، ويفترض ماركس ، للتبسيط ، أن معدل الاهتلاك A=1 ونسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلي وهي :

$$y = \frac{C}{C+V} = \frac{C}{K}$$

وتقيس Y" التركيب العضوي لرأس المال " ، أو في الصيغات الحديثة الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال(أو نسبة الأرباح للأجور):

$$\mu = \frac{c}{V}$$

ويطبق عليها معدل فائض القيمة "أو درجة الاستغلال "[2]وفي مرحلة ثانية يتم توسيع هذا النموذج إلى قطاعين ، ولكن أيضا بافتراض حالة السكون ، وهذه الحالة الخاصة بإعادة إنتاج البسيط ، فالقطاع الأول ينتج السلع الرأسمالية ، والقطاع الثاني ينتج السلع الاستهلاكية ، ويمكننا كتابة معادلة مشابهة للمعادلة 3 لكل قطاع على حدى ، كالتالي (حيث A=1) :

$$W1 = C1 + V1 + M1$$

$$W2 = C2 + V2 + M2$$

ويعني افتراض تعادل معادلات فائض القيمة أن:

$$\mu = \frac{m1}{V1} = \frac{M2}{V2}$$

وعلى أي حال فإن التركيب العضوي لرأس المال يختلف بين القطاعات بحيث :

$$c1 = y_1 k_i \, , c_2 = y_2 k_2$$

ولما كان الاقتصاد الساكن لا يقوم بالادخار ، فإن التوازن بين القطاعين يتطلب أن يكون إنتاج السلع الاستهلاكية مساويا لمجموع كل من الدخول الحقيقية الناتجة عن الأجور والأرباح :

$$w_2 = V_1 + V_2 + M_1 + M_2$$

فإذا ما تحقق هذا الشرط ، فإن السلع الاستهلاكية التي يشتريها القطاع الأول من القطاع الثاني ستساوي بشكل آلي مع قيمة السلع الرأسمالية التي يشتريها القطاع الثاني من القطاع الأول أي :

$$w_2 = V_1 + M_1$$

إضافة إلى ذلك فإن إنتاج السلع الرأسمالية في القطاع الأول يتطابق مع اهتلاك رأس المال لكلا القطاعين:

وهكذا فإن التبادل بين القطاعين يمكن أن يستمر فترة بعد أخرى بالشكل نسه.

([1]) جون نايهنز, **النظرة الاقتصادية** ، ترجمة صفر المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997، ص 229.

([2])عائشة مسلم،**مرجع سبق ذكره** ، ص 33.

وأخيرا فإن المرحلة الثالثة "بإعادة الإنتاج الموسع" أو النمو الاقتصادي المتوازن الذي يتطلب وجود نسبة محددة من الدخل تذهب للادخار ، ويفترض ماركس أن كل المدخرات تأتي من الأرباح ، بينما تخصص كل الأجور الاستهلاك ، وقد يختلف الميلان المتوسطان لادخار فيما بين القطاعين وفي حالة النمو المتوازن فإن إجمالي المدخرات لفترة يتعادل مع إجمالي الزيادة في كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل.
ويعني ذلك في الأدبيات الاقتصادية الحديثة تعادل الادخار مع الاستثمار.
وإضافة إلى ذلك ، فإن إنتاج السلع الاستهلاكية لا بد وأن يتعادل مع إجمالي الطلب الاستهلاكي ، وهذا الشرط يمكن كتابته كالتالي:

$$W_2 = V_1 + V_2 + (1 - S_2)M_2 + (1 - S_2)M_2 + \Delta V_1 + \Delta V_2$$

ويشير التعبير أن الأخير إلى الزيادات المطلوبة في رأس المال العامل (مجمع الأجور)في الاقتصاد.
وفي النمو المتوازن، كما هو معلوم فإن مكونات رأس المال العامل (معدل النمو):

$$\frac{\Delta c_1}{C_1} = \frac{\Delta c_2}{C_2} = \frac{\Delta v_1}{V_1} = \frac{\Delta v_2}{V_2} = G$$

وتحديد المعادلات السابقة هيكلي لرأس المال ، فاختلاف معدلات النمو يرتبط بهياكل مختلفة للاقتصاد.
ويمكن أن نحصل على تبسيط لما مر إذا افترضنا ، كحسب ماركس ، أن كل قطاع يمول استثماراته من مدخراته الذاتية وبالتالي تتلاشى الحاجة إلى تدفقات رأس المال فيها بين القطاعات أي:

$$\Delta V_1 + \Delta \mathbf{c_1} = s_1 M_1$$
$$\Delta V_2 + \Delta \mathbf{c_2} = s_2 M_2$$
$$\frac{\Delta v_1}{V_1} + \frac{\Delta c_1}{C_1} = s_1 \frac{\Delta m_1}{V_1} = s_1 M$$

وكنتيجة لذلك:
أي أن النمو المتوازن في كلا القطاعين على أخذ شرط التطابق بعين الاعتبار ، يمكن إعادة كتابته كالتالي:

$$g = \mu s_1 (1 - Y_1);$$
$$g = \mu s_2 (1 - Y_2)$$

ولكي تنتج هذه الحالة الخاصة، فإن المعلومات لا بد أن تفي بالشرط التالي:

$$s_1 = (1 - Y_1) + s_2 (1 - Y_2)$$

ويفترض ماركس أن s_2 يتم تعديلها طبقا لذل
وفي هذه الحالة الخاصة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط ايجابيا بمعدل الربح ومعدلات الحقيقية نموذج هارود للنمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد ثنائي القطاعات دون أن ينتحل مشكلات استقرار التوازن وهذا النموذج كان سابقا للاتجاه السائد بأكثر من نصف قرن.

المطلب الثالث: النمو في نظر المدرسة الكينزية (هارود - دومار):

لهذا اهتم من روي هارود وافيسي دومار بدراسة معدلات النمو الإقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمار في تحقيق معدلات الدخل الوطني.
وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع والدخل مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع وقد وضح كل منها نموذجه على حدى.

الفرع الأول : تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود – دومار (**) كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي (*) للنمو ، حيث يبين نموذج هارود- دورما كيفية زيادة معدل النمو ، حيث هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تحقيق معامل (رأس لمال/ الدخل) وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب .(1)

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من النموذج " دورمار" لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار ن وهذا رغم أن تحليل دورمار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع ، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل ، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا ، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا(2).

الفرع الثاني: تحليل هارود

يقوم هارود بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

أولا: معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الطبيعي في كل من النتائج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس لمال/ الناتج).

فافتراض ما يلي:

الادخار الإجماليS كدالة خطية S للدخل الوطني y: s= sy

K ثابت:Kالمعامل المتوسط لرأس المال K= K/Y=Δk/Δy

بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية:

$$I = \Delta k \text{ و } I = s$$

نتحصل على:

$$I=\Delta k = k\Delta y = sY = s$$

ومن العلاقة kΔy=sY لدينا g= ΔY/Y=s/K

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون:

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n ، مما يتطلب على معدل النمو G للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمونg_n =S/Cومعدل النمو الطبيعي ، مادام أن المعاملات الثلاثc,a,n خارجية ومستقلة ، فإن المساواة بين g_n g_w; هي مفاجئة ، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون ، يظهر انكماش متتالي

وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعليg_w g_n ومن أجل تفادي ظهور فائض ، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون ، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل ، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي ، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من معدل الطبيعي ، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل منg_w ، حيث التوازن بين معدل النمو

(**) هارودي فوبر (1900-1978): اقتصاد انجليزي في مقله an essayons dynamique cheary والذي اعتمد في انجازه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار (1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود – دومار أو بنموذج كينز للنمو .

(*) جون مونيراد كينز(1883 - 1946) : اقتصادي انجليزي يعتبر من الاقتصاديين ، ذات ميزة فريدة من نوعها له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل ، والفائدة والنقود (1936).

(1) حسين عمار ،**الإستثمار والعولمة** ،القاهرة،دار الكتاب الحديث ,2000,صص71-73

(2) Gilbert Abraham- frios **, dynamique économique** , 7 édition , paris , édition dalloz , 1991, p 181, 186.

المضمون والطبيعي ، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد ، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب عكس ذلك إذا كان g_n اكبر g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى اخذ نقيم اكبر من g_w ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال ، بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي ، عن طريق التضخم ، ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية:

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثل في افتراض ثبات ميل الادخار ، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ،ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[1] ، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج ،والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ،ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، أما افتراض ثبات الأسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي ، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار[2] .

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود- دومار تربط بين النمو بالادخار ، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي ، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا ، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي[3].

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج ، فإنه بفضل التغيرات التي طرأت على هذا النموذج ، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو[4].

المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية والجديدة للنمو

على غرار الكلاسيك لم يتوازن الاقتصاديون النيو كلاسيك في محاولة تفسير كيفية سيراكية النمو الاقتصادي فانطلاق مما جاء به سابقوهم من النيوكلاسيك ظهور النيو كلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجهود والنطاق الضعيف التي كانت تدور في أفكار الكلاسيك حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

المطلب الأول: النظرية النيو كلاسيكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من نموذج سولو ونيومان وموريشيما وهذا موضح في الفروع التالية:

الفرع الأول: نموذج سولو

أولا: عرض النموذج

1:دالة الإنتاج:

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، و مرد ودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل .

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، و مرد ودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(T)=F((K(T),A(T)L(T))$$

حيث: T تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة؛ أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A

---

[1] djebraj ray, **développement économic**, new jersey , pricetion univercity press, 1998, p58-60

[2] مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر، **مرجع سابق** ، ص 132، 142.

[3] عادل أحمد حشيش وأخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، الإسكندرية ، بدون دار النشر ، 1998، ص 314.

[4] Jean Arrous **, op cit** , p55.

الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي؛ حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة؛ وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية [1].

2: فرضيات النموذج:

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[2]

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to \infty}(F_K)=\lim_{L\to \infty}(F_L)=0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الإدخار، بحيث إذا رمزنا بـ S لنسبة الإدخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ Dk(T)/Dt=Sy(T) ، وأن عدد السكان ينمو بعمدل خارجي قيمته N، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها Dl(T)/Dt=Nl(T)؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(T) بزيادة آسية Eλt ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي :

Dk(T)/Dt=Sf[K(T)]-(N+Λ) K(T).....(A)

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K* من K بحيث :

Sf[K*]=(N+Λ) K*

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن Dk(T)/Dt=0.

ثانيا: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم N وΛ معطاة، يوجد قيمة واحدة K * > 0 توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S؛ وإذا رمز لها بـ K*(S) ، مع Dk*(S)/Ds>0؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو C*=(1-S). F[K*(S)] ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ: [3]

$$\mathrm{Cor} = \mathrm{F(Kor)} - (\mathrm{N} + \Lambda)\,.\,\mathrm{Kor}$$

حيث : Kor تمثل قيمة K* التي ترافق القيمة العظمى لـ C* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي Cor .

ثالثا : نتائج نموذج سولو:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون :

---

(1) David Romer, **Macroéconomie Approfondie**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997, p 8-9

.

(2) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle Paris, Ediscience international, 1996, p 20.

(3) -Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin **, op cit**,p23.

نسبة رأس المال على العمل ، الانتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل Λ .
المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل Λ +N .
معدل الأجر Eλt[F(K*)-K*F/(K*)] ينمو بمعدل Λ .
معدل المردودية لرأس المال يساوي F/(K*) وهو ثابت .

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية(Dynamique De Transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (A) على K نتحصل على معدل نمو رأس المال Gk: [1]

Gk≡ (Dk(T)/Dt)/ K =(S.(F[K(T)])/K) -(N+Λ).....(B)

ومنه فإنه لما تكون K نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال F(K)/K هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال S.F[K(T) هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل K ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة Λ+N ، وبالتالي فإن معدل النمو Gk هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي K(0)>K* ، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات S، N ،Λ ، و نفس قيم Y* و K* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق [2].

الفرع الثاني: نموذج فون نيومان(John Von Neuman) [(*)]

أولا: عرض لنموذج

يعتبر " فون نيومان " أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة؛ ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي(أي أكبر مقدار للنمو)؛ بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد.[3]

من خصوصيات النموذج ما يلي :

N سلعة ، بحيث يمكن أن تكون مدخلات(Input) أو مخرجات(Output).

M :التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات N :عنصر؛ ومن أجل كل تقنية J فإن مصفوفة المدخلات هي Aj و مصفوفة المخرجات هي Bj وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A ,B).

---

(1) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin **, op cit,** p26.

(2) -Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p30-37.

(*) جون فون نيومان (1903-1957): امريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الإقتصادي فان من أشهر كتابته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.

(3) Bernard Guerrien, **Dictionnaire d'analyse économique**, Troisième édition, Paris, Edition

(2) إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**, ص ص 134،135.

حدة استعمال التقنية J ممثلة عن طريق العنصر Xj من الشعاع X ذات M عنصر .

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان AX≤BX أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX؛ وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ N سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد G يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي :

$(1+G)AX \leq BX$

ثانيا: نتائج النموذج

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (*X , *R) والتي توافق قيمة النمو العظمى *R لـ R وبوضع فرضيات على المصفوفة A و B، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي (Programme Dual) المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P و معدل الربح Π (أو فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي(Programme Primal) (*X, *R) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (*P, *Π)، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري *Π وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة.[1].

الفرع الثالث: موريشيما Morishima –Mon New:

يستعمل هذا النموذج الذي ظهر في 1960 النموذج السابق لفون نيومان ، إلا انه يضيف إليه عنصر الاستهلاك , وقد أثبت هذا النموذج أن معدل النمو الأقصى هو تابع أو دالة تناقصية بالنسبة للأجر الحقيقي كما يراهن بسهولة على أن القيمة الواجب أخذها هي معدل الأجر الحقيق للحصول على نمو متوازن في ظل الاستخدام الكامل.

كما يفترض أن أصحاب رؤوس الأموال لا يدخرون إلا جزءا من دخولهم أما العمال أصحاب الرواتب فإنهم يستهلكون مجمل دخلهم.

مخزون نموذج: ينطلق من اعتبار أن معدل النمو الديمغرافي معطى ونرمز له بـ m حتى يكون التوازن ممكننا لا بد من أن $m = sr$(r معدل الفائدة ، s معدل الأجر الحقيق) وهنا نقوم بتعيين قيمة r التي يجب أخذها لكن هذا لا يكفي إلا بدء أيضا معرفة معدل الأجر الحقيقي s ومجموعة الأسعار.

وبما أنه هنا لا يوجد آلية يمكن العمل بها تحقق لنا ربح عالي ، هذا يعني أنه يجب معرفة مجموعة سعر لآية المختارة يكون فيها معدل الفائدة يقس فيها كذلك المردود المالي :$\sum aV_j \; p_j$لا يجب أن يكون شديد الكبر أو تناهيا في الصغر بالنسبة للمردود المحصل عليه من توظيف مبلغ من المال لشراء aV_1 وحدة من السلعة 1 و aV_2 وحدة من السلعة 02 بأسعار الجارية.

هذا النموذج العام لينومان وموريشيما يجمع الكثير من أعمال روبنوس وكالدور الذي لاحظناه والتي تعتمد على دوال الادخار ومعدل الفائدة والتوظيف الكامل وبالتالي فهو لم يأتي بها مجهود جديد إلا ناحية النمذجة الرياضية[2].

المطلب الثاني: النماذج الجديدة للنمو

إن النماذج النيوكلاسيكسة تركز على نوع واحد من النمو هو تراكم رأس المال المادي ,أما في نماذج النمو,في رأس المال التكنولوجي.وتنقسم هذه النماذج إلى ثلاث فئات:

الفرع الأول :نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية

يعتمد على مجموعة من الفروض يمكن جمعها في :

- إن التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخل ,يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد.
- إمكانية مضاعفة الإنتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو رأس المال البشري أو المعرفة ويعني ذلك أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

([2]) نفس المرجع السابق, 135،134.

- إن المنشأت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر وعليه فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

ومن امثلة هذه النماذج:

أولا: رومرورأس المال المادي (1986):

حاول بول رومر أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط ,....

يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه,فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار ,فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم التي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص أهمها فيما يلي :

- الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.
- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يشكل وجه الاختلاف الأساس في نموذجي "رومر"و "سولو".
- التأثير المستمر للازمات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع إعادة التوازن المستقر.
- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو هي:

حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح .

حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد صحيح .كما قام نموذج "رومر".كما قام نموذج "رومر" على مجموعة افتراضات أهمها :

- افتراض وجود اقتصاد يوجد به عدد متساو من المنشئات المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين ...
- للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد أثر خارجي موجب على إنتاج كل منشأة رغم أن اختيار **A** خارجي بالنسبة لكل منشأة .حيث **A**:تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.
- دالة الإنتاج **F** هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من **Ri** و **X** وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A...
- كما تتمتع دالة الإنتاج **F** بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج **X** الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في **A** .
- كما يرى "رومر" انه يمكن ثبات وتماثل تفضيلات الأفراد والفن الإنتاجي ,وثبات حجم السكان ,مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال .

مجمل القول أن نموذج النمو ل "رومر" هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج,حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية إلى تعظيم الربح.

ثانيا :نموذج لوكاس ورأس المال البشري :

داخل مختلف القطاعات الاقتصادية (1988):ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من الإعداد والتأهيل ,المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية .

من هذا المنطلق ركز"روبرت لوكاس " على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه, وحرص مثل" رومر"على إثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال إبراز مواطن الضعف في نتائج نموذجها الأصلي - نموذج سولو- في المجال الدولي فمن جهة لم يعمل"سولو" حسابا لتنوع أوضاع الاقتصاديات الدولية ومن جهة أخرى رأى "سولو " – بالتبعية- أن التجارة الدولية (من خلال لعبة

التوازن التنافسي) لا بد من أن تتسبب تعادلا سريعا لكل من نسب رأس المال /العمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

قام "لوكاس"بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم ,وفي هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات :مخزون رأس المال المادي وتراكم العمال الفعال,أي عرض العمل المادي نعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفاعلية,الذي يعبر عن تأثير الوفرات الإيجابية للإعداد أو التكوين على إنجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين.

وقد أستخلص "لوكاس"من نموذجه هذا نتيجتين مهمتين:

أولهما : فصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل ,الناتج عن وفرات خارجية إيجابية,فالمعدل الأمثل عن واقع وجود وفرات خارجية إيجابية,فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الوفرات الجماعية.

ثانيتهما: إن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو أفضل من غيره,مما يعني أن النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخول بين الدول ,ناتج عن تباين الشوط الأولية...

نستخلص انه حتى يتولد نمو ذاتي يرتكز على رأس المال البشري ثابتة, أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو ثابت طويل الأجل ,بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.

ثالثا : نموذج ستوكي (1991/1988):

قامت "نانسي ستوكي" بعرض نموذجين .الأول في ورقة بحثية بعنوان : "Learning by doing and the introduction of New goods"

وهو يقوم على نفس افتراضات "لوكاس"في حدوث النمو من الداخل المستمر في الناتج المتوسط وان المحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال البشري وأن هناك وفرات خارجية لتراكم رأس المال البشري,وأضافت "ستوكي" افتراضاتها من:

- أن إنتاج كل السلع في كل فترة يتم بدون التمييز بثبات عائد لنطاق.
- أن كل الأسواق في حالة منافسة كاملة .
- أن تراكم رأس المال البشري يتم خلال التعلم أثناء العمل وتستبعد رأس المال المادي.

إن أهم ما يميز هذا النموذج انه اعتبر أن إنتاج وتقديم السلع الجديدة الأفضل والأجود من السلع القائمة جزء مكمل لعملية النمو,ففي كل فترة زمنية تتغير مجموعة السلع المنتجة حيث تدخل السلع ذات النوعية الأفضل إلى قائمة السلع المنتجة وتطرح من هذه القائمة السلع ذات الجودة والنوعية الأقل .

في النموذج الثاني "لستوكي"والذي جاء في ورقة بحثية كذلك تحمل عنوان :

"human capital product quality and growth"عام 1991,ميزت فيه رأس المال البشري للأفراد ورصيد المعرفة للمجتمع ككل ,حيث يقوم الفرد بتراكم رأس المال البشري عن طريق الاستثمار من الصغر...وتستبعد "ستوكي" أن يزداد تعلم الفرد بعد أن يدخل ألى العمل ,ومن هنا تستخلص أن رأس المال البشري يحقق وفرات خارجية هي المحرك الرئيسي للنمو.

ومن الافتراضات نجد أنها رأت بأن الأنواع المختلفة للعمل لا تعتبر بدائل تامة لبعضها فالعامل الذي يمتلك رأس مال بشري أكبر يمكنه أن ينتج السلع ذات القيمة الأجود ,فرأس المال البشري والجودة يتحركان معا بمعدل ثابت متماثل .

<u>الفرع الثاني : نماذج النمو من الداخل الخطية</u>

تفترض ثبات عائد النطاق ومعدلات النمو وهي في هذا تتشابه مع نموذج النمو النيوكلاسيكي وتكتب دالة الإنتاج فيها على النحو التالي:

$Y=F(R^{\alpha}, k^{\beta}, h^{1-\alpha-\beta})$:مع $0 < \alpha < \beta < 1$

حيث: **R**:تمثل الأبحاث , **K**:رأس المال المادي, **H**:رأس المال البشري , **Y**:حجم الإنتاج.

وترتكزذالة الإنتاج على الفرضيات التالية:

- أنها دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

- جميع مدخلاتها : R,K,Hهي مدخلات عادية.

عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة فيها في متغير واحد لرأس المال بشكل عام فان دالة الإنتاج ستأخذ الشكل التالي: **Y=F(X)=Ax**وبالتالي يمكن الحصول على دالة خطية ومن هنا جاءت تسمية هذه الفئة بنماذج النمو من الداخل الخطية.

أولا : نموذج روبلو(1991) :

حيث اعتبر أن دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقا لمتغيري رأس المال المادي و رأس المال البشري اللذين يتعرضان للإهتلاك بنفس المعدل.

على أن "سيرجيور روبلوا" و إن شابه لتعريف لماهية رأس المال البشري مع " لوكاس" في نموذجه الذي عرضناه سابقا, إلا أنه استبعد منه فرض الوفورات الخارجية و استخدام رأس المال المادي في إنتاج رأس المال البشري و إن وقت الفرد مقسم إلى ثلاث استخدامات هي: العمل المنتج (لاكتساب الدخل).

- كرامة رأس المال البشري ووقت الفراغ لذلك فإنه إذا كان يخصص لإنتاج السلع النهائية نسبة معينة في رصيد المال فإن النسبة المتبقية من رصيد رأس المال المادي تخصص لإنتاج رأس المال البشري, و تكتب دالة إنتاج كل من سلع الاستهلاك و الاستثمار و التي أفترض "روبلو" أنهما منتجان معا في نفس القطاع على الشكل:

$Y_t=A.Z_t$حيث:Z_t: تمثل سلعة مركبة تضم كلا من رأس المال المادي و رأس المال البشري ويعني هذا أن الإنتاج دالة خطية في رأس المال بنوعية في الدالة على النحو التالي:

$$Y_t=A_t(k_t)1\text{-}r(N_tH_t)r.$$

وافترض "روبلو" أن دالة الإنتاج الكلي لا بد أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى أي أنها تظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين وذلك ممكنا الوصول إلى حالة النمو الثابت الداخلي حيث ينمو كل من الاستهلاك، رأس المال المادي و رأس المال البشري و الدخل الفردي لمعدل النمو المشترك وبحل النموذج توصل "روغلو" إلى معل النمو المشترك. ومن أهم استنتاجاته بالنسبة لهذا المعدل المشترك أنه يتزايد مع تزايد عدد ساعات العمل في كل من قطاع الإنتاج و في مجال تراكم رأس المال البشري ولهذا فلقد توقع"روبلو" أن الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكنها أن تنمو أسرع.[1]

ثانيا: نموذج جونز ومانولي(1990):

وهو نموذج للنمو الداخلي الخطي نشر سنة 1990 يتميز بأنه محدب في الجانب التكنولوجي و يتحدد النمو فيه بناءا على جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل: معلمات دالة المنفعة و التكنولوجيا المتغيرات السياسة الحكومية وغيرها،كما استنتاج أنه نظرا لاستحالة إمكانية تفسير الفروق في معدلات النمو بين دولة -التي كانت المطالبة الأساسية والتي تسعى إليها نماذج النمو من الداخل بصفة عامة-بالتغيرات الحاصلة في معلمات المنفعة و التفضيلات فيما بين الدولة ولاختلاف معدلات النمو بالنسبة للدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى فإنه يمكن التركيز على السياسيات الحكومية باعتبارها المفسر الأول لذلك كما أوضح أن وجود دالة إنتاج تتميز بتزايد عائد النطاق لا يعتبر شرطا ضروريا أو كافيا لتحقيق حالة النمو المستمر[2] .

ثالثا: نموذج بيكروميرفي:

نشر هذا النموذج في ورقة بحثية للاقتصاديين "جراي بيكر[3]"و"ميرفي" تحمل عنوان:

Festility and economic growth human capital.

يهدفان إلى ثبات أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو عكس النظرية النيوكلاسكية، لذالك أستند إلى مجموعة من الفروض يمكن جمعها في نقاط التالية :

1- إن معدلات العائد على الاستثمارات في رأس المال البشري ترتفع بدلا من أن تنخفض مع زيادة الرصيد رأس المال البشري.

2- إن معدل النمو السكاني من العوامل التي تتعدد بمتغيرات من داخل النظام الاقتصادي.

---

(1) منى البرادعي، **تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية** ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2000، ص 145.

(2) إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**, ص 147.

(3)جيراي بيكر: اقتصادي أمريكي و حائز على جائزة نوبل ،ولد سنة 1930 ، كانت دراسته الابتدائية في بروكلين . و في الدراسة الثانوية بدأ اهتمامه بالرياضيات قرر الذهاب إلى جامعة شيكاغو للدراسات العليا في الاقتصاد و كان أول لقاء له في 1951 مع ميلتون فريدمان .

3- إن إنتاج و تربية الأطفال كثيف الاستخدام للوقت و يعني هذا أن ارتفاع معدلات الأجور يمكن أن يكون له تأثير إحلال من إنتاج الأطفال إلى إنتاج السلع المادية بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الأطفال.

4- إن إنتاج رأس المال البشري كثيف الاستخدام لرأس المال البشري و يستخدم رأس مالا بشريا لكل وحدة منتجة أكبر نسبيا من قطاعات الاستهلاك، تربية الأطفال و رأس المال المادي.

بناءا على هذه الفرضيات وضع "بيكروميرفي" دالة بسيطة لإنتاج رأس المال البشري يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$H_{t+1}=AH_t(bH°+H_t).$$

حيث:**h** : تمثل رصيد المهارات الإنتاجية التي يتمتع بها كل من طفل و يعتمد عليها رأس المال البشري،A: تمثل مدى إنتاجية الاستثمارات في رأس المال البشري.

H_t: تمثل رأس المال البشري لآباء ومدرسي كل طفل والوقت المتفق للتدريس،

b: تمثل عدد وحدات رصيد المهارات الإنتاجية التي يملكها كل طفل .

وتأخذ دالة إنتاج قطاع الاستهلاك أيضا شكل دالة كوب-هوجلاس و يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$C_t + IM_t=DL(dh°+H_t)$$

حيث:C_t: تمثل الاستهلاك المتوسط للفرد الناضج، **L:** تمثل الوقت الذي ينفق كل فرد ناضج في إنتاج السلع الاستهلاك، **D**: تمثل معدل التبادل بين كل من:$H°$و H_t،

D: تمثل إنتاجية قطاع الاستهلاك.

وكما سبق الإشارة إليه فإنه تبين لهما هناك علاقة بين رصيد رأس المال البشري و الاستثمارات في رأس المال البشري من خلال استبعاد زمن تناقص معدلات العائد على رأس المال البشري باستمرار مع زيادة رصيد هذا الأخير،فمعدلات العائد تكون منخفضة عندما يكون رصيد رأس المال البشري قليلا ثم تنمو على الأقل لفترة مع تزايد رأس المال البشري و يمكن أن يتناقص معدل العائد على الاستثمار فيه في النهاية عندما يصبح من الصعب على الفرد استيعاب مزيد من المعركة الجديدة .مما لا شك فيه أن تنمية الموارد البشرية أصبحت اليوم تعتبر ركنا أساسيا في أية إستراتيجية تنموية صحيحة ، حيث يجب أن ينظر إلى الموارد البشرية و تنميتها على أساس أنها تمثل مساهمة أساسية في عملية التنمية من ناحية و على أساس أنها عملية خلق أو تكوين الإنسان الجديد[1].

تتميز هذه النماذج مثلما اسمها بأنها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة مما يسمح بتضمين إمكانية تحقيق الأفراد و المنشآت لأرباح الاحتكار مقابل الاختراعات و الاكتشافات و التجديدات التي يقومون عليها، و المنافسة الغير تامة في إطار النمو بدا رومر (r&d) إذ دمج نظريات التجديد والتطوير (1990) و يتضمن مساهمات مهمة من جانب أجيون و هويت (1992) و جروسمان و هيلب مان (1991) و يقدم بارو وسالا(1992) توضيحات و توسيعات لهذه النماذج حيث نقوم بتفصيل هذه النماذج على النحو التالي:

أولا: نموذج رومر: النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة (1990):

يلجأ "رومر" في هذا النموذج إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم المال التكنولوجي الذاتي، ذلك الذي يكون واضحا في زيادة عدد المدخلات المتخصصة، إذ وقف لهذا النموذج ، يتم المبدأ في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية التي تضاف إلى تلك الموجودات فعلا و من المفروض أن تؤدي هذه السلع الجديدة مزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو[2].

وفي سبيل صياغة النموذج،افترض "رومر" ثلاثة مدخلات إنتاج رئيسية وهي:

رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعا، كما أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات هي:

1- **قطاع البحث**: الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيدا لمعرفة القائم.

لإنتاج معرفة جديدة – وتصميمات جديدة لسلع الإنتاج المعمرة.

---

[1] سليمان عطية مهدي، **التشخيص الاقتصادي كأسلوب لتحديد إستراتيجية التنمية في الوطن العربي**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، ط 5، الجامعة المستنصرية ،العراق، 1981، ص 12.

[2] jean luc، **croissant et fluctuations economiques**, 2^0 edition , domat montchretien , paris, 1997,p 145.

2- **قطاع السلع الوسيطة**: والذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة و التي تستخدم في إنتاج السلع النهائية.
3- **قطاع إنتاج السلع النهائية :** الذي يستخدم كل من العمل، رأس البشري وسلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية التي يمكن استهلاكها أو ادخارها لإنتاج ساع رأس مالية جديدة.

تتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في ذالك إنتاج كوب – دوجلاس مع بعض التغيير فيها والتي تعطي وفق الصياغة التالية: $y(h,l,x)=h_y l\sum^{x} x_{n=1}{}^{1-00-b}$

حيث : **Y** : تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية H_Y.

يمثل العمل المادي و $\sum X_i$:تمثل رأس المال المادي[1] .

لقد بين "رومر" صف النموذج إن مستوى الإنتاج سلع الاستهلاك لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال بل على الآلات المختلفة التي يستخدمها من الأخير (أي رأس المال) ومن ثم فإن زيادة مخزونه من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها ستكون بفضل البحث والتطوير.

من هنا من هنا استنتج"رومر" أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديد تصبح القلب النابض لعملية النمو مع بقائها محتكرة على منتجيها وعليه ستحقق فائدة إضافية حسب مفهوم شومبيتر[2]

ثانيا:نموذج جيون – هوبت: النمو من خلال الهدم البناء(1992):

إقترح أجيون – هويت: "*AOHION- HOWITT* " نموذجا للنمو في ورقة بحيثية بعنوان " *A.MODEL OF GRAWTCH CHROUGH CREATIVE DESTUCTION*"

ويعتمد هذا النموذج على ثلاثة قطاعات: البحث وتطوير- السلع الوسيطة وسلع الاستهلاك، ويتمثل التقدم الفني في ابتكار سلعة وسبطية جديدة تخلف التي كانت موجودة من قبل ويترتب من ذلك:إما نقص في تكاليف الإنتاج أو زيادة في كفاءة المنتجات وعلى المستوى الاقتصادي الكلي فإن معدل الإنتاجية المستقبلية سيزيد .

هذه الابتكارات أو المخترعات الجديدة يمكن لها أن تتميز بميزتين: فهي مؤقتة وينتج عنها خسائر.

من هنا يظهر أن عملية الحلول تتم في مجال زمني معين، قمع بدء ظهور اكتشاف جديد تزول الوفورات الخارجية الإيجابية لتحل محلها وفورات خارجية سلبية هي نتيجة إلغاء الإرادات المحصلة من الاكتشافات القديمة و قد تميز نموذج"AOHION- HOWITT " بين ثلاثة أنواع من الحلول:

1- تحقيق معدل نمو متوازن و ثابت بسبب تخصيص حجم كاف وثابت من المورد للبحث.
2- تحقيق معدل نمو معدوم بسبب تخصيص ضعيف من الموارد للبحث والتطوير.
3- تحقيق معدل وسط بين الوضعين بسبب اختلاف حجم الموارد المخصص للبحث والتطوير وبشكل عام فان نموذج أجيون هويت " على الرغم من أنه تدارك" مشكلة الإحلال " التي لم يتطرق إليها " رومر " في نموذجه الأول و الثاني، إلا أنه تجاهل من جانب الدول الذي[3] تلعبه المؤسسات و الهيئات المختلفة الساهمة في الاقتصاد الوطني فيما يتعلق في التقدم الفني وهو الأمر الذي يسعى لتداركه بعض الاقتصاديين أمثال "north"

ثالثا: نموذج جورسمان- هيليمان(1991):

إذا كان" رومر " قد اهتم في نموذجه بحث أثر التحديات التكنولوجية على سلع الإنتاج،فإن نموذج جروسمان – هيلبمان الذي جاء في مقال يحمل عنوان:"quality ladders in the theory of growth "[4] قد بحث ذات المسألة بخصوص سلع الاستهلاك , فوقفا لهما افترضا أن الاقتصاد ممثل بعدد محدد من السلع (القطاعات) كلها ضرورية للاستهلاك نظرا لأن كل منها يلبي حاجة معينة لدى المستهلكين، و إن كل نوع منها

([1]) سليمان عطية مهدي، **مرجع سبق** ذكره، ص16.

([2]) See Autume, **Op. Cit**, P 38.

([3]) إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 151،152.

([4]) gross man .G. M and helpman, **E. quality ladder in the theory of growth.review of economic,** studies.58.1991.PP34-61.

يتم قياسه بمستوى معين من الكفاءة. فلاشك أن تحسين الكفاءة السلع يشبه بالنسبة لمستوى الإنفاق المعطي، إنقاص ثمن السلعة بالنظر إلى ما يسمح به من زيادة حجم الإشباع.

كلما افترض جروسمان –هيلبمان أنه كان هناك صناعة تنافسية للسلع الاستهلاكية وتستخدم مدخلات وسيطية متعددة ومختلفة في انتاج سلع واحدة متجانسة, وبافتراض أن هذه المدخلات الوسطية هي المدخلات الوحيدة التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة فان لكل مدخل من المدخلات الوسيطة سلم الجودة الخاص به.

وعليه سيكون كل جيل جديد من المدخلات الوسيطة أفضل نسبيا مما كان قبله وبالتالي يتم الوصول أعلى درجة في سلم الجودة وهو ما يحفز المخترعين لزيادة البحث والتطوير للقفز أعلى من ذلك لواحدة أو لأكثر من المدخلات.

وإذا أمكن حماية حقوق الملكية أو براءة الاختراع فإن هذا المنتج الجديد سيسوق ويحقق منه أرباح الاحتكار ويستمر ذلك حتى تتمكن منشأة أخرى منافسة من اكتساب نوع جديد أفضل منه.

إن وجود الوفورات الخارجية في مجال الاختراعات والتجديدات التي تتم بواسطة المنشآت الخاصة تعني أن أسواق المنافسة الكاملة لا تستطيع أن توفر الدافع الكافي للاستثمارات في المعرفة, وهذا يستلزم افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة حتى تستمر المنشآت الخاصة في توجيه الاستثمارات إلى مجال الأبحاث والتجديد والاختراعات.

رابعا: نموذج بارو(*) : تراكم رأس المال العام (1992):

وهو نموذج وضعه " روبرت بارو" (**) سنة 1991 في مقال بعنوان " economic growth in cross section of countries" حيث حاول فيه "باروا" إثبات الرابط التي تربط رأس المال العام بالنمو،فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو لأشخاص اعتباريين (هم المؤسسات العمومية)، والتي يمكن تكوينها بفضل إختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبتالي الاقتصاد ككل.

لقد لاحظ "بارو" أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام، أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعا ويصل الاقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب – فيما وراء هذا الحجم الأمثل – مرتفعا جدا وغير مبرر في ذات الوقت، بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل.[3]

بناءا على ذلك فإن " بارو" وصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- تأكيد وجود وفورات ايجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج...

2- مع ثبات الإرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

3- إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) و من ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص و بالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

(*) كما أن لروبيرت بارو وسالا (R.BARRO & SALLA) نموذج ثاني وضعاه سنة 1992 في ورقة بحثية " convergence " أي " التقارب".

(* *) روبيرت جوزي بارو R.J BQRRO : اقتصادي كلي كلاسيكي أمريكي, ولد سنة 1944, كان أستاذا للاقتصاد بجامعة هارفرد, ويعتبر من المؤسسين للاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي مع " روبيرت لوكاس" و " توماس سارجون", اشتغل مع العديد من الاقتصاديين أمثال: بيكر وسالا,وتحصل على الدكتورة الشرفية من جامعة فرنسيسكوا ماركوين"Francisco marroquin"، وعلى الرغم من انه اقتصادي إلا انه في بداية مهتما بالفزياء وله مؤشر وضع بإسمه هو" barro misery index".

([2]) ArtusPatrick and Kaabi Moncef, **Dépenses Publiques, progrès techniques et croissance**. Vol 44 no 13 Janvier-Mai 1993, p 289.

والنتيجة أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد وهنا يجب التنويه بنموذج "بارو" الذي سمح بإبراز ذلك.

نقد: على الرغم من أهمية نموذج "بارو" على ما ذكرنا إلا أنه وجه له ملاحظتين نقديتين يمكن توضيحهما على النحو التالي[1]

أولهما: تتصل بالطابع الخارجي للنفقات العامة، فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في إنجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.

ثانيتهما: تتصل بالطابع الداخلي للنفقات لعامة ، الغالب من إرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين العام و الخاص، مما يصعب من فصل و دراسة كل قطاع بحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

ومع هذا النقد الموجه لنموذج "بارو" إلا أن الإثباتات التجريبية بينت صحة جزئ كبير لما ذهب إليه النموذج ولعل من أهم هذه الأعمال نجد أعمال:

Achauer (1989a-1989b)- Ford-Poret (1991)- Munnel (1992) – Morrison Schwartz(1992) – leynd et Richmond (1992) – Conar et Seitz (1992)- Kormendi-koester (1989). على الرغم من التفاوت في النتائج التي تحصلت عليها من دراسة إلى أخرى.

المطلب الثالث: النتائج والانتقادات التي وصلت إليها النماذج الجديدة للنمو

سنتناول في هذا الفرع له أهم النتائج التي حققتها هذه النماذج والإسهامات وفي الأخير سنتطرق إلى الانتقادات التي وجهت على هذه النماذج الجديدة:

الفرع الأول: النتائج التي وصلت إليها النماذج الجديدة للنمو

أعطت نظرية النمو الذاتي أهمية كبيرة للعديد من تراكمات رأس المال التي تنتج من الداخل لرأس المال المادي في نماذجها انقلبت على آراء التيار النيوكلاسيكي.

ففي نماذج"رومر" بينت أن النمو وتحقيق النهضة سيكون دائما أسرع بين الدول التي تملك رصيدا أكبر من رأس المال وقوة العمل المتعلقة والمدرية مع وجود بيئة اقتصادية مشجعة لتراكم المعرفة الإنسانية.

أما "لوكاس" في نموذجه العام أظهر ، أهمية رأس المال البشري باعتبار المتغير الحاكم في دالة الإنتاج والتي تتجاوز أهمية حسب رأس المال العيلي ، وفي هذا الصدد يقرر"لوكاس" ومعه آخرون كـ : "جروسمان – هيلمان" في نماذج لسنة 1991 أن رأس المال البشري ، بمعنى قوة ماهرة النوعية " يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة وتعلما وتدريبا من الجيل الذي سبقه وأنه كلما زاد رصيد الأفراد القادرين على القيام بالبحث والتطوير ، كلما زادت وتسارعت معدلات النمو[2].

والى نفس الهدف قام "بيكر وميرفي" بمحاولة إثبات قوة الارتباط بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو وقد توصلا إلى ذلك من خلال استبعاد فرض تناقص معدلات العائد على رأس المال البشري باستمرار مع زيادة رصيد هذا الأخير.

وحاول "احيون – هويت" أن يتدارك في نموذجها مشكلة إحلال السلع الجديدة القديمة التي خلفها نموذج "رومر" الثاني حيث بين أن هناك ثلاثة أنواع من الحلول ، لكنه أهمل الدور الذي تلعبه المؤسسات والهيئات المختلفة في الاقتصاد الوطني فيما يخص التقدم الفني.

أما "بارو" فلقد اهتم برأس المال العام وحاول إثبات ترابطه مع النمو من خلال توفير البنى التحتية والهياكل التي تساعد للقطاع الخاص على تحقيق الإيرادات وهو ما يعني النمو في الاقتصاد ، وحاول رفقة "سلال" أن يؤكد صحة فرضية "التقارب" التي تحدث للاقتصاديات ذات النحل أولي المنخفض فتتمثل للنمو أسرع من الاقتصاديات ذات الدخل الأولي الأعلى وذلك بعد التحكم في معدلات الادخار والنمو السكاني.

الفرع الثاني: إسهامات نماذج النمو:

لقد أسهمت نظرية النمو النابع من الداخل بتركيزها على رأس المال البشري بالخصوص في ذلك الغموض الذي خلفته نظرية النيوكلاسيك في الفكر الاقتصادي في العديد من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] (Rajhi Toufik**, croissance Endogène et externalités des dépenses publiques**, Rev. Eco, vol 44, no 2, mars 1993, pp 335-337.

[2] (البرادعي منى،**مرجع سبق ذكرة**, ص ص 162، 163.

حاولت تفسير ظاهرة تدفق الاستثمارات والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نموا (حيث الندرة) إلى البلدان المتقدمة (حيث الوفرة).

أصبح موضوع اختلاف معدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان المتخلفة أمرا منطقيا في التحليل الحديث بعد أن كان أمرا شادا وغير متطورا.

بين الاقتصاديون هذه النظرية أن معدلات العائد المرتفعة على الاستثمار في الدول النامية ذات معدلات رأس المال العمل المنخفضة تتضاءل بشدة بسبب تدهور مستوى الاستثمارات المكملة في البحث والتطوير وفي البنية الأساسية وفي رأس المال البشر (وبخاصة التعليم) ، كما أن حصول نفس العامل الذي يتمتع بمستوى معين من المهارة وعلى دخل أعلى عند انتقاله من بلد متخلف إلى أكثر تقدما أصبح أيضا شيئا له ما يبرره على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب في معدلات الأجور في البلدان المتخلفة.. [1].

أما في الواقع فإن نظرية النمو من الداخل من خلال اهتمامها بالعنصر البشري ما جعل أفكارها واقع عمل بالنسبة للبرنامج الإنمائي لأمم المتحدة من خلال حثه على تبني مفاهيم التنمية البشرية من خلال تقاريره التي أدت على إصدارها منذ بداية التسعينات.

ومن جهة أخرى فإن مفاهيم التنمية البشرية واقتصاد المعرفة أصبحت مادة استهلاكية للكثير من المفكرين والباحثين سواء من مؤلفاتهم أو في الندوات والمؤتمرات والملتقيات التي يعقدونها.

كما ظهر الاهتمام من جهات المجتمع المدني في دول العالم من خلال ظهور العديد من الجمعيات والهيئات التي تبنت فكر التنمية البشرية وكيفية الاهتمام بالإنسان لاكتشاف قدراته وتفجير طاقته الخلاقة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنماذج الجديدة:

وجه لهذه النظرية بعض الانتقادات رغم المزايا التي تتمتع بها ، والتي يمكن جمعها في النقاط التالية:

- تعتمد النظرية على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
- إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال الكفاءة الناجمية على البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة[2].

أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفرات الخارجية ليس ضرورية بين لإحداث النمو الناتج من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن ، إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل :الأرض.

يمكن أن تنتج ظاهرة هجرة العمالة ، بحثا عن تقدير أعلى أي أن الدفع للهجرة قد يكون بسبب السياسات الحكومية وليس الوفرات الخارجية.

هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنم بشكل ملحوظ على الرغم من اجل من أن معدل الاستثمار البشري فيمها(كالتعليم) كان أعلى منه في العديد منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدما.

إذا كانت النماذج التنموية الحديثة قد أكدت على أهمية الوفرات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل إلا انه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها.

هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلقت إليها النماذج الحديثة للنمو مثل: التنظيم ، والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهمية كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

في النهائية فإنه يجب الإشارة إلى انه على الرغم من الاختلافات الحاصلة بين النظرية النيوكلاسيكية فهي لم ترفق بعد إلى ذلك ، كما أنها في طور التكوين ، لذلك يستحسن النظر إليها على أنها مكمل لهل وليست بديلا عنها[3].

خلاصة الفصل الأول :

([1]) نفس المرجع السابق، ص 163، 164.

([2]) القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**, دار وائل للنشر ، عمان ، 2007، ص ص 81، 82.

([3]) البرادعي منى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 164، 165.

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي و من ثم فهو يعكس على حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة .
ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه رغم تعدد آراء أفكار المدارس التي بدأت بالمدرسة الكلاسيكية انتهت بمدرسة النمو الداخلية .

فالمدرسة الكلاسيكية التي نادت بحرية التجارة و ركزت الاهتمام بتراكم رأس المال طورت أفكارها المدرسة الكينزية التي رأت من واجب الدولة التدخل من أجل توجيه النشاط الاقتصادي ,و اهتمت هي الأخرى بتراكم رأس المال لكن عندما أي مدرسة في فخ عدم إيجاد أي حلول للأزمات الاقتصادية تبرز أفكار جديدة تساعد أو تطرح بعض الحلول فتساعد هذه الحالة على بروز و سيطرت هذه الأفكار الجديدة و تنطبق هذه الحالة على المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي برزت كثيرا عندما لم تقدم المدرسة الكينزية حلول للأزمة الاقتصادية لعام 1974,خاصة و أن الأفكار الجديدة كانت تنادي بتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي,و التي ركزت في إهتمامتها على النمو الاقتصادي المتوازن ثم جاءت مدرسة جديدة بأفكار جديدة ركزت في تحليلها على كيفية الوصول إلى النمو الاقتصادي الدائم.

حيث أن التوقعات ترى بأن النمو الاقتصادي المتزايد يدفع بذلك إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وهذا ما يؤكد حتمية بقاء الأسعار مرتفعة لكن إمكانية التحكم في سوق الأسعار النفطية في المدى الطويل غير مضمونة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة للطاقة ، من بينها الفحم الذي بقي ولمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها ، لكن بظهور النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 ، أحدث ذلك ضجة نظرا للخصائص التي تميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى ، فانتقلت هذه الضجة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية فظهر مع بداية القرن العشرون في كل بقاع العالم (كل القارات) ، فقد استخدم منذ اكتشافه في كل القضايا السياسية للنظام الاقتصادي ، لذلك سوف نقوم في فصلنا هذا بالتطرق إلى مجموعة نقاط مهمة في تطور السوق النفطية وأسعارها.

فنتساءل في مبحثنا الأول عن الإطار النظري و ألمفاهيمي للبترول .

أما المبحث الثاني سنظهر فيه بداية ظهور النفط ومراحل تطور أسواقه قبل ظهور منظمة الأوبك ، وهذا حسب التسلسل الزمني .

أما في المبحث الثالث فسوف نتطرق فيه إلى بداية ظهور منظمة الأوبك وتحديد أهدافها وتمكنا من تثبيت أسعارها النفطية,وكذلك سنبرز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ، والتي تمثلت في عاملي العرض والطلب.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبترول

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول هو مصدر للطاقة والحركة والتصنيع وإذا كان مادة إستراتيجية عالمية فإنه لا يخلو من التعقيد أحيانا ، ويتطلب معالجة مشاكله الكثير من الخبرة والتجربة فللبترول أهمية وتأثير كبير على حياة الشعوب بصورة عامة والدول البترولية(*) بوجه خاص وهناك دول كثيرة تعتمد اعتمادا رئيسيا على الموارد البترولية لذا احتل البترول في حياته درجة هامة تؤثر على اقتصادها بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم البترول وأشكاله:

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم البترول والأهمية التي يلعبها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم البترول

إن كلمة بترول لا تينيه (Petroleum) وتعني (Petr) صخر (Pleum) زيت أي معنى زيت الصخر ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيمائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما ، فكل مادة تتكون من جزئيات هي وحدات تركيبها الأساسية ، وكل جزء يتألف من ذرات وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحدد لتكون جزئياتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها.

إن مادة البترول هي تكون على أشكال مادة البترول الخام ، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومميزة لونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ، كما وأنه مادة لزجة ، وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة البترول الخام ، فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس صحيح[1].

أما الصورة الغازية فيطلق عليها الغاز الطبيعي وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها :الميثان والايتان والبروبان والبوتان ،النيتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت نسبة متفاوتة ، حيث أن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان 70-90 % ويمكن إسالته أو تسيله تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة ، أما غاز البروبان والبوتان فيمكن أسالتها تحت ضغط متوسط ودرجة حرارية عادية ،والغاز السائل من عنصر البروبان والبوتان شاع استعماله أو استهلاكه في الأغراض الاستهلاكية المتنوعة وفي مقدمتها الأغراض المنزلية كالتدفئة والطبع.

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم فهو على أنواع متعددة تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو اللزوجة أو حسب احتوائه على المادة الكريتية فالبترول يتباين ويختلف في نوعه من دولة إلى أخرى ، وحتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد بترول واحد في نوعه بل قد تتواجد بأنواع مختلفة.

فالمنظمة الأوروبية تحتوي بترول مختلف عن بترول القارة الإفريقية والبترول العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن البترول العربي في المنطقة الإفريقية[2].

إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة البترولية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن أبرز التأثيرات ما يلي: [3]

1- التأثيرات على قيمة وسعر البترول.
2- التأثير على الكلفة الإنتاجية البترولية.
3- التأثيرات على العرض البترولي.
4- لتأثيرات على طريقة التكرير و ونوعية المصافي البترولية.

❖ **البرميل:** هو وحدة للحساب الكمي للبترول معتمدة لدى الأمريكيين ، وواحد برميل يساوي 159 لتر

❖ **احتياطي النفط المؤبد:** هو عبارة عن كمية النفط التي يمكن استخراجها بصورة معقولة في ظل الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة حاليا ، بناءا على الأدلة الجيولوجية والهندسية[4].

الفرع الثاني: أشكال مادة البترول

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على شكل :

أولا:صورة سائلة

ويطلق عليها مادة البترول الخام ،هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما وأنه مادة لزجة، وهذه اللزوجة مختلفة بحسب مقدار نسبة ذرات الكربون في مادة البترول الخام فكلما زادت النسبة ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس صحيح ، كذلك يتحدد نوع البترول الخام بمقدار ونوعية المنتجات البترولية ، فعندما تكون الكثافة في الذرات الكربونية عالية يكون البترول ثقيل ومنه تتحصل على منتجات بترولية ثقيلة والعكس عندما تقل الذرات الكربونية ، كما أن الكثافة تؤثر على سعر البترول الخام من جهة وكذلك على عملية التكرير البترولي من جهة أخرى.

ثانيا:صورة غازية

(*) الدول البترولية هي الدول المنتجة ، مستهلكة ، ومصدرة للبترول.

(1) محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص ص ،8,9.

(2) عبد الأمير السعد,**النفط**, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 13 ، ديسمبر, 2004، ص 18.

(3) محمد أحمد الدوري, **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 13، 14.

(4) ويلفرديكول, **تنمية نفط بحر قزود وانعكاساتها على منطقة الأوبك** ، وارد في مصادر الطاقة في بحر قزوين, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الخارجية ,2001، ص 175.

ويطلق عليه الغاز الطبيعي وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غذائية أهمها الميثان الإيثان، البروبين، البوتان، النتروجين ، ثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، ويمكن إسالته تحت ضغط ودرجة حرارة معينة.

المطلب الثاني:أنواع البترول وأهميته

الفرع الأول:أنواع البترول:

رغم كونه مادة متجانسة في العناصر إلا أنه لا يكون نوع واحد فهو أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو احتوائه على الكبريت ومنه يصنف البترول الخام إلى ثلاث أنواع وإن كانت تتقارب في ما بينها :

- **البترول البرافيني:** الذي يحتوي على شمع البرافين ويغطي قدرا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.
- **البترول الإسفلتي:** يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من الماد الإسفلتية .
- **البترول الخليط :** الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

الفرع الثاني: أهمية البترول:

يعتبر البترول مادة إستراتجية ،إذ يشكل أهمية بالغة في حياة الشعوب ، كما يعتبر من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول ومؤشر حقيقي لقياس تقدم الأمم وازدهارها ، وتنبع أهمية المحروقات الإستراتيجية من حقيقتين :

- **أولهما:** كونه مصدر الطاقة.
- **ثانيهما :** مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية المختلفة وبالتالي نجد أنّ البترول له أهمية مختلفة تختلف حسب الدول التي تتعامل به فهو مصدر للطاقة مصدر تمويل ومحرك للاقتصاد , وسنحاول التطرق إلى كل منهم على حدى.

أولا: أهمية البترول كمصدر للطاقة:

فالبترول كمصدر للطاقة يحض بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي, ارتفاع معاملها الحراري بالإضافة إلى نظافة استخدامها، سهولة نقلها وانخفاض تكاليف إنتاجها.

وكمادة خام أساسية تظهر أهميته في العديد من فروع الصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية حتى أن هذا الأخير اشتقت اسمها منه ، التي أضحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في كافة مقومات الحياة لتنوع منتجاتها و شيوع استعمالها .

ولقد تنوعت الصناعات القائمة على النفط ، وتعددت المواد المستخرجة منه ، ونخص بالذكر منها على سبيل المثال الآسفات الذي ساهم بدرجة عالية في تعبيد الطرق ومادة البرافين (الشمع الأبيض) الذي يستعمل في صناعة الشموع ،اللماع ،الأوراق المشمعة .....الخ[1] وعلى ضوء ما تقدم فإن أهمية المحروقات كمصدر أو كمادة خام لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعدى إلى أبعد ما تقدم ، إذ أن الأبحاث الصناعية ، التقدم التكنولوجي وغيره كفيلة بتطويرها في المستقبل ولعل تزايد الأهمية النسبية للبترول وتطوره بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم يؤكد مدى أهمية هذا المورد ومكانته.

ثانيا: أهمية البترول كمصدر تمويل.

كما أنه معروف فإن جل الدول المنتجة للمحروقات هي دول عربية صغيرة لكنها غنية بمصادرها الطاقوية ، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول إذ تحاول لحد كبير استغلال هذه الثروات استغلالا أمثل من أجل تسير وتمويل اقتصادياتها حيث أن الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية تعتبر مسألة ذات ارتباط وثيق بمستقبلها ومصيرها، ففي الدول العربية بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة تعتبر المحروقات مادة إستراتجية وفعالة تساهم بشكل كبير في تمويل اقتصادها ، فبالرغم من كل هذا فإن هذه الدول لا تزال تفتقر إلى تحقيق إمكانياتها الاقتصادية خاصة في السعي وراء توفير قدر مقبول من الاعتماد على الذات سواء في الإنتاج أو في الخبرة التكنولوجية أو في التمويل وتكمن أهميته في تنمية اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر في النقاط التالية:

- توفير العوائد المالية الضرورية لتمويل كل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(1) مجلة النفط والتعاون العربي ،مجلد 21 العدد ,1995 ،ص130- 131.

- استخدام النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية في إنشاء العديد من الصناعات كصناعة تكرير البترول والبتر وكيماويات.
- استخدامها في إشباع الحاجات الاستهلاكية كالنقل ،السكن والأنشطة التجارية.

فكما هو معلوم ونتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي تفجر في حرب أكتوبر **1973** شهدت العائدات النفطية زيادة كبيرة خلال هذه السنة ، إذ بلغت **22.7**مليار دولار بعدما كانت **8.8**مليار دولار سنة **1975** لتبلغ سنة **1980**إلى **216.9** مليار دولار ، وقد تولد عن ذلك كله فوائض مالية كبيرة نتيجة الصراع السريع في العوائد المالية بدرجة أكبر من القدرة التنافسية .

غير أن في عقد الثمانينات شهدت العوائد النفطية انخفاض تدريجي سنة بعد سنة فمن **203** مليار دولار سنة **1981** إلى **86.5** مليار دولار سنة **1994** ، ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط وتصديره من جهة ، وانخفاض سعره وتناقص حصة الدول العربية من جهة أخرى .

ولكن يبقى البترول يدر عائد بل عوائد كبيرة حيث بلغت القمة التراكمية خلال فترة **1973-1992** نحو **92.7** مليار دولار، كما يساهم بحصة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت سنة **1993** في حدود **9.4%** في حين وصلت هذه النسبة إلى **25%.**

ثالثا: البترول كمحرك للاقتصاد :

يعتبر البترول الركيزة الأساسية في الاقتصاديات معظم الدول المنتجة والمصدرة له،فهو بمثابة محرك في تطوير الاقتصاد ، وبما أن الجزائر واحدة من بين هذه الدول فهي تعتمد بالدرجة الأولى على هذا القطاع حيث 97%من مدا خيلها تأتي من المحروقات ولهذا فإن هذا الأخير تعد بمثابة القلب النابض لاقتصادها ، إذ عرف قطاع المحروقات عام 1999 ارتفاع بمعدل 7% والذي ساهم في ارتفاع المعدل السنوي بنسبة 5.5% وذلك عام 1995 هذه الزيادة تشرح النمو في الإنتاج الوطني الخام (PNB) بـ 3.6% سنة 1999 التي تعتبر فعالة ، شرط أن لا تسجل القطاعات الأخرى نتائج سلبية.

لهذا فإن الانخفاض في الإنتاج الصناعي بمعدل 2.8% يعد كنتيجة للانخفاض النمو في القطاع الفلاحي مابين 1998 و1999 من 11.4% إلى 2.7% وذلك راجع إلى الجفاف الذي أدى إلى الانخفاض في الإنتاج بـ 7% [1]، لكن في الصناعة بالخصوص في القطاع الكلي العام فإن الانخفاض في الإنتاج كان كبيرا في ميدان صناعة النسيج ،الجلد والورق إذ وصل إلى 2.8%، هذا التطور في الإنتاج الذي سجل في القطاع العام سنة 1998 لم يؤخذ بعين الاعتبار ، الأمر الذي أدى بالدولة للجوء إلى القطاع الخاص الذي أنتج 7% هذه الزيادة والنقصان في الإنتاج الوطني يوضح لنا لماذا قطاع المحروقات يبقى دائما المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري لأنه يساهم بأكثر من 97% من العملة الصعبة وثلثي مدا خيل الدولة ، كما ارتفعت إرادات الصادرات من البترول والغاز إلى 15 مليار دولار عام 2000 حيث قدر سعر البرميل للبترول الجزائري بأكثر من 21 دولار ،هذا الذي أشار بأن الحساب الجاري سجل فائض بمقدار 2 مليار وأن الإيرادات بالعملة الصعبة للبنك الجزائري يمكن أن تصل إلى 6 مليار دولار [2].

المطلب الثالث: تصنيع البترول والدور الاستراتيجي له

الفرع الأول: تصنيع البترول:

إن عملية الحصول على المنتجات البترولية تمت قديما بمحض الصدفة وبصورة بدائية ، وخاصة في مطلع العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر ، حيث اعتمدت على تسخين مادة البترول الخام في وعاء مغلق من أجل تنمية من الشوائب العالقة به ، وللحصول على بعض المنتجات البترولية التي وجدت إليها الحاجة الملحة آنذاك وهي مادة الكيروستين (*).

وهذه الطريقة كانت البداية والأساس لانطلاق تطور عملية التكرير أو تصفية البترول سواء كان في فنياتها وتكنولوجية معدات تصنيعها ، أم في مقدار ونسبة نوع ونوعية المنتجات البترولية المراد الحصول عليها ولقد

([1]) محمد أحمد الدوري,**مرجع سبق ذكره**,ص17.

([2])**نفس المرجع**,ص18.

(*) نفط الإنارة والإضاءة .

عرفت الفترات اللاحقة تطورات كبيرة على عمليات وطرق تضييع تكرير المادة البترولية الخام ، ويتم الحصول على المنتجات البترولية الصالحة للاستخدامات النافعة عن طريق تقطير الزيت الخام (**)DISTULLATION[3].

وهي عملية لا تعطي سوى نسب معينة من كل منتج وإن كانت تلك النسب تختلف باختلاف كثافة الزيت كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (01) :النسب المؤوية للمقطرات وكثافة الزيت بها.

الدول والنوع	الكثافةAPI	النسب المؤوية للمقطرات		
		الخفيفة	**المتوسطة**	**زيت وقود**
الجزائر – حاسي مسعود	**44.5**	**35.0**	**36.0**	**29.0**
ليبيا – البريقة	**39.2**	**25.2**	**31.7**	**42.2**
العراق – الكركوك	**26.1**	**25.0**	**30.6**	**44.4**
إيران – خفيف	**34.3**	**22.3**	**30.3**	**47.6**
الكويت	**31.3**	**19.4**	**25.3**	**55.4**
السعودية – سفانية	**27.3**	**16.0**	**23.3**	**60.8**

المصدر: حسين عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003، ص 04.

غير أن النسب الناتجة من عملية التقطير كثيرا ما تختلف من منط الطلب علي المنتجات البترولية في السوق التي يخدمها مصافي التكرير, ومن ثم تكون النتيجة وجود عجز في بعض المنتجات المطلوبة ووجود فائض في بعض المنتجات التي تزيد عن حاجة السوق , ففي الولايات يشتد الطلب علي المنتجات الخفيفة مثل البترين (الجازولين) نتيجة لزيادة لاعتماد علي السيارات في نقل الأفراد والسلع بعد أن توفرت بها شبكات هائلة من الطرف بأنواعها المختلفة, وفي المقابل ينخفض الطلب علي المنتجات البترولية الثقيلة مثل زيت الوقود الاعتماد الاستخدامات الصناعية وعمليات توليد الكهرباء بدرجة كبيرة علي الفحم والغاز اللذان يتوفران بأسعار منافسة (*), كذلك تعتمد الاستخدامات المنزلية والتجارية في.و.م.أ بدرجة كبيرة علي كهرباء والغاز الطبيعي,أما في أوروبا الغربية ,والتي كانت تعتمد حتى الحرب العالمية علي الفحم في إدارة مصانعها ,فقد أخذت المنتجات البترولية الثقيلة مثل زيت الوقود تحل محل الفحم لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب, بينما ينخفض طلبها نسبيا علي المنتجات لضآلة عددت السيارات فيها نسبيا عنه في الولايات المتحدة.

ولمواجهة محدودية النسب الناتجة من عملية التقطير,اتجهت البحوث التكنولوجية بكثافة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو ابتكار طرق جديدة الاستخلاص منتجاتها بترولية عالية القيمة من أخرى منخفضة القيمة ,وكذلك فضلا عن تحسين وجود بعض المقطرات مثل رفع الرقم الاكتيتي في البترين بما يجعله يناسب احتياجات التقدم التكنولوجي الذي طرأ علي صناعة المحرك ذي الاحتراف الداخلي[2].

وقد أمكن بفضل تلك الطرق الجديدة إدخال قدر كبير من المرونة على النسب الطبيعي للمقطرات البترولية بحيث صارت تقترب كثيرا من نمط الطلب عليها دون الحاجة إلى تكرير كميات من الزيت الخام تزيد عن القدر المناسب ، كذلك أمكن رفع نسبة البنزين المستخلص إلى أكثرهما يستخلص بالتقطير العادي فضلا عن تحسين جودته.

إن عمليات الفصل الطبيعي للمنتجات البترولية لا تلبي احتياجات السوق ، ومن ثم ابتكرت عمليات التحويل الكيمائي بقصد تحويل المنتجات البترولية الفائض إلى منتجات مطلوبة أما عمليات المعالجة فيقصد بها جعل

(**) حيث تفصل جزئيات الزيت الخام حسب أحجامها وأوزانها ...راجع ستيرارات شاكي ووراسي وريك ترجمة حسن أبو السعود ، مكتبة لانجلوا ، القاهرة ، 1963، ص 84.

(3) حسين عبد الله, **البترول** ، دار النهضة العربية , القاهرة , 2003، ص ص 04-05.

(*) في عام 1997 كانت القدرة المولدة للكهرباء في الولايات المتحدة موزعة بين مصادر الطاقة بنسب مؤوية كالآتي 38 للفحم ، 25 للغاز و18 مائية و12 نورية و02 المصادر المتحدة كالشمس والرياح ولا يتجاوز نصيب الزيت 05%.

(1) حسين عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 6- 7.

المنتجات البترولية موافقة للمواصفات التسويقية من حيث اللون والرائحة والاستقرار وغير ذلك ، كما يقصد بها إزالة بعض الشوائب من المنتجات الوسطية لجعلها أكثر مناسبة للعمليات اللاحقة التي تجري عليها.

أما عملية التكسير الحراري (THERNAL CRACHING)[1] . فتعتمد على تسخين البترول الخام إلى درجات حرارة عالية تصل حتى 1000 درجة فهرنهايت وتحت ضغط عالي ، وذلك بهدف إعادة تغيير نسب تركيب المنتجات البترولية المكونة للمادة البترولية الخام سواء بزيادة نسب المنتجات المطلوبة على حساب تقليص نسب المنتجات عن المطلوبة وغير المرغوب فمثلا بترول خام ذو نوعية معينة تكون فيه نسب المنتجات البترولية بصورتها الطبيعية هي 20% بترين وكيروسين 10% فبهذه الطريقة يمكن تغيير نسب المنتجات المراد الحصول عليها وذلك بزيادة نسب البنزين إلى ضعفها أو أقل أو الكيروسين 10% فبهذه الطريقة يمكن تغيير نسب المنتجات المراد الحصول عليها وذلك بزيادة نسب البنزين على ضعفها أو أقل أو الكيروسين على حساب تخفيض نسب المنتجات الأخرى ، وهذا يتم دون تغيير كمية البترول الخام المكررة.

إن هذه الطريقة الصناعية ذات مزايا ايجابية عديدة منها:

- ❖ مرونتها في التلاؤم والتوازن بين العرض والطلب على المنتجات البترولية.
- ❖ تنوع وسعة ما يتحصل عليه من منتجات بترولية رئيسة وثانوية.
- ❖ ايجابياتها وفاعليتها الاقتصادية عن طريق تقللها للكلفة الإنتاجية التكريرية.
- ❖ الجودة ونوعيته المنتجات البترولية المتحصل عليها.

ومع ايجابيات مزايا هذه الطريقة ، إلا أنها تتمتع بالمزايا سلبية وأبرزها خطورتها حيث قابليتها انفجار صهاريج التكسير للانفجار خاصة ،وأنها تحت ضغط عالي وبدرجات حرارة عالية ن وهذا إلى جانب ارتفاع تكلفتها الاستثمارية.

وقد ابتكرت طريقة أفضل للتكسير باستخدام العامل المساعد (CATABYTIC CRACTING) [2]. حيث يتم إحداث التغيير الكيميائي المطلوب ، بمساعدة عامل قد يكون مادة صلبة أو مسحوقا أو مسائل، وتحت درجات مرتفعة من الحرارة ن وتستخدم هذه الطرقة لإنتاج البنزين الممتاز كما أمكن بواسطتها زيادة ثبات بالتقليل من تكوين المصنع كذلك أمكن بواسطة التكبير بالعامل المساعد توفير المواد الخام اللازمة لصناعة البتروكمياويات.

وعموما يمكن إيجاز أفضلية هذه الطريقة على التكسير الحراري كالآتي:

- زيادة نسبة البنزين المستخلص وتحسين جودته.
- زيادة نسبة السوائل المنتجة وانخفاض نسبة الغازات والمواد المتخلفة.
- إنتاج غازات أكثر ملائمة للعمليات الثانوية الأخرى ،بما فيها البتروكمياويات وتتميز عملية

التكسير بالعامل المساعد بضخامة الأجهزة المستخدمة فيها ودقتها وبأنه يمكن تشغيلها بصفة مستمرة لعدة سنوات قبل أن تحتاج لصيانة أو إصلاح.

<u>الفرع الثاني:السوق الاستراتيجي للبترول:</u>

يظهر هذا الدور في البلدان التي انتصرت في الحرب بفضل وجود البترول أمام دول أخرى خسرتها نتيجة عدم كفايتها منه ونقص الوقود بتزويد المعدات العسكرية فقد أصبح النفط في المجتمعات الصناعية الحديثة وقود الحرب وعصب الشام والمقصود هنا هو عاقة البترول بالحروب وكذا علاقة البترول بسياسة الدول[3].

إن أهمية البترول الاقتصادية هذه تنعكس وتجسم لنا جوانب رئيسة متعددة هي كالتالي[4]:

أولا: البترول مصدر رئيسي وحيوي للطاقة

إن الطاقة تعتبر أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية ، وهي عامل عنصر جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية ،فدون توفر واستعمال للطاقة لا يمكن أن يتم الإنتاج

([1]) محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 54-55.

([2]) حسين عبد الله : **مرجع سبق ذكره** ، ص 9.

([3]) حليمي حكيمة : **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال فترة (1975-2004)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، شعبة نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، دفعة 2006، ص 13،14.

([4]) محمد أحمد الدوري : **مرجع سبق ذكره** ، ص 63.

المادي للإنسان ويعتمد هذا الأخير على توفر الطاقة فلقياس مدى تطور المجتمع الإنساني في أية مرحلة أو في منطقة يعتمد على الطاقة كمؤشر عام.

فمثلا إذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة وبأنواع حديثة عكس ذلك وأعطت المؤشر الايجابي على المستوى التطويري العالمي والكبير لتلك الدولة المعنية.

ثانيا:البترول مادة أولية أساسية لنشاط صناعي متنوع

رغم أن البترول مادة خام أولية وطبيعية إلا بعد القيام بعدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية كل منها متميز عن الأخرى أن الصناعة البترولية فعالية هذه الصناعة من مجموع القطاع الصناعي ،وبما تساهم به من إجمالي الإنتاج والدخل القومي بصورة عامة.

ثالثا:البترول كمصدر مالي كبير ومتنوع

يعتبر البترول مصدرا ماليا بحيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي وخاصة للدول المنتجة والمصدرة للسلعة البترولية بأشكالها المختلفة.

إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما تتحصل عليه الدول المنتجة من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة كالأرباح ، أو بصورة غير مباشرة كالضرائب وسواء كان ذلك بصورة خاصة للدول البترولية والمصدرة له أو للدول المستوردة والمستهلكة للسلعة البترولية ، وأهمية البترول المالية تنسجم لنا بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات الدول البترولية المنتجة والمصدرة له ، حيث اقتصاد هذه الدول بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات الدول البترولية المنتجة والمصدرة له ، حيث اقتصاد الدول بصورة رئيسية وأولية على البترول سواء كان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية التمويل المالي المخطط لاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

رابعا: البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري

يلعب البترول دورا فعالا في تنشيط عملية التبادل التجاري سواء على نطاق الدولي أو المحلي بصورتها خاما أو كمنتجات بترولية تم تبادلها بين مختلف دول العالم أو بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع البترولية المنتجة.

إذا كانت السلعة البترولية لها تأثيرا كبير على تنشيط التبادل التجاري الدولي فإن أهميتها وتأثيرها يكون بصورة أكبر في تجارة الدول البترولية المنتجة والمصدرة حيث تكون السلعة البترولية في صورتها الخام فتعتبر سلعة رئيسة في صادرات هذه الدول ، ومصدر أولي في موازنة ميزان مدفوعاتها التجاري ومن الملاحظ أن تجارة الدول البترولية تعتمد بصورة كبيرة على السلعة البترولية في تبادلها التجاري الخارجي مع الدول الأجنبية ، بالإضافة إلى توفير العملات الأجنبية الصعبة وفي موازنة موازينها التجارية والمدفوعات في آن واحد.

المبحث الثاني: أسعار النفط ومراحل تطور أسواقها

مرت أسعار النفط بعدة تغيرات سببتها العديد من العوامل .وفي هذا المبحث سنعرف مختلف المراحل التي مرت بها اسعار النفط.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه: ويتمثل في:

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد [1] خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ومناخية ...الخ

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار قلة" ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة ، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار شركات قليلة السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف تقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع والمقياس الذي أعتمد عليه في قياس

(1) محمد أحمد الدوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 194.

السلعة البترولية يتراوح سعر النفط الخام من الناحية النظرية بين حدين أدنى وأقصى ، وتقرر الحد الأدنى النظري على أساس نفقات الإنتاج مضافا إليها قدرا من الربح لرأس المال المستثمرة ، أما الحد الأقصى النظري فهو يتحدد على ضوء الطلب على منتجات النفط المكررة ، والسعر التوازني أو سعر السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النفط الخام[1].

وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل لذي يساوي 159 لتر كما ذكرنا ذلك عند تحديد المصطلحات كما يمكن أن تحسب بالطن المتري الذي يعادل 7-8 برميل ويراعي في ذلك درجة كثافة النفط[*].

ففي النفط الخفيف نجد الكثافة متدنية جدا ، وحدته تتراوح بين 20 إلى api44 فاستخراجه (النفط) يكون سهل بحكم ضعف الكثافة وقلة التكلفة ،وبالتالي يكون السعر مرتفعا ، وهذا النوع من النفط متواجد في الجزائر.

أما كثافة النفط الثقيل تتراوح ما بين API 20-10 وكثافة النفط ما فوق الثقيل تكون أكبر من API10 (API 10 >) ويكون النفط في هذه الحالة على شكل صخور.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

أولا: الأسعارالمعلنة

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندور أويل نيوجيرسي Standard » « O Il Of New Jersey Company الأمريكية في عام 1880 ، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجين النفط الأمريكان ، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عملتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873 ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعار على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون اشتراك مستخرجة في عملية التسعير.

واستمر مفهوم هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندور أويل عام 1911 وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام بمعنى آخر ، فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من احتمالها من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي.

وفي العشرينيات من القرن الحالي ، حينما اكتشفت النفط في مناطق عديدة من العالم ، توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع المجالات الصناعة النفطية ، حيث كان من بين ما قامت به ، تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العلمية وبخاصية موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك.

ولقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعد عام 1948 ،وذلك عندما تم تعديل الامتيازات المنوحة للشركات النفطية العاملة في أراضي فنزويلا ، بسبب منافسة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها ثم استمرت النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 أكتوبر 1973 عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام من جانبها خلال مؤتمراتها الذي عقدته بالكويت في اليوم المذكور ، كما سيتبين لا حقا ، لذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في [2]:

في الواقع إلا أسعار نظرية في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها ، بمعنى آخر أن هذه الأسعار (لم تكن إلا أسعار دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى آخر ذات اختصاص آخر وكلاهما جزء من هيكل واحد).

ثانيا: الأسعار المتحققة The Realized Prices :

كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت المحققة وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين (10-35) سنة للبرميل الخام في الفترة ما بين شهر أكتوبر 1956 و شهر فبراير 1960 وقد كان الهدف وراء

([1]) محمد يوسف علوان ، **القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية** ، مطبعية دار الشعب ، عمان, 1978، ص 56.

(*) نقصد بالكثافة (la densité) هي كثافة الماء الهادئ والتي تحسب بوحدة API (American péteum institut)

([2]) شكاكطة عبد الكريم ، **النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007، 2008، ص 48.

ذلك منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن والذي كان يتراوح بين (1.80-2.00) دولار للبرميل الخام.

وتعتبر الأسعار في الوقت نفسه ، أسعارا فعلية في السوق الآنية للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها أنماط الاستهلاك ، طبيعة المنافسة ن الموقع الجغرافي المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية ...الخ وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط ، علما بأن هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة.

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية ن وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية ، وقد طبقتها القطر العراقي بنجاح بعد تأميم عمليات شركة نفط العراق.

ثالثا: أسعار الإشارة The Référence Princes :

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط بين السعرين السابقين ، الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة ، وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري ، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 25 يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار ، كما طبقتها فنزويلا ، حينهما اتفقت[1]مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من 01 يناير 1967 ، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

رابعا: أسعار الكلفة الضريبيةThe Tax –Paid Prices :

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر ، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية ن وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

وقد اتفقت الأساليب التي تتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين – حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها – فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر التكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

خامسا : الأسعار الـ

لقد برزت هـ ن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها) ن مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوذ بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه ن لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام ن والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق محسومات معينة في السوق الآنية للنفط أو السوق الفورية « Spot Market » وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط ، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 إفرنجي (15% -10%) من مجمل صادرات النفط العالمية ، ثم تصاعدت نسبتها خلال عام 1979 حيث أصبحت تتراوح بين (15%-20%) من مجمل الصادرات النفطية العالمية ، وتعتبر سوق دوتردام « Rotterdam Market » أفضل مثال للسوق الآنية للنفط ، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى شركات التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران الكويت قطر، فنزويلا واندونيسيا ، بمعنى آخر فإن الأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقدة عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء ،وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء وقد أشارت التقارير النفطية إلى أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة نصف السنوي في جينيف يونيو 1979 حيث تم بيع

(1) كشاشطة عبد الكريم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 49.

البرميل الخام من النفط العربي الخفيف بـ 40 دولار قاسا بسعر نفط الأوبك الخام الذي تتراوح ما بين (14.55-18.50) دولارا خلال الربع الثاني من عام 1979 ، كما بلغت بعض الأقطار الأوبك الإفريقية واندونيسيا نفوطها الخام(ذات المحتوى المنخفض من الكبريت) بسعر 45 دولارا للبرميل ،وهو أكثر من ضعف السعر لبرميل خام القياس أيضا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1979.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية قبل ظهور الأوبك

انقسمت هذه الفترة إلى مرحلتين هما:

الفرع الأول: السوق البترولية من بداية ظهورها حتى عام 1940

لقد عرف البترول منذ القدم وذلك في سنة 5000 و6000 قبل الميلاد في منطقة فاس بإيران ، ومنظمة وادي الرافدين بالعراق والصين واستعمله القرطاج في تزفيت الطرقات ،وادى ذلك التوسع في نشاطاتهم التجارية ولم يظهر وأسر نشود هذه المادة . أما في القرون الوسطى فكان النفط معروفا عند الهنود في شمال البيرو والإكوادور وأنتجوه بكميات محدودة واستخدمه معصمهم في علاج المرضى[1] ، حيث لم يبدأ الحفر بطريقة منتظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض إلا عام 1859[2].

فخلال هذه السنة (18959) تمكن العقيد الأمريكي "أودي كدريك « adwin dralée » من حفر أول بئر بعمق 23 متر في مدينة توتسفيل« tutisville » الواقعة بمدينة "بنسفلانيا"بالولايات المتحدة الأمريكية:

لقد بدأ السوق البترولية ، خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ،بنوع من المنافسة بين الشركات البترولية الصغيرة التي دخلت ميدان استغلال الثروة البترولية، ومن بين الشركات البترولية شركة مصفاة للبترول أنشأها "جون دفيد سوف روكفلفر « john davidson rocxfiller » ثم اتفق مع رجل أعمال يدعى "هينري فلاغر- « henry flagler » وقاما مع بتجميع عدة مصافي متنافسة عن طريق الشراء المتتالي لتسهيل أعمالها ليشكلا اتحاد احتكاري عام 1870 ، وتم تأسيسية في جانفي من نفس السنة تحت تسمية « standard –o il » الذي أصبح يتحكم في التنصيب الأكبر من الصناعة البترولية وهذا بعدما نجحت في إفلاس الكثيرة من المستخدمين فاحتلت لوحدها ربع طاقة الأمريكية.

وفي عام 1897 أبح اسم هذه الشركة« standard oilof new jersey » التي أصبحت أقوى شركة احتكارية في العالم [3] ثم وصلت ضجة أمريكا البترولية إلى روسيا فاكتشف النفط بالوقاز عام 1875 ، فظهر الأخوان "روبرت ولوس نوبل"« robert –et kuis nobel » كمحتكرين في تصفية ، ونقل البترول من باكو إلى بحر البلطيق ، واستطاعا أن يبعثا مجموعة منافذ للنفط حتى شمال روسيا ن وبعدها إلى أوربا.

وتوصل الأخوان « rober et luis nobel » إلى تفاهم مؤقت مع شركة "ستاندر أويـل" «standard oil » واقتسمنا السوق في أوربا بينهما ، ولكن في آسيا كان"روكفلر" متمسكا بالاحتكار[4].

وفي اندونيسيا (جزيرة سو مطرة)أكتشف النفط من طرف شركة الملكية الهولندية ،التي تأسست عام 1890 وبدأت الإنتاج الفعلي عام 1894 لكن مبيعاتها انخفضت نتيجة انخفاض كمية البترول ن وبالنظر للمنافسة التي فرضتها « standard oii » اضطرت هذه الشركة للتحالف مع شركة "شل"« shell » للاستراد والتصدير التي بدورها كانت تنافس « Standard Oil » في آسيا وأوربا ، لذا أصبح لزما عليهما أن يتوحد حتى لا يبتلعها الغول الأمريكي (روكفلر) ، وهذا ما قررته الشركات فعلا ، عام 1907 [5] اللتان شكلتا جبهة موحدة أعطوها تسمية "شركة البترول الأسيوية "« asiatic petroleum company » التي أصبحت تنافس Standard » « Oil في السوق الآسيوية .

وفي عام 1908 تم تفجير النفط في إيران ، فتأسست الشركة "الانجليزية الفارسية " لأنها ما لبثت حتى أصبحت تسمى فيما بعد بالشركة "الانجليزية الإيرانية "خلال عام 1954 أصبحت تسمى "شركة البترول البريطاني".

([1]) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،**الموارد الاقتصادية** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ،1975، ص 316.

([2]) أحمد إسماعيل يحي ، **بترول المسلمين ومخططات الغاصبين** ، دار المعارف ، القاهرة 1975 ، ص 244.

([3]) جاك بيرجي، **حرب البترول السرية** ، ترجمة محمد سميح السيد ، دار طلاس للدراسات ، سوريا ، دمشق ، 1987 ، ص 15.

([4]) انتوني صامبصون ، **الشقيقات السبع**، ترجمة سامي هاشم وآخرون، بمعهد الإنماء العربي ، لبنان ، 1976، ص 73.

([5]) جاك بيريجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 44.

وبعد شدة الاحتكار الذي فرضته شركة « Standard Oil » في أمريكا وخارجها أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين مناهضة للاحتكارات ، فمنعت هذه الشركة من التوسع أكثر والتنقيب في مناطق أخرى في أمريكا ، وهذا ما ساعد على ظهور شركات أمريكية أخرى.

ففي سند بنوب « spind petop » عام 1901 ظهرت شريكتين جديدتين ، الأولى أعطت لنفسها اسم "غولف أوبل"« golf oil » التي استغلت الظروف الذي كانت فيه « Standard Oil » وأصبحت تتوسع ووتكبر شيئا فشيئا خاصة عند اكتشاف احتياطي جديد ضخم من البترول في « TOULZA » [1] أما الثانية « taxac-oil » ثم اختصرت إلى « texaco » التي حققت أرباحا من خلال شراء بترول « spindpetol » بقيمة منخفضة وبيعه في الميسيسيبي والى شركة « standard-oil » في الشرق ، وأدى توسعهما وازدهارهما إلى أطماع "روكفلر " الذي استطاع الحصول على أسهم فيها.

بالنظر للاخطاء التي أصبحت ترتكبها « Standard Oil » في مجال الاحتكار تم حل "التروست Trust" الاحتكار عام 1911 إلى 34 مؤسسة.

أدى هذه إلى تحول السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد وهي الشركات الامريكية سوق يتنافس فيه المشترون ، لكن بقيت منافسة احتكارية خارج أمريكا بين شقيقات – – standard oil of new » « jersey وشركة « shell » خاصة بعدما تخافت مع روايات دانش الهولندية لينشئوا شركة روايال دانش شال حتى تنافس« Standard Oil Of New –Jersey » في أوربا خاصة ، وبعد ذلك ظهرت شركة فرنسية عام 1924 ونظرا الاحترام الصراع خاصة بين « Shell » و« Standard Oil Of New –Jersey » خلال عام 1926 حول الأسعار من حيث كانت « Standard Oil Of New –Jersey » بالمثل في سوق انجلترا ، تم اتفاق سري بينهما بأسكتدلندا (قلعة أكنا ، كري) وضم مجموعة من الشركات البترولية الأخرى هذا الاتفاق وقع يوم 18 سبتمبر 1928 وسمي باتفاق النوايا وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تنافس هذه الشركات فيما بينها ن وتجميد أو تحديد أسعار البترول،التسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ وتحديد أسعار الناقلات ...الخ[2]. بعد هذه الاتفاقية قامت الشركات النفطية الكبرى بتحديد سعر موحد للبترول في أي نقطة من العالم وفق نظام أسعار " الخليج الزائد أو الأساس الأحادي الجانب، هذه النقطة هي الخليج المكسيك وتجمعت هذه الشركات الكبرى في شكل كارتل مستوطنة في استراليا وفي إفريقيا والصين.

الفرع الثاني: السوق البترولية من 1940- 1960 :

تميزت السوق البترولية خلال هذه المرحلة بنوع من الاحتكار خاصة عقد اتفاقية ، "أكنا تري" التي تم خلالها وضع مبادئ توزيع مناطق النقود في العالم فبرزت سبعة شركات [3] كبرى أصبحت تعمل كتنظيم واحد في شكل كارتل مستوطنة في كل العالم وأصبح أكثر اهتماما على الشرق الأوسط لعدة اعتبارات منها:

- قربها من أوربا لأنه بعد الحرب العالمية الثانية وقع دمار اقتصادي كبير فيها ، فقامت أمريكا بطرح مارشال للنهوض باقتصاد أوربا الذي يتطلب كميات ضخمة من النفط.
- اتفاقيات التنازل عن استغلال الثروة مقابل أنواع زهيدة التي استطاعت من خلالها الشركات الكبرى أن تستعمل القانون لصالحها للحصول على رخص استغلال طويلة المدى تتماشى مع قيمة الأرباح التي تضاعفت عن طريق رفع الإنتاج.
- تكلفة الإنتاج المنخفضة مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المخزون الهائل من البترول.

وبزيادة الصادرات من بترول الشرق الأوسط انخفض سعره نسبيا بالقياس إلى سعر البترول في الولايات المتحدة ، ففي حوالي 1946 -1947 انقطعت العلاقة[4].المباشرة بين السعرين وانتهى العمل بنظام النقطة الأساسية وحل محله الأسعار المعلنة .

([1]) أحمد اسماعيل يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 165.

([2]) أهمها : ستاندرا أوبل نيو – جيرسي والتي تدعى إكسون exons وستاند أويل كاليفورنيا والتي تدعى سوكال socale، ستاندر أويل والتي تدعى سوكوني –موبيل .socany mobile

([3]) أحمد اسماعيل يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 165.

([4]) على أحمد عتيقة ، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999، ص 78.

وتم وضع نضام نقطة أساس المزدوج ، فوق هذا النظام يتم تسعير بترول الشرق الأوسط الخام على أساس البترول المصدر من خليج المكسيك بعد أخذ عاملي الكثافة والنوعية في الاعتبار تضاف إليه سعر أجور الشحن للمسافة الحقيقية التي يشحن عبرها البترول [1]هذا الانفصال أدى إلى انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط .

إن هذا الانخفاض في أسعار والاستهلاك المفرط للبترول من قبل الشركات الاحتكارية أدى إلى مطالبة بعض الدول المنتجة بزيادة الضرائب على هذه الشركات وبمناصفة الأرباح ، فطبقت فنزويلا قاعدة مناصفة الأرباح عام 1948 وتلتها السعودية عام 1951 ،لكن إيران حاولت تأميم ممتلكاتها عام 1951 ،فوقع حضر على نفطها منذ ثلاث سنوات لضغط عليها من قبل الشركات الاحتكارية حتى لاتحذوا حذوها البلدان الأخرى.

فقامت إيران برفقة ايطاليا بتأسيس الشركة "الايطالية الإيرانية" التي وقعت مع إيران اتفاق سنة 1957 بتغيير القانون مناصفة الأرباح ليحل محله (75 % -25 %) لصالح إيران ، فأدى هذا الاتفاق إلى وقوع أعنف صراع بين هذه الشركة و الشركات الاحتكارية لكن بظهور شركات وطنية مستقلة من الدول المستهلكة والمصدرة وبروز الاتحاد السوفياتي كمصدر للنفط عام 1957 حيث كان يصدر لأوربا بأسعار تقل عن تلك الأسعار المعلنة من طرف الشركات الكبرى بدأت تقل سيطرة واحتكار هذه الشركات ، التي قررت خفض الأسعار المعلنة لنفط الشرق الأوسط الجدول الموالي

الجدول (02) : الأسعار المعلنة لبعض النفوط الخامة بين 1950 و 1960 (الوحدة دولار للبرميل)

الدولار **الفترات**	العربية السعودية 34	العراق 36	الكويت 31	إيران 34
ديسمبر 1950	1.71	1.75	1.65	-
جويلة 1953	1.93	1.92	1.72	-
جوان 1957	2.08	2.00	1.85	2.04
فيفري مارس 1959	1.90	1.74	1.67	1.86
أوت سبتمبر 1960	1.8	-	1.59	1.78

La source: Chemes Chitor ،Le Dine Politique Et Le Novell Ordre Pétroliers ,1995 , P116.

تزامن هذا التخفيض مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستوردة للبترول وليست مصدرة[2] ، وبهذا التحول قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1951 بوضع نظام حمص للاستيراد وهذا من أجل حماية إنتاجها الداخلي الذي يتميز بتكلفة غالية مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، فانخفضت أسعار النفط للشرق الأوسط مرة أخرى (أنظر الجدول السابق) ن فكانت لهذه التخفيضات انتقادات شديدة من جانب حكومات الدول المنتجة ، التي قامت في أعقاب ذلك بإنشاء منظمة أو جبهة موحدة لحماية اقتصادها المعتمد بالخصوص على عائدات النفط ، وكان ذلك يوم 24 سبتمبر 1960 ، وسميت هذه المنظمة "الأوبك".

المبحث الثالث: آليات عمل السوق:

(1) مانع سعيد العقيبية ،**أوبك و الصناعة البترولية** ، مطابع التجارة والصناعة ، بيروت ،ص147 .

) 2(Mana Said et El –Otaiba ,**Le Petrole Et L'economie De La Fideration Des Emirats Araes ,**Unis Hachette , Paris , 1980,P180.

بدأت السوق البترولية بنوع من المنافسة فرضتها شركات أمريكية ,ثم انتقلت إلى سوق احتكارية ,حيث أن الوعي القومي الذي خلقته الأوضاع الاقتصادية للبلدان النفطية غير الصناعية بدأت هذه الأخيرة في تشكيل منظمة تدافع عن حقوقها سميت بمنظمة الأوبك و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : السوق البترولية في ظل ظهور منظمة الأوبك

لقد كان لتخفيض أسعار نفط الشرق الأوسط من طرف الشركات الاحتكارية خلال فترة نهاية الخمسينات أزمة حقيقية بين هذه الشركات والدول المنتجة للنفط ، وهذا بالرغم من أن هذه الشركات تقوم باقتسام الأرباح مناصفة بينها وبين هذه الدول إلا أن هذا التخفيض في الأسعار عمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الكبرى التي عرف نموها الاقتصادي مستويات عالية على عكس الدول النفطية التي انخفضت عائداتها المالية بشكل كبير فطالبت هذه الدول من الشركات بإرجاع الأسعار على ما كانت عليه سابقا فكانت هذه الشركات توهمها بالمنافسة التي كانت تعترضها خاصة من طرف الاتحاد السوفياتي فخُلق وعي لدى هذه الدول يدعوها لتوحيد سياستها وجمع صفوفها من أجل الدفاع عن مصالحها وثرواتها.

الفرع الأول: ظهور منظمة الأوبك

تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للبترول في منظمة تنسيق سياساتها وتوحيد كلمتهم في موقف تفاضي واحد أو متجانس غير منافس في مواجهة الاحتكارات العالمية التي سيطرت على صناعة البترول حتى تاريخه وكان أهم هذه العوامل:

- تزايد السعور لدى الدول المصدرة للبترول خصوصا مع نمو المد القومي بالغبن في تعاملها العالمي بسلعتها الوحيدة أو شبه الوحيدة ، حيث كانت تحصل على أقل مما اعتبرته عائدا عادلا على استنزاف ثرواتها البترولية .
- تزايد السعور لدى تلك الدول بالعجز عن التوجيه والسيطرة على صناعة البترول التي عصب اقتصادها القومية ، في حين كان ذلك التوجيه وتلك السيطرة حكرا على مجموعة من الشركات العالمية ذات السلوك الاحتكاري ن والتي كانت تتصرف بحرية مطلقة دون إشراف أو متابعة فعالتين من حكومات الدول المصدرة وهو وضع اعتبر انتقاصا من الاستقلال الاقتصادي والسياسي لكل منها.
- تزايد إدراك تلك الدول لان تفرقها وتنافسها على تنمية صادراتها البترولية هو أهم العوامل التي مكنت الشركات طوال السنين الماضية من أحكام السيطرة على الصناعة العالمية للبترول وقنوات توزيعه العالمية ، حيث أتيح لتلك الشركات عادة أن تهدد بتخفيض الإنتاج والاستثمارات والمبيعات في أي دولة بترولية إذا حاولت الإنتاج والاستكشاف والمبيعات في أي دولة أخرى أقل طموحا في أهدافها أو أكثر طموحا في تنمية قطاع البترول بها.
- وأكد العامل السابق وساعد على رسوخ الاقتناء بأهمية التنسيق وتوحيد المواقف بين الدول المصدرة للبترول والنشاط الذي قامت به فنزولا لإقناع الدول المصدرة الأخرى بأهمية الشكل والعمل الجماعي ن وقد كانت فنزويلا هي الأكثر حاجة في البداية إلى ذلك التنسيق والتكتل[1].
- وساعدت أيضا على إقناع الدول العربية المصدرة للبترول بأهمية التنسيق جهود جامعة الدول العربية في هذا الخصوص[2].
- إذا كانت العوامل السابقة قد بدأت تحدث أثرها تدريجيا وتهيئ المناخ لعمل موحد فإن العامل المباشر الذي أعطى الدفعة الأخيرة لنشأة الأوبك كان قيام الشركات العلمية بتخفيض الأسعار المعلنة للبترول 1959 ، تم تخفيضها مرة أخرى عام 1960 دون استشارة الدول المصدرة ، وصحيح أن الشركات لم تكن ملزمة بهذه الاستشارة قانونا ، إلا أن وقع الصدمة كان عنيفا على الدول المصدرة التي وجدت ايرادتها انخفضت بنسبة عالية فجأة بعوامل لا تقع تحت سيطرتها وبقوى تعمل مستقلة عنها ، مما جعلها مدفوعة بالصعوبات الاقتصادية من جهة وبكبريائها السياسي من جهة أخر تعدم على تكوين منظمة الأوبك بعد شهر واحد من التخفيض الثاني للأسعار أي في شهر سبتمبر عام 1960.

الفرع الثاني: أهدافها

(1) صديق محمد عفيفي ، **التسويق البترولي** ، مكتبة عبد الشمس ، ط9، الإسكندرية ، 2003، ص ص 388-389.
(2) **نفس المرجع**، ص ص391،390.

لا تعد الأوبك وهي ليست مؤسسة تجارية ، ولا تمارس بالتالي أي أعمال تجارية ولا تبرم أي عقود بيع وشراء ، وبالتالي فهي ليست أحد مكونات قنوات توزيع البترول ن ومع ذلك فأهدافها وسياساتها ومقرراتها تؤثر مباشرة في قنوات توزيع البترول لأنها ملزمة لأعضائها الذين هم بائعون البترول الرئيسي في العالم.
وقد تضمن إعلان قيام الأوبك تحديدا واضحا لأهدافها ، والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة.
2- العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار.
3- العمل على إعادة الأسعار إلى مستواها السابق.
4- العمل على أن تكون تعديل مستقبل في الأسعار بالتشاور بين الشركات وحكومات الدول الأعضاء.
5- العمل على وضع نظام لتأمين استقرار بوسائل من بينها تنظيم الإنتاج مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وإمداد منتظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين.
6- تجنب أي أعمال تنافسية من قبل عضو على حساب الآخر ، خصوصا إذا انطوى على عقوبة تقدم عليها الشركات ضد واحد أو أكثر من الأعضاء[2] التي أنشأت في فيفري 1968 بعد أشهر من حرب "الستة أيام" الإسرائيلية – العربية وكان مؤسسها"العربية السعودية ، الكويت ،ليبيا" ، ثم انظم إليها كل من أبو ظبي ، الجزائر ، البحرين، دبي وقطر، ومن أهدافها أن يصير أو يصبح البترول مصدرا رئيسيا لمداخليها.

المطلب الثاني: الأزمات البترولية وموقف الأوبك

تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: أسعار النفط بين 1970 و 1985:

لقد حدثت تغيرات كثيرة خلال هذه المرحلة، خاصةً مع ظهور منظمة الأوبك كقوة في السوق البترولية فبعدما استقرت أسعار النفط-خاصةً أسعار نفط خام الأوبك-خلال فترة الستينيات ، بدأت ترتفع أسعار الخام العربي .
كانت بدايتها بأسعار الشرق الأوسط، التي بدأت تنتعش بعد اتفاقية طهران التي جرت يومي03 و 04 فيفري 1971 بين الدول المنتجة والشركات البترولية .
و من بين قراراتها أن يلتزم الطرفان خلال خمسة سنوات (1971 -1975) بزيادة ضريبة الدخل من 50% إلى 55 % وأن تزيد أسعار البترول 33 سنتاً للبرميل ابتداءاً من جوان 1971 مع تعديل فروق الكثافة على نمط جديد على ما كانت عليه في السابق، فكانت نتائج هذا القرار زيادة في أسعار نفط الخليج .

الجدول رقم(03): تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال 1970-1973.(الوحدة دولار للبرميل)

المصدر	الكثافة	السعر في أكتوبر 1971	السعر في 71/02/14	السعر في 71/02/15	السعر في **71/06/01**	السعر في **73/01/20**	السعر في **73/01/01**
الكويت	31	1,59	1,68	2,08	2,18	2,37	2,48

(1) حافظ برجاص ، **الصراع الدولي على النفط العربي** ، بيسان ، بيروت ، 2000، ص 241.
(2) صديق محمد عفيفي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 391.

البصرة	35	1,72	1,72	2,12	2,25	2,45	2,56
مربان	39	1,88	1,88	2,23	2,34	2,54	2,65
السعودية	34	1,80	1,80	2,18	2,28	2,47	2,59

المصدر : مانع سعيد العقيبة ، **أوبك و الصناعة البترولية** ،مطابع التجارة و الصناعة،بيروت،ص ص1974-158.

وبعدما تم التوصل بين دول الخليج و الشركات البترولية إلى اتفاق يُرضي الطرفين، انتقلت الأحداث إلى البحر الأبيض المتوسط، و بعد مفاوضات كثيرة اتفقت ليبيا كممثلة لدول البحر الأبيض المتوسط (الجزائر السعودية ، العراق، ليبيا) مع الشركات البترولية في مارس 1971 على نفس الشروط التي طُرحت في اتفاقية طهران، الفرق الوحيد بينهما هو تحديد سعر ليبيا ذي الكثافة 40° بـ3.05 دولار للبرميل وهذا ابتداءاً من71/03/20 .

بعد هذه الاتفاقيات زاد دخل أعضاء الأوبك، لكن هذا لم يؤثر على الشركات الكبرى التي بقيت رغم هذا تحقق أرباحاً، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم(04) : أرباح عشر شركات نفط أمريكية عالمية بين 1968 و 1973 (مليون دولار)

الشركة	1968	1970	1972	1973	نسبة التغير عامي 73/ 72
أكسون	1277	1310	1532	2440	%59
تكساسو	820	822	889	1292	%45
سوكال	452	455	547	844	%54
غولف	626	550	447	800	%79
موبيل	431	483	574	843	%47
يونيون أويل أوف كاليفورنيا	151	110	122	180	%47
شل أويل	312	237	260	333	%28
أتلانتيك ويتشفيلد	206	210	194	270	%40
ستاندار أويل أوف أنديانا	310	314	375	511	%36
كونتينتال أويل	150	160	170	243	%43
مجموع أرباح العشر شركات	4734	4656	5110	7756	%52

المصدر: مجلة " تقرير في أزمة الطاقة و تطوير بدائل النفط " منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ماي 1974 ص79.

من خلال تحليل بسيط ومقارنة بين سنتي 1970 و 1972 اللتين حدثت بينهما تغيير أسعار النفط العربي نرى أن الخمس شركات الأمريكية الأولى العاملة خاصةً في الشرق الأوسط كلها ازدادت أرباحاً، ما عدا شركة "غولف" التي انخفضت أرباحها خلال عام 1972، أما إجمالياً فقد تطورت أرباح هذه الشركات من 3620 ملبون دولار عام 1970 إلى 3989 ملين دولار عام 1972 أي تغيرت بنسبة 2, 10 %.

أولا: أزمة النفط الأولى 1973:

1- منظمة الأوبك و أول أزمة نفطية : شهد العالم في أكتوبر 1973 أزمة نفطية خلقتها الدول العربية عندما قامت بتقليص كمياتها المعروضة في السوق الدولية كنتيجة لموافقة الدول الكبرى التي تحالفت مع إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية – العربية، فأوقفت الدول العربية نفطها المصدر للولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوربية وعلى الخصوص هولندا ، فأدى هذا إلى انخفاض حاد في العرض البترولي فالتهبت

أسعار النفط ووصل سعر النفط العربي الخفيف يوم 24 ديسمبر 11,5 دولار للبرميل بعدما كان يساوي 3.01 دولار خلال أكتوبر .

الجدول (05): تطور الأسعار الرسمية للخام العربي الخفيف من 1970 إلى 1981 (دولار للبرميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1976	1978	1979	1980	1981
السعر الرسمي	1,67	2,03	2,29	3,05	10,73	11,51	12,70	17,25	28,64	32,51

la source : Arab oil and gaz N°657 .01/02/1999 P04

لم يكن تطور أسعار النفط خلال سنة 1973 راجع عن توقف النفط العربي فقط، بل كان ناتج عن عدة أسباب تبلورت فيما بينها مشكلةً أول أزمة نفطية.

2- أسباب أزمة النفط الأولى :

التنافس الكبير على الطاقة وخاصةً البترول من قبل الدول الصناعية الكبرى و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كانت تحتاج[1] إلى 299 مليون طن سنوياً من البترول الخارجي، لأن إنتاجها لا يتعدى 573,3 مليون طن سنوياً واستهلاكها يفوق 880 مليون طن سنوياً خلال تلك الفترة.

- تكتل أعضاء الأوبك وعدم تأثرهم بالضغوطات الخارجية ، وبدخول أعضاء جدد أصبح إنتاج المنظمة يمثل 53 % من الإنتاج العالمي.
- التضخم الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي سنة 1970، فتخلت الحكومة الأمريكية عن قاعدة الذهب عام 1971، فانخفضت قيمة الدولار مقارنةً بالذهب، و باعتبار أن الدولار من أكثر العملات تداولاً في مختلف مناطق العالم فانخفاض قيمته يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الاسمية، وهذا حتى تحافظ هذه الأسعار على قيمتها الحقيقية .

نتائج أزمة النفط الأولى :

لقد خلفت أزمة النفط الأولى نتائج متباينة على أطراف السوق البترولية .

***نتائج الأزمة على الأوبك :** أهم ما حققته هو تحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية، مثل ما حدث في العراق عندما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الأمريكية وحصة هولندا في شركة نفط البصرة، وكذلك تبعتها في ذلك الكويت وقطر التي استولت على حصص الشركات الأجنبية في شركاتها الوطنية .

كذلك تضاعفت مداخيل البترول لدول الأوبك من1970 إلى 1976 متحولة من 7,528 مليون دولار إلى 192,3مليون دولار .لكن بالمقابل خسرت حصتها في السوق العالمية عندما انخفضت حصتها من 53% عام 1973 إلى 33**%** عام 1982 (الجدول رقم1-07).

وهذا راجع لعملية التنقيب التي قامت بها بعض الدول خاصةً بحر الشمال والمكسيك، التي أفرزت عن اكتشاف حقول هامة للنفط .

***نتائج الأزمة على الدول الصناعية :** بعد أزمة النفط الأولى وما خلفته على اقتصاد هذه الدول، خاصةً عندما عرقلت نموها الاقتصادي بشكل كبير، والجدول الموالي يبين ذلك .

الجدول رقم (06) : معالم على النمو الاقتصادي المتحقق والمتوقع (PIB %سنوي).

البلد	63-53	73-63	83-73	93-83	03-93	04-03	10-04
اليابان	8,9	10,2	3,6	3,7	1,0	-	-
كوريا الجنوبية	4,7	10,3	7,8	8,6	5,3	-	-
الصين	-	-	-	10,7	8,8	8,5	8,0

La source : Revenue de l’énergie /Janvier – Février 2005, P 06

[1] *Chems Eddine Chitour* ,***Geopolitique du pitrole et mondialisation*** *, algerie OPU, Alger 1998 p 194*

أدى هذا بالدول الصناعية إلى وضع استراتيجيات جديدة، من بينها البحث عن مصادر الطاقة البديلة للنفط، مثل تنشيط مناجم الفحم وتطوير الطاقة النووية، كذلك وضع مخزونات للنفط للاعتماد عليها في حالات الكوارث والأزمات.

إن هذه الأزمة لم تؤثر على كل الدول الصناعية، بل على العكس بالنسبة لهولندا، التي كانت تستورد البترول العربي ليس لاحتياجاتها وإنما لإعادة شحنه في صورة خام، وتحقق من وراء ذلك ربحاً من رسوم الشحن والتفريغ على الناقلات التي تستخدم مينائها في روتردام[1] ، أو إعادة الشحن في صورة منتجات مكررة، وتحقق في ذلك أكبر ربح.ويبلغ استهلاك هولندا حوالي 20 مليون طن في السنة، لكن ما استقبله ميناء روتردام عام 1973 بلغ 177 مليون طن[2] ، هذا ما جعل اقتصاد هولندا يتلقى موارد كبرى كان من ورائها النفط ، فعوض أن يصبح البترول نقمة على هذه الدولة أصبح نعمةً عليها، و هذا ما أصبح يعرف فيما بعد بالمرض الهولندي.

***نتائج الأزمة على الشركات النفطية الكبرى** :

بالعودة إلى الجدول رقم (06) و نجري مقارنة بين سنتي 1972 و 1973 ، نلاحظ أن هذه الشركات حققت أرباحاً طائلةً، فارتفعت أرباحها بمعدل 52% مستغلةً في ذلك توقف الإنتاج العربي . كذلك ربحت بعض التوسعات خاصةً بالنسبة للتنقيب خارج دول الأوبك، وعلى عكس ذلك فقدت بعض الامتيازات في الدول العربية النفطية كما جاء سابقاً. بعد أزمة 1973 استقرت أسعار النفط قليلاً، وما كادت تختفي آثار الأزمة الأولى حتى ظهرت أزمة أخرى جديدة وبأسباب جديدة أخرى.

ثانيا:أزمة النفط الثانية 1979

1- الأوبك والأزمة النفطية الثانية :

إن أزمة الطاقة الثانية حدثت بسبب عدم ارتفاع المنتجات الطاقية البديلة للنفط بشكل كافي، وبوتيرة سريعة لتعويض النفاذ الطبيعي الهائل للمواد الطاقوية المعروفة، التي تسببت في تغيير مفاجئ بين الطلب الطاقوي الكامن والعرض النفطي الضروري[3] وبالرجوع إلى الجدول رقم (05-1) نلاحظ أن الأسعار الرسمية قفزت من 12,07 عام 1978 إلى 17,25 عام 1979، وهذا لم يحدث صدفةً بل حدث نتيجة اختلالات بين العرض والطلب، و هذا بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*) بعد أزمة 1973.

2- أسباب الأزمة النفطية الثانية :

بعد أزمة 1973 بدأت تظهر مناطق جديدة للبترول ، أصبحت تنافس الأوبك في الإنتاج العالمي فبدأت تتقلص كميتها من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (07) : إنتاج بعض دول الأوبك بين سنتي 1973 و 1982* (ألف برميل يومي)

البلد	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
إيران	5863	6021	5350	5898	5663	5240	3167	4211	4054	5131
السعودية	7595	8480	7074	8600	9200	8301	9534	9928	9800	6484
العراق	2019	1970	2263	2422	2348	2568	3472	2476	898	1011
الأوبك	31028	30728	27186	30827	31286	29805	30928	26953	22487	19003
الإنتاج العالمي	58106	58205	55238	59865	61936	63380	65783	63175	59301	56562
نسبة الأوبك من الإنتاج العالمي	%53	%52	%49	%51	%50	%47	%47	%42	%38	%33

la source : *economist petroleum –feverier 1987 p 44*

[1] – يعتبر هذا الميناء أكبر ميناء في العالم .

[2] – أحمد إسماعيل يحي"**مرجع سابق ذكره** 1975 ص 216.

[3] *Antoine Ayoub , **Pétrole : économie et politique** ,ed economica, paris, 1996, p 166*

من الجدول رقم (07) نرى أن كمية إنتاج الأوبك لم تتغير كثيرا خلال الفترة ما بين 1973-1979 ولكن نسبتها انخفضت من 53% إلى 47% من الإنتاج العالمي، وهذا راجع إلى ما ذكر سابقاً (ظهور مناطق بترولية أخرى كبحر الشمال) .

لكن بالتحليل الدقيق لأرقام دول الأوبك، نرى أن إيران حدثت بها – ثغرة في الإنتاج – بين سنتي 1978 و 1979 والذي نتج عنه انخفاض في إنتاجها بنسبة 65% ، وهذا بسبب الثورة الإيرانية، التي حدثت خلال تلك المرحلة .وبالنظر للموقع الإستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط وموقعها في منظمة الأوبك ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على البترول لوضع استراتيجيات التخزين خوفاً من الرجوع لأزمة أخرى مشابهة لأزمة 1973 ، وهذا بالرغم من التغطية التي قامت بها السعودية العربية والعراق لتلبية الطلب المتزايد وهذا ضمن إستراتيجية الأوبك للمحافظة على موقعها في الإنتاج العالمي . من خلال ما ذكر سابقاً يمكن اعتبار أن أسباب الأزمة البترولية الثانية هي أسباب سياسية، خاصة في ظل استمرار انخفاض قيمة الدولار وظهور عملات جديدة منافسة له كالفرنك الفرنسي .

1- نتائج أزمة النفط الثانية :

نتائج الأزمة على الأوبك : كما سبق ذكره تقلصت حصة الأوبك في الإنتاج العالمي من 53 % إلى 33% عام 1982 وهذا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك، التي ارتفع إنتاجها من 8% عام 1973 إلى 32% في نهاية السبعينيات، ومثال ذلك (تجاوز إنتاج المملكة المتحدة والنرويج 100 طن في سنة 1979)[1].

إن تخفيض إنتاج الأوبك كان ضمن إستراتيجية وضعتها الأوبك للمحافظة على الأسعار المرتفعة و التي بلغت 34 دولاراً للبرميل عام 1982، وهذا ما أدى إلى تضاعف عوائدها من سنة لأخرى.

الجدول رقم (08) : الفوائد البترولية للبلدان العربية العضوة في الأوبك الوحدة :(مليون دولار)

السنوات	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	العربية السعودية	الإمارات المتحدة
1976	3700	8500	6869	7500	2092	30755	7000
1980	12500	26100	17900	22600	4914	102212	19500

المصدر :عبد الحميد فريد - عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية لبنان مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1986 ،ص 282.

- **نتائج الأزمة على الشركات النفطية [2]** : لقد قامت الشركات النفطية الكبرى بإتباع إستراتيجية لتوسيع مصادر الطاقة بعيداً عن النفط، وهذا بعد فقدان السيطرة على احتياطات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينيات، واستثمرت في الطاقة النووية و الفحم و الطاقة الشمسية، وخلال الفترة (1981-1974) كان معدل استثماراتها في تلك المصادر ضعف معدل نمو استثماراتها النفطية على زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية .
- **نتائج الأزمة على الدول الصناعية :** نظراً لتأثير ارتفاع أسعار البترول الذي انجر وراء الأزمة النفطية الثانية انخفض النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما أدى بالدول الصناعية إلى تخفيض استهلاك الطاقة من 41,7 مليون برميل يومي سنة 1979 إلى 34.1 مليون برميل يومي عام 1983، أي أن التخفيض بلغ 22 % . أما الفائض الذي خلقته المنافسة خاصة بين المنتجين الجدد، فاعتمدت عليه الدول المستهلكة كمخزون بترولي إستراتيجي للضغط به على دول الأوبك لإجبارها على تخفيض الأسعار .

الفرع الثاني: أسعار النفط بعد 1985 و مستقبل الأوبك :

لقد صنفت فترة السبعينات بأنها أعز فترة عاشتها دول الأوبك ، حيث سيطرت حكوماتها من خلال هذه المنظمة على قرارات التسعير والإنتاج ، ونتج هذا عن عمليات التأميم التي قامت بها الدول المنتجة الرئيسية في الخليج و فنزويلا ، حيث أصبحت معظم عمليات الإنتاج -بما فيها ملكية الاحتياطي- في يد حكومات الدول المنتجة تمارسها من خلال شركاتها الوطنية ، فأدى هذا إلى ارتفاع الأسعار بحوالي أربعة أضعاف بين 1973 و 1975

[1] – الكرطار فائزة ، **التنبؤ باسعار النفط المرجعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر 1998-1999 ، ص 65.

[2] – ضياء مجيد الموسوي ، **أزمة البترول ، المدرسة الوطنية** للفنون المطبعية، الجزائر ، 1990 ، ص 20 .

، والذي أعتبر عادلاً لدى الدول المنتجة ، فأدى هذا السعر إلى انخفاض حصة الأوبك من 53% إلى 47% في السوق ، واستمر نمو الطلب العالمي للنفط بمعدل 2.8 % .

وتضاعفت الأسعار مرة أخرى خلال 1979 و 1981 لعوامل سياسية بالدرجة الأولى و استمر في هذه المستويات العالية بين 30 و 34 دولار للبرميل بالرغم من انخفاض الطلب العالمي من 62.7 مليون برميل في اليوم إلى 58.4 مليون برميل ، أي بمعدل 1.7 % سنوياً و كان هذا بفضل سياسة الأوبك من خلال برمجة الإنتاج .

فبعدما لاحظت أن الأسعار بدأت في الانخفاض سنة 1983 قامت بعقد اجتماع طارئ في فيينا يوم 01 نوفمبر 1984 متخذة قراراً بتخفيض مؤقت في سقف الإنتاج من 17.5 ملين برميل في اليوم إلى 16 مليون برميل ، وقد حددت الحصص بآلاف البراميل على النحو التالي :

الجزائر(663) ، الإكوادور (183) ، الغابون(127) ، اندونيسيا (1189) ، إيران (2300) ، العراق (1200) الكويت (900) ، ليبيا (990) ، نيجيريا (1300) ، قطر (280) ، السعودية (4350) الإمارات العربية (950) فنزويلا (1555) .

فبعد هذا وجدت الأوبك نفسها تتحكم في متغيرين، فهي تحدد أسعاراً ثابتة للنفط و حصصاً ثابتة للإنتاج، وكل هذا لم يؤثر في الوضع، حيث أخذت هذه الأسعار في التآكل سنة بعد أخرى ثم انهارت كلية عام 1986 مشكلة أزمة خانقة أثرت بشكل كبير على الدول المنتجة للنفط سواءاً كانت من الأوبك أو غير الأوبك

أولا: الأوبك والأزمة النفطية العكسية لسنة 1986

بعد العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات و بداية الثمانينات وجدت نفسها عام 1986 تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، فسميت باسم " الأزمة النفطية العكسية " لاختلافها بين الأولى و الثانية ، اللتان نتجتا عن نقص العرض البترولي أما هذه فتميزت بفائض العرض ، وهذا الأخير نتج عن تبلور مجموعة عوامل داخل منظمة الأوبك و خارجها .

1- **نتائج الأزمة النفطية لـ** 1986 :

نتائج الأزمة على منظمة الأوبك : بالرغم من استرجاع منظمة الأوبك لحصتها في السوق العالمية تدريجياً (الجدول رقم1-12) ، إلا أنها كانت أسوء أزمة وقعت فيها، التي كادت تؤدي إلى تلاشيها، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء، فالتجأت الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، لأن العوائد النفطية انخفضت بدرجة 50% مقارنة بسنة 1985 ، "حيث حسب التقرير السنوي الثاني عشر لمنظمة الأوبيب أكد على أن خسارة الدول المنتجة (الأوبيب) بلغت 100 مليار دولار سنة 1986 وحدها"[1] .

الجدول رقم (09) : العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985 إلى 1998 (الوحدة : مليار دولار)

السوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1993	1995	1996	1997	1998
العوائد النفطية بدولارات 1998	144.09	75.02	93.64	86.40	107.52	147.05	127.36	120.16	132.16	161.56	161.59	107.30
العوائد النفطية بدولارات 1974	85.38	43.29	48.30	43.10	53.61	67.21	58.85	57.33	62.83	80.29	79.27	52.16

la source: *Arab Oil and Gas N° 657 , 01/02/1999 P06*

(1) هاشم جمال ، **السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1997 ، ص 114 .

الشكل رقم (02): العوائد النفطية لدول الأوبك من 1985- إلى 1999 .

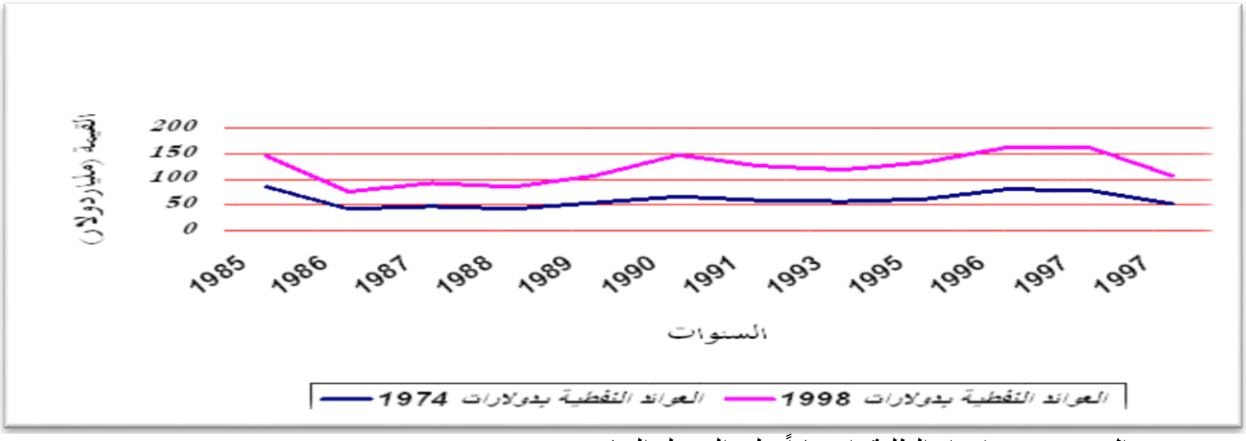

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول السابق

بمقارنة العوائد النفطية بدولارات 1998 و دولارات 1974، نرى أنه بالرغم من زيادة العوائد بعد عام 1986 إلا أنها بالمقارنة بدولارات 1974 لم ترتفع كثيراً و هذا لتأثير التضخم على الأسعار .

فانخفاض العوائد لم يحدث خلال سنتي 1985 و 1986، بل جاء هذا الانخفاض منذ سنة 1981، فخلال هذه سنة وصلت عائدات النفط إلى أعلى مستوى لها و هي 279.309 مليار دولار حسب دولارات 1998 و 158.368 مليار دولار بدولارات 1974 .

- نتائج الأزمة على الشركات النفطية :

دلقد أدت أزمة 1986 إلى انهيار وأضم حلال الشركات النفطية الصغيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة و الخسائر المحققة فانخفضت الاستثمارات في مجال الصناعة النفطية ." فبعد الانهيارات الكبيرة في أسعار 1986 تراجعت هوامش ربح الشركات البترولية من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 08 ملايير دولار عام 1986 ، فهذا التراجع في المدخلات رافقه تخفيضات في نفقات الاكتشاف لأعوام 1986 و 1987 ، حيث أنفقت الشركات حوالي 05 ملايير الدولار سنة 1985 ".

هذا الوضع جعل أصحاب القرار في القطاع النفطي يراجعون إستراتيجياتهم خاصة في ظل انضغاط الموازنات وتقليص عدد الموظفين، " فمثلاً على الرغم من تسجيل أكسون *Exxon* لزيادة قدرها 29 % من أرباحها للفصل الأول من عام 1986، فقد أعلنت عن طرد 40000 موظف و عامل يمثلون 28 % من موظفيها في العالم بأسره و ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فقط".

فبعد عام 1986 قامت الشركات البترولية بتغيير إستراتيجياتها ، فحدثت عمليات اندماج بين شركات نفطية خاصة أمريكية فيما بينها، وبالنظر للتأثير الذي أصاب الدول المنتجة أدى بهذه الأخيرة إلى فتح المجال بينها وبين هذه الشركات، التي أصبحت تتهافت على هذه الدول خاصة التي تتميز نفطها بتكلفة استخراج منخفضة.

فساعد ذلك الشركات الكبرى إلى مضاعفة أرباحها فظهرت كقوى عظمى في مجال النفط[1].

الجدول رقم (10) : ترتيب الشركات البترولية العظمى في عام 1997

الشركة	الرتبة في Fortune 500*	رقم الأعمال (مليون دولار)	الربح الصافي (مليون دولار)	الرتبة بالنسبة للربح
رويال دوتش Royal Deutsh بريطانيا-هولندا	05	128142	7758	02
أكسون-Exxon الو.الم.الأمريكية	07	122379	8460	01

[1]- عن مجلة أخبار النفط و الصناعة ، **أثر أسعار البترول المنخفضة على الإنتاج** ، عدد 335 ، أغسطس 1998 ، ص 16 .

بريتش بتروليوم PB بريطانيا	20	71193	3272	04
موبيل-Mobil الو.الم.الأمريكية	26	59978	2664	05
تكساكو-Texaco الو.الم.الأمريكية	40	45187	960	10

la source :Arab Oil and Gas N° 654 , 01/02/1998 P36

ترتيب الشركات بالنسبة لـ500 شركة عالمية سنة 1998 تنشرها مجلة أمريكية

أسعار النفط بعد أزمة 1986 :

إن انهيار أسعار النفط في بداية 1986 ألحق أضراراً كبيرة على دول الأوبك، حيث قلت عوائدها النفطية مما أجبر بعضها وخاصة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه ميزانياتها العمومية ، وحتى لا يؤثر ذلك على المنظمة ككل لجأت إلى تعديل نظامها القديم في الإنتاج و التسعير فقد قامت بالتخلي عن الأسعار الثابتة بنهاية عام 1986 و تبنت نظاماً مرناً لتسعير

نفوطها وفق نظام الأسعار الفورية وهذا في ظل المنافسة الشرسة التي خلقها المنتجون الجدد ، وهذا النظام ساعد منظمة الأوبك في معرفة الطلب العالمي على النفط و بالتالي تحديد الإنتاج وفق هذا الطلب .

فقامت في اجتماع "جنيف" أوت 1986 بتخفيض الإنتاج إلى 16 مليون برميل في اليوم مع تحديد حصة كل دولة وتثبيت سعر النفط عن 18 دولار للبرميل، هذا القرار لقي استحسان وقبول من دول الأوبك وهذا بالنظر.

لما لحقها من انخفاض الأسعار، حيث أن معظم مؤسساتها النفطية كادت تشل بفعل هذه الحركة في الأسعار وهذا بالنظر للتكاليف المرتفعة في استخراج وتكرير البترول (خاصةً بحر الشمال) .

ولفرض نضام الحصص على الدول الأعضاء قامت منظمة الأوبك باجتماع في نوفمبر، و تم الاتفاق على رفع الإنتاج بـ18 مليون برميل في اليوم مع التأكيد على تثبيت سعر النفط عند 18 دولار للبرميل، هذا القرار أنعش الأسعار فوصلت عام 1987إلى 17.73 دولار للبرميل، لكن سرعان ما بدأت تنخفض حتى وصلت 14 دولار للبرميل في الشهر الأول لعام 1988، هذا ما أدى إلى ضرورة التعاون بين دول الأوبك فتم ذلك خلال اجتماع بينهما في أفريل 1988 بفيينا، حيث تم وضع أسس للتعاون بينهما تضمن خفض في الإنتاج بمقدار 7% إلى10% مع التزام الطرفين بتطبيق ذلك، فقامت دول الأوبك بتطبيق الاتفاقات خلال الشهرين الموالين وهذا بتخفيض الإنتاج بـ 5% ، أما الأوبك فلم تستطع ذلك نظراً للمشاكل السياسية التي كانت تعانيها خاصةً في ظل الحرب العراقية الإيرانية، لكن 7 أشهر بعد الاتفاق الأول، اجتمعوا مجدداً بفيينا (نوفمبر) ، وتم تحديد سقف جديد للأوبك بـ 18.5 مليون للبرميل لليوم، فطبقته الأوبك خلال النصف الأول من عام 1989، فارتفعت الأسعار من جديد حتى بلغت 17.31 دولار للبرميل حلال عام 1989.

وبزيادة الطلب العالمي على النفط خاصةً من قبل دول الجنوب شرق آسيا و أوربا الغربية، جعل دول الأوبك تعقد مؤتمر في فيينا (نوفمبر 1989)، وتم خلاله تحديد الإنتاج بـ 22 مليون للبرميل، ومع بداية الهجوم العراقي على الكويت في 02 أوت 1990 ظهرت موجة مخاوف في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصةً فارتفعت الأسعار حتى تخطت حاجز 22 دولار للبرميل (الجدول 11).

الجدول رقم (11) : تطور سعر سلة خام الأوبك من 1988 إلى 1998 (الوحدة : دولار للبرميل)

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر سلة خام الأوبك	14.24	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.39

la source: Arab Oil and Gas N° 655 , 01/02/1999.P07

ولتغطية حصة الكويت والعراق المفقودة في السوق البترولية، قامت الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*) بصرف المخزونات الإستراتيجية للتأثير على الأسعار حتى تنخفض. ولكي لا تفقد الأوبك حصتها في السوق أعلنت

السعودية يوم 08 أغسطس 1990 رفع إنتاجها من 6.4 مليون برميل في اليوم بمقدار 02 برميل في اليوم، ليصبح 08 ملايين برميل في اليوم وهذا لتغطية نصف الكمية المفقودة و انظم إليها منتجون آخرون كفنزويلا وعارض آخرون مثل إيران وليبيا .

الجدول رقم (12) : إنتاج دول الأوبك من 1990 و 1999 (الوحدة : ألف برميل / يوم)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعودية	6410	8227	8405	8140	8185	8150	8150	8345	8370	7790
الكويت	1161	65	1048	1868	2035	2052	2050	2105	2080	1830
العراق	2010	304	425	481	508	650	580	1150	2110	2530
فنزويلا	1280	1410	1330	1340	1320	1340	1390	1360	1300	1290
مجموع الأوبك	24101	25446	25619	26118	25109	25505	26040	27200	27850	29350
الإنتاج العالمي	64913	64641	65026	65115	661016	67289	69785	72100	73460	72250
نسبة الأوبك من العالم	%37.1	%39.4	%39.4	%40.1	%38.0	%37.9	%37.3	%37.7	%37.9	%40.0

la source: *Petroleum Economist Mars 2001 P 56*

وبعد نهاية حرب الخليج بدأت أسعار في الانخفاض، حيث تراوحت بين 16و18 دولار للبرميل، واستمرت في هذا المستوى حتى عام 1995، ثم ارتفعت قليلاً حتى وصلت إلى مستوى 20.29 دولار سنة 1996.

الشكل رقم (03): سعر خامات الأوبك من 1990 إلى 1998.

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول رقم (12) .

تزامن هذا الارتفاع مع زيادة الطلب العالمي على النفط و ارتفاع إنتاج العراق بنسبة 50% (الجدول رقم 12) وهذا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، ثم بدأت الأسعار في الانخفاض حتى انهارت في ديسمبر عام 1998 حتى وصلت إلى مستوى 9.69 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبك متسببة في ذلك أزمة أخرى .

ثانيا: الأزمة النفطية لسنة 1998 :

بعد استقرار أسعار النفط خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث تراوحت بين 21 و 14 دولار للبرميل (الجدول رقم 12) بدأت تتآكل عام 1997 حتى وصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها و هو 9.47 دولار للبرميل، وهذا راجع لعدة أسباب.

1- أسباب الأزمة النفطية لسنة 1998 :

إن من أسباب هذه الأزمة هي عودة الصين و الإتحاد السوفياتي (سابقا) كقوى منتجة، حيث كان الصين ينتج 1738 ألف برميل يوميا عام 1977 ، ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي . أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه عام 1997 إلى 7200 ألف برميل يومي بعد التعاون الذي كان قائماً بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.

كذلك بالنسبة للدول الأخرى خارج الأوبك كالنرويج الذي بلغ إنتاجها عام 1997 بـ 3280 ألف برميل في اليوم .

كل هذا العرض لم يقابله طلب بالمثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق أسيا، التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك المرحلة .

الجدول رقم (13) :النمو في الطلب الأسيوي على النفط وفي الناتج المحلي الإجمالي (1996-1999) .

	معدل النـمو		
	1997-1996	1998-1997	1999-1998
GDP PPP*	%6.30	%3.90	%5.86
GDP XR**	%5.94	%1.93	%5.40
الطلب على النفط	%8.08	%1.96-	%5.85

المصدر عن :آمي مايرز جاف " أسواق الطاقة الأسيوية " الإمارات العربية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ،2005 ،ص 164.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب القوة الشرائية للدولار عام 1995.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب سعر صرف الدولار لعام 1995.

أما دول منظمة الأوبك كانت في كل مرة تحاول رفع الأسعار بإستراتيجية خفض الإنتاج، لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي، " الذي تزامن مع انفتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها لحصتها في الأوبك خلال فترة (1995-1998)، لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج عند انهيار الأسعار عام 1998"[1] وخفض الإنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية أو المحدودة كالجزائر وقطر . هذا ما أدى بالأسعار إلى الانخفاض.

أسعار النفط من 1999 إلى 2006:

بعد الأزمة النفطية التي وقعت في الشهور الأخيرة لعام 1998، بدأت أسعار النفط في الارتفاع من جديد، و هذا بداية من مارس 1999 ، حيث وصل سعر البرنت إلى 15.36 دولار للبرميل بعدما كان يقارب 9.82 دولار للبرميل في أفريل من سنة 1998 . لكن هذا الارتفاع لم يكن متوقعاً بالنظر إلى الوضع الذي كان قائماً، و عدم قيام أي طرف سواءاً الأوبك أو غير الأوبك بخطوة اعدت على رفع الأسعار.

الجدول رقم (14): تطور الطلب والعرض العالمي للنفط من 2001 إلى 2006(الوحدة:مليون برميل/اليوم)

السنة		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الطلب العالمي	دول التعاون الاقتصادي	48.0	48.0	48.6	49.5	49.7	50.1
	الدول النامية	19.7	20.2	20.4	21.4	22.1	22.8
	الصين	04.7	05.0	05.6	06.5	06.5	06.9
	مجموع الطلب العالمي	**77.1**	**77.7**	**79.3**	**82.3**	**83.5**	**84.5**
العرض العالمي	عرض الأوبك	27.2	25.3	27.8	30.0	31.1	30.9
	العرض العلمي	**77.3**	**76.9**	**79.5**	**83.0**	**84.2**	**84.4**
	نسبة الأوبك من العالم	%35.2	%32.9	%35	%36.2	%37	%36.7
الفرق بين العرض و الطلب		**+0.2**	**-0.8**	**+0.2**	**+0.7**	**+0.7**	**-0.1**

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماداً على *OPEC Bulletin 12/2007 P91 & OPEC Bulletin 01/02/2006 P77*

وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار النفط بسبب الغزو الأمريكي للعراق وتوقف ضخ النفط العراقي، لكن بضغوط أمريكية قامت الأوبك برفع إنتاجها لتغطية الكمية المفقودة في السوق البترولية، خاصة في ظل قدرة بعض الأعضاء على زيادة إنتاجها كالسعودية وإيران .

وبالرغم من ذلك واصلت أسعار النفط ارتفاعها مع بداية سنة 2004 وهذا بالنظر للطلب المتزايد على النفط من قبل الصين والدول النامية وحتى الصناعية (الجدول رقم 14)، وخاصة الطلب الأمريكي على النفط لتغطية العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خارج أراضيها خلال تلك المرحلة .

[1] ماجد عبد الله المنيف : **النفط و العولمة الاقتصادية** ، مجلة السياسة الدولية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، العدد 141 ، جويلية 2000 ، ص 141 .

ودائما "تحت ضغوط مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط تم اجتماع الأعضاء في بيروت بتاريخ 03 جوان 2004 واتخذوا قراراً برفع سقف الإنتاج بمقدار 02.5 مليون برميل في اليوم اعتباراً من الشهر المقبل " [1]. ثم جرى اجتماع استثنائي في 21 جويلية، و تم الاتفاق على زيادة رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم وهذا ما جعل الأوبك ترفع نسبتها في السوق العالمية إلى 36% ، ولكن هذا لم يؤثر إطلاقاً على الأسعار التي وصلت يوم 28-07-2004 إلى رقم قياسي بلغ 43 دولار للبرميل في بورصة نيويورك وهو أعلى مستوى وصلته منذ 21 عام . هذا راجع للإنقطاعات المتكررة لنفط العراق، بسبب الهجمات المتزايدة على أنابيب النفط، والمشاكل التي أصابت شركة النفط الروسية العملاقة يوكوس، التي أعلنت عن وقف إنتاجها من النفط بسبب مشاكل مع المحاكم، التي كانت تلزمها بدفع ملايير الدولارات كرسوم ضريبية، كذلك الأعاصير التي ضربت شرق المكسيك كإعصار إيفيان، والاضطرابات التي وقعت بنيجيريا خلال سبتمبر وأكتوبر من نفس السنة.

" فالأوبك تنتج بطاقتها القصوى ولم يعد هناك هامش واسع عند هذه الدول باستثناء دولة واحدة هي السعودية العضو الوحيد القادر على تحقيق زيادة طاقتها الإنتاجية، إذ تستطيع الرياض إنتاج 1.3 مليون برميل إضافي يومياً"[1] ، وقامت هذه الأخيرة في اجتماع فيينا يوم 15-09-2004 بإعلان تأييدها لزيادة سقف الإنتاج بمليون برميل إضافي، فأصبحت حصة الأوبك 37% من الإنتاج العالمي بمجموع 31 مليون برميل في اليوم.

من خلال الجدول رقم (14) نرى أنه بالرغم من الفائض في العرض الذي وقع خلال عام 2005 إلا أن أسعار النفط لم تنخفض بل واصلت الصعود، " ومن أهم الأسباب التجارية والصناعية التي أدت إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال الفترة 2004-2005 نقص طاقة التكرير في المصافي الغربية عن احتياجات الاستهلاك خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، و أدى ذلك تلقائياً إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بصورة حادة "[2] وكما هو معروف أن علاقة البترول الخام بالمشتقات البترولية هي علاقة ترابطية ، فانخفاض طاقة التكرير تؤدي إلى رفع أسعار المشتقات وبالتالي يرتفع سعر النفط الخام . السبب الآخر الذي أدى إلى الارتفاع الحاد للأسعار خلال عام 2006 هو نقص الإمدادات في العرض العالمي (الجدول رقم 14) الذي نتج عنه عجز "وهذا بسبب تراجع الإنتاج الإيراني والعراق وليبيا، وتشير إحصائيات وكالة الطاقة الدولية – التي تمثل مصالح الدول الصناعية المتقدمة – إلى أن إنتاج الأوبك هبط في شهر يناير (جانفي) 2006 إلى أكثر من 29 مليون برميل في اليوم "[3].

فيرى المسؤلون في الطاقة " أن أسباب الارتفاع في أسعار النفط لم تفرضها عوامل السوق، بل راجع لنزوح المستثمرين في البورصات المالية إلى أسواق الذهب وأسواق النفط، لأن الأسواق المالية أصبحت تحقق الخسائر عكس أسواق النفط التي يجني فيها المضاربون أرباحاً طائلة، وكذلك انخفاض قيمة الدولار و تدهور الاقتصاد الأمريكي " [4].

- توقعات مستقبل أسواق النفط العالمية:

يرى المراقبون أن الطلب العالمي الذي وصل عام 2006 إلى 85 مليون برميل يومي سيرتفع إلى أكثر من 120 مليون برميل خلال 2020 ، هذا تحقيقاً لمعدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدها مناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها، فإنه " نظراً إلى القاعدة السكانية الضخمة لمنطقة آسيا _المحيط الهادي_ ونموها الاقتصادي الهائل فإنها تصبح المنطقة الأكثر تأثيراً في أسواق الطاقة العالمية، وأن النمو الكبير المتواصل

---

[1] ضياء مجيد الموسوي : **مرجع سابق ذكره** ، 2004 ، ص 17.

[1] ضياء مجيد الموسوي : **مرجع سابق ذكره** ، 2004 ، ص ص 49 -50

[2] إبراهيم نوار، **تسعير النفط و آلية ضبط الأسواق** ، عن مجلة السياسة الدولية ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، العدد 164 ، أفريل 2006 ، ص 43.

[3] إبراهيم نوار ، **مرجع سبق ذكره** ، أفريل 2006 ، ص 42.

[4] شكيب خليل وزير الطاقة الجزائري ، حصة منتدى التلفزيون ، التلفزيون الجزائري ، يوم 22-03-2008 .

في 2020 سيؤثر بصورة كبرى على ظروف الطاقة العالمية وبخاصة النفط، وتقترب مستويات استهلاك النفط في آسيا من نظيرتها في أمريكا الشمالية وهي أعلى بكثير من نظيرتها أوربا"[1] .

وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن " ترتفع القدرة الإنتاجية للأوبك من 2002 إلى 2025 من نحو 31 مليون برميل يومياً إلى نحو 66 مليون برميل يومي ، وبالتالي يرتفع نصيبها من 38% إلى 54%" [2] .

وهذا راجع للاحتياطات النفطية الضخمة التي تحويها الدول الأعضاء التي تقارب " 897 مليار برميل حسب معطيات 2004 " [3] . و خاصة منها دول الخليج كالسعودية والإمارات العربية و العراق والكويت .

وقد أكد تقرير *Merrill Lynch* [4] والذي صدر في أفريل 2004 أن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج الأوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية فضلاً على ارتفاع تكاليفها ، وأن ارتفاع الأسعار النفطية صار حقيقة واقعة ، ولعل ما يؤكد اتجاهات الإمدادات النفطية نحو النقصان المتزايد ما توقعته وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عام 1998 بأن الإنتاج النفطي التقليدي سوف يبلغ ذروته خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، ليبدأ مرحلة النضوب الطبيعي تدريجياً، وأن العرض العالمي بحلول عام 2020 يقتصر على مواجهة الطلب عليه، حيث سيواجه العالم بحلول العام المذكور عجزاً يقدر بـ 19 مليون برميل يومي؟ وهو ما ينبغي توفيره من مصادر طاقوية أخرى . فمن خلال المعطيات المقدمة نرى أن دور الأوبك يبقى كبيراً في تحديد أسعار النفط مستقبلاً خاصة في ظل التمركز الأمريكي في الشرق الأوسط و إعلانه التخلي عن نفط الخليج ، بالإضافة إلى التكتلات الأخيرة التي حدثت بين إيران و فنزيلا، وكذلك روسيا من خلال محاولة «تسييس» النفط وإتباع سياسة نضالية ضد الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك التقارب الأخير الأسيوي –الخليجي و خاصة في مجال النفط وهذا في ظل التقارب الجغرافي، بالإضافة إلى « بروتوكول كيوتو » الذي يدعو إلى التقليل من مصادر الطاقة الملّوثة وخاصة منها الفحم و البترول، التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري بفعل الغازات السامة المنبعثة من احتراق هذه المصادر الطاقوية ، ومن أبرز هذه الغازات ثاني أكسيد الكربون .

فدول شمال شرق آسيا أصبحت " تمثل إلى حد يقل عن 20% من إجمالي الإنبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون نتيجة نشاطات قطاع الطاقة، ومن المتصور أن يرتفع هذا الجزء إلى 23% بحلول عام 2010 " [1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

إن من الملاحظ حركة أسعار النفط منذ القدم حتى العصر المالي يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة ، منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية ، وكل هذه التغيرات والتأثيرات أدت عبر الزمن –خاصة القرن العشرين- إلى فرض نفسها على اقتصاد العالم يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض هذه الأسعار خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في جزئياتها على البترول باعتباره أهم مصادر مواردها ، وينطبق هذا المال على الجزائر ، أما الدول المستهلكة للنفط فارتفاع أسعار النفط يعرقل نموها الاقتصادي لاعتباره المصدر الرئيسي للطاقة من خلال سهولة استخراجه ونقله ، بالاضافة الى وجود أو توفره في مناطق عديدة من العالم .

الفرع الأول: العرض السوقي للبترول

من خلال دراستنا لتطور أسواق النفط العالمية أن تأثير العرض النفطي على اسعار النفط تأثيرا متبادل :

أولا: تعريف العرض البترولي

العرض البترولي "هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام تعرض في السوق ، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"[2] .

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط فزيادته أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر ، حتى وأن النظريات الاقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية .

غلا أن العرض وكأي نشاط اقتصادي قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات ، وبالتالي فعرض السلعة البترولية يتميز بمرونة محددة هذه المرونة يمكن النظر إليها وفق نظريتين:

---

[1] جميس دوريان ، **أسواق الطاقة الأسيوية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ،2005 ،ص 71.

[2] حسين عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 36 .

[3] المعطيات من موقع المنظمة على شبكة الأنترنت *www.opec.org*

[4] حسين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 ..

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، **مرجع سابق ذكره** ، 2004 ، ص 64.

[2] محمد أحمد الدوري : **مرجع سبق ذكره** ، ص 115.

1- تحديد درجة ونوعية مرونة العرض ، ويمكن معرفتها من خلال قسمة التغيير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغيير النسبي لسعر السلعة ، ونتيجتها تكون مرونة متأثرة بالسعر أو غير متأثرة سواء كان التأثير كبير أو صغيرا ، فمرونة عرض السلعة البترولية الخام تكون قليلة في المدى القصير لان التغير في الكميات المعروضة يكون أقل من التغير في سعرها، ومرنة في المدى المتوسط والبعيد.

إن قلة مرونة عرض السلعة في المدى القصير راجع لعدة أسباب منها:

- أسباب تقنية ، وتتمل في محدودية أو عدم توفر قدرات إنتاجية أو تخزينية أو قدرات خاصة بالنقل.
- أسباب سياسية متعلقة بالسياسة البترولية بهدف المحافظة أو الاستغلال السليم للثروة البترولية.
- أسباب أو عوامل اقتصادية مثل القيام باستثمارات جديدة، لأن القيام بها يتطلب أو يدوم عدة سنوات.

2- من ناحية الكميات البترولية المكتشفة من البترول والممكن استخراجها وعرضها حاضرا أو مستقبلا فالمدى الزمني لاستغلالها ، أو عرضها ليس ثابتا بل هو متغيرا ، وبالتالي يمكن القول أن مرونة العرض في هذه الحالة ترتبط بالعمر الزمني لاستغلال الثروة البترولية ن وبما أن العمر الزمني لاستخراج وعرض السلعة البترولية قصير، طويل ومتوسط ، فمرونة العرض البترولي وفق هذه النظرة تكون مرنة في المدى القصير ومعدومة المرونة في المدى البعيد.

إن مرونة العرض البترولي تكون مرنة في المدى القصير والمتوسط راجع لكون استمرارية العملية الإنتاجية البترولية التي تؤدي إلى إمكانية التناقص التدريجي للعرض البترولي ، وكل هذا راجع لأسباب التالية:

- أسباب جيولوجية مثل تناقص الاحتياطي البترولي.
- أسباب اقتصادية مثل ارتفاع كلفة الإنتاج ومنافسة سعار السلع البديلة[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

في الواقع توجد هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض البترولي ، سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، وتختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر ، وأهم هذه العوامل المؤثرة ما يلي:

أ- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض البترولي ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة ، أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا ، أي زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

وقد كان للتطورات التقنية والعلمية دور هام أيضا في اكتشاف هذه الاحتياطات واستخراجها ،والتي تدعمت أيضا منذ عام 1947 باحتياطات خارج الحدود ومحطات الإنتاج الموزعة في البحار والمحيطات.

السياسات النفطية للدول المنتجة في العرض والطلب من قبل المنتجين والمستهلكين سببا مهما أيضا في الأسواق العالمية للمحروقات، فتاريخها انتهجت الدول المنتجة عدة أنواع من السياسات، كان لها أر كبير في العرض العالمي من المحروقات، ويمكن اختصارها كالتالي:

سياسات تغليب المتطلبات المالية(1985-1973): حيث سبقت هذه السياسة توقعات مطلع السبعينيات تشير إلى قرب موعد نضوب الاحتياطات ، وتمكن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي ،ويجب أن يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغيب السعر والمتطلبات المالية على العرض[3].

- **سياسة تغليب السوق (1999-1986) :** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي ، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة

(1) الاحتياطي البترولي، هو الكمية المكتشفة علما والمقدرة كمياتها بصورة دقيقة لكن جزئية وغير نهائية ويمكن استخراجها بوسائل الإنتاج المتوفرة.

(2) عبد المالك مباني، الاقتصاد **العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، دفعة 2007،2008.

(3) محمد أحمد الدوري : **مرجع سبق ذكره** ، ص 120.

لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات، وقد بلغت هذه السياسة معارضة من قبل الدول المنتجة التي تملك احتياطات قليلة.

- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من عام 2000) :** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين ، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار[1]،فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولارا لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا ، تقوم الدول الأعضاء بتغيير بمعدل 500ألف برميل/يوميا (بالتناسب).

لهذا العامل (السياسة النفطية) قوة تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض ، وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية ، استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر شبحا اقتصاديا وسياسيا هاما أتخذ على عدة أشكال في السوق البترولية ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتج، عندما استعملت نفطها كشاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثيرا على العرض البترولي العالمي ، كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف من بينها إطالة فترة استغلال البترول بصورة أفضل كما سعت اليه منظمة الأوبك من خلال تقنتين الإنتاج[2].

أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج ، فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية ،وإيران اللتان كانتا في كل مرة تطالب الأوبك برفع حصتيهما لأن لكليهما احتياطي ضخم من البترول[3].

❖ سعر النفط:

تقول النظريات الاقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في أي سوق هي علاقة عكسية ، فزادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح ،فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية حاجياتها الاقتصادية ، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخليها على عوائد النفط ، أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط ،بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لحفظها ما تفعله انجلترا (البحر الشمال) وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات ، خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط ، وهذا كما فعلت منظمة الأوبك خلال الثمانينيات لما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات دنيا[4].

أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى زيادة استهلاكهم وتكوين مخزون استراتيجي يعتمد عليه عند ارتفاع أسعار النفط ، فكل هذا يبين أن علاقة السعر البترولي بالغرض علاقة قوية .

سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم ، وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها ثم اللجوء للنفط باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة[5].

لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والذرة والفحم ، بعدما تم اهتمامه سابقا – فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (من الذرة) واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.

الجدول رقم(15): تركية الاستهلاك العالمي للطاقة من 19990 إلى 1995.

مصادر الطاقة	1900	1920	1940	1960	1965	1975	1990	1995
الفحم	94.2	86.6	74.6	52.0	43.3	29.5	32.2	32.3
البترول	3.8	9.5	17.9	31.2	36.7	49.0	41.4	41.4
الغاز الطبيعي	1.5	1.9	4.6	14.6	17.8	18.5	21.4	21.7

(1) عبد المالك مباني، **مرجع سبق ذكره**، ص48.
(2) عبد المنعم إبراهيم، **النفط بين السياسة والاقتصاد** ، الدائرة الاقتصادية ، الكويت 1974، ص ص 55، 76.
(3) دانيال حمدادن،**الاحتكارات البترولية** ، ترجمة وبيد خوري ، مكتبة مليون ، دمشق، 1970، ص ص 23،17
(4)دانيال حمدادن:**المرجع نفسه**. ص 11.
(5) محمد حربي، **النفط العربي وبدائل الطاقة** ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1978، ص 36.

الطاقة المائية والنووية	0.5	2.0	2.9	2.1	2.1	3.0	5.0	4.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

La Source : Chemes Dine Chitor : Geopolitiquee Du Pétrole Et Mondialisation Opu Alger, 1998,P24.

فأسعار هذه السلع البديلة تبدوا من الوهلة الأولى غير مؤثرة في الغرض البترولي في المدى القصير لسبب ارتفاع تكاليفها واستحالة استبدال هياكل الصناعة البترولية لكن في الدى البعيد قد يكون لها تأثير على العرض البترولي كما حدث بعد الأزمة النفطية الثانية ، وهذا بالنظر لارتفاع المفرط في أسعار النفط خلال تلك المرحلة.

بالإضافة إلى هذه العوامل المذكورة المؤثرة في العرض البترولي ، توجد عوامل أخرى ظرفية مثل الأزمات السياسية كحرب الخليج والكوارث الطبيعية كالأعاصير التي تضرب خليج المكسيك والولايات المتحدة وغيرها.

الحروب والأحداث السياسية :

كانت ومازالت الأحداث والتطورات السياسية وأوزار الحروب هي أحد العوامل المؤثرة أيضا على العرض العالمي للبترول ، وإن كانت هناك مؤشرات تبنى بحدوثها في مناطق ونثرات معينة ، إلا أنها لا تتسم عادة بالدقة الكامنة ومسببة لاختلال كبيرة في إمدادات المحروقات.

لقد كان معظم هذه الاختلالات التي شهدها العرض العالمي للبترول بصفة خاصة والمحروقات بصفة عامة خلال حروب ، وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج ، فقد أدت حرب أكتوبر 1973 إلى الصدمة النفطية الأولى ، حينهما استخدمتها الدول العربية كسلاح لصالحها بقطع الإمدادات على الدول الغربية المعادية ، فقد أدى ذلك إلى اختلال في السوق ، لأما الأزمة النفطية الثانية والتي حدثت أثناء ، وبعد الثورة الإيرانية ، ثم الحرب العراقية الإيرانية فقد أدت إلى توقف صادرات إيران ، وحدث نقص كبير في الإمدادات النفطية ، ثم تعويضها فيما بعد بزيادة إنتاج كل من السعودية والكويت الثنائي بعد ذلك حرب الخليج الثانية مع بداية التسعينات ن ودخول العراق في أزمة طويلة مع الأمم المتحدة.

أما مع بداية الألفية الجديدة ن وبعد 11 سبتمبر 2001 ، ومالها من غرور غربي لأفغانستان والعراق ، فقد أخذت مل هذه الأحداث والنزاعات بعدا آخر ومنحنى جديد في علاقتها مع المحروقات ، فقبلها كانت المحروقات تستخدم كوسيلة للدفاع من طرف الدول المنتجة ، أما بعدها فقد أصبحت هدف للهجوم من طرف الدول المستهلكة ، وفي كلتا الحالتين هي نزاعات وحروب كان وقودها المحروقات وحطامها الدول المنتجة وشعوبها[1].

الفرع الثاني: الطلب السوقي للنفط:

أولا: تعريف الطلب البترولي : عرفت الوكالة الدولية للطاقة (ifa) الطلب البترولي على انه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشر[2].

وبالرجوع إلى التعريف العرض البترولي ، يمكن إعطاء تعريف للطلب البترولي على أنه يتمثل تلك الكميات من السلعة البترولية ، التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة ، لغرض إشباع حاجيات متنوعة ن سواء كانت استهلاكية كالبنزين ،أو الإنارة وأغراض إنتاجية مثل المنتجات البتر وكيميائية...الخ.

إذا فالطلب على النفط يكون على نوعين ن طلب على النفط الخام ن وطلب على المنتجات البترولية فلا يكون هناك طلب عل المنتجات البترولية ما لم يكن هناك طلب على البترول الخام ، وبالتالي يمكن القول أن هناك تأثير متبادل بين الطلب على البترول الخام والمنتجات البترولية.

فتغير سعر البترول الخام يؤثر على السلع البترولية ، لكن بصورة قد تكون قليلة ، لأنها لا تظهر مباشرة بل تتوزع بين المنتجات البترولية ، أما التغيير الذي يحصل في سعر المنتجات البترولية يؤثر مباشرة على سعر البترول سواء بالزيادة أو النقصان ، وهذا للارتباط الوثيق بين المنتجات البترولية والمصدر الوحيد لها ألا وهو البترول الخام.

(1).محمد حربي,**مرجع سبق ذكره**,ص38.

(2) Oel menrle **, prix du pétrole** , pao, paris, 2001, p 16.

أما مرونة الطلب في المدى الطويل فهي مرنة ، لأنه بزيادة الأسعار في المدى البعيد يسعى المستهلك لإنقاص طلب على النفط من خلال البحث عن مصادر أخرى ، وإذا انخفض السعر يحاول المستهلك زيادة طلبه.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الطلب واستهلاك المحروقات ، وتستخدم هذه العوامل عادة كفرضيات في التقدير والتنبؤ باتجاهات هذا المستوى وأهمها:

- **السعر :** يعتبر السعر في مجال الصناعة البترولية من أكثر الموضوعات إثارة الجدل والنقاش فالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية هناك اعتبارات سياسية وأمنية تلعب دورا كبيرا جدا في تحديد الأسعار إلى الحد الذي يعتبرها الكثيرون من المتتبعين كوحدات موضوعية للأسعار في أسواق المحروقات.

فمن الناحية الاقتصادية تبقى تكاليف مراحل الصناعة البترولية التي تبدأ بعمليات الاستكشاف الإنتاج ، النقل ، التخزين والتكرير ، وبعد ذلك النقل والتوزيع للاستهلاك ، فمن خلال هذه السلسلة يمكن تقسيم الصناعة البترولية إلى 03 أنواع:

تكاليف الاستكشاف والبحث والتطوير- تكاليف الاستغلال- التكلفة الفنية للإنتاج.

فيحدد سعر السلعة في هذه الحالة بتكلفة إنتاجها التي تحملتها الشركة مضافا إليها ربحا وتعويض لرأس المال المستخدم بهامش يعادل على الأقل ما يقابله في الاقتصاد ، على أن ما يميز مثل هذه العملية خارج قطاع المحروقات وبالخصوص النفط هو أن السعر عادة يسمح لصانع السلعة بإعادة شراء المعدات ودفع الأجور والتكاليف الضرورية لإعادة نشاطه من جديد ن لكن هذا الحال لا ينطبق هذا مع منتجي البترول ، الذي يتوجب عليهم إيقاف النشاط في حالة نضرب الحقل ويمكنهم شراء حقل جديد[1].

النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجماليGDP): تعبر معدلات النمو الاقتصادي هي المحور الرئيسي للطلب على الطاقة عموما ، وعلى المحروقات خصوصا ، فقد تبين منذ عام 1971 أربع نسب زيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي قدرها 01% صاحبها نسبة 0.6%زيادة في الطلب على الطاقة الولية [2] كما أن الزيادة في الطلب على وقود قطاع النقل والكهرباء ترتبط ارتباطا قويا مع معدل نمو الناتج المحلي الاجتماعية

يؤدي التطور الاقتصادي الكلي إلى زيادة دخل الأفراد ، فيسعى هؤلاء إلى تحسين مستويات معيشتهم عن طريق رفع معدلات استهلاكهم في مختلف النواحي ومن أمثلة الواقعية التي تبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على المحروقات، ما شهدته بداية الألفية الجديدة من ارتفاع في استهلاك دول الاقتصاديات الصاعدة « ENERGING ECONOMIC » للمحروقات بالتزامن مع تحقيقها معدلات نمو اقتصادي جيدة.

ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية ، والتي تزيد من طلبها على النفط ن وهناك أيضا الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين ، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط[3].

الجدول رقم: (16) معدل النمو السنوي لـ« PIB » بين 1973و 2010

البلد	1985-1973	1995-1985	*2005-2000	*2010-2005
الدول الصناعية	1.6	1.6	1.9	1.9
الشرق الأوسط	5.0	5.2	4.6	4.6
الدول النامية الأخرى	0.3	0.7-	2.0	2.0
الاتحاد السوفياتي وأوربا الوسطى	2.2	5.5-	4.5	3.6
العالم	1.0	1.5	1.7	1.7

La Source : Chemes Dine Chitor : Geopolitiquee Du Pétrole Et Mondialisation Opu Alger, 1998, P24.

(1)دانيال حمدادن، **المرجع نفسه**. ص 122.

(2)جميل الطاهر، **تقارير مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط** ، العدد 118، الكويت ، 2006، ص 174.

(3)ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص ص 31،30.

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973 ن والتي كانت في حدود الواحة(01) أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة (01%) من الزيادة في الاستهلاك النفطي[1] فبالرجوع إلى الجدول رقم(16) ، نرى أن معدل النمو الاقتصادي انخفض من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية وبمقارنة ذلك مع ما ذكر سابقا في تحليل السوق البترولية ، نرى أن الطلب فعلا انخفض خلال تلك المرحلة ، وهذا ما أدى إلى وقوع أزمة تغطية خلال عام 1986 ، والتي نتيجة عن كثرة العرض وقلة الطلب النفطي.

المناخ الجوي:

بالرغم من أن هذه العامل يعتبر في كثير من الأحيان عاملا غير أساسي إلا أن تأثيره النسبي يوضح كيف أن الطلب على المحروقات بغرض التدفئة ، وخاصة زيت التدفئة والغاز المنزلي ، يستهلك حسب الظروف المناخ الجوي على مدار السنة ، سواء كان بالانخفاض أو بالارتفاع فيرتفع في فصل الشتاء ويقل في الفصول الأخرى كما يستهلك في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة ن كما يتوزع ارتفاع حاجة الدول الشمالية (خاصة أوربا)، مع تطور برامج خدماتها الاجتماعية للتكفل بطبقات العجزة وكبار السن وتوفير شروط حياة ملائمة خاصة في الفصول الباردة. ومن جهة أخرى بدأت في الفترة الأخيرة قضية تغيير المناخ وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض ، وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون co2 ، وأخذت تتشكل فكرة البحث عن مصادر للطاقة بديلة للمحروقات خلال العقود القادمة .

خلاصة الفصل الثاني :

إن التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها ترتكز أساسا على دراسة أطراف السوق النفطية من شركات نفطية ودول نفطية و أخرى مستهلكة,فالنفط قبل أن يصبح مادة هامة في حياة المجتمعات الاقتصادية ,كان يعتمد عليه في السابق لأغراض تكاد تكون ثانوية ,لكن مع اكتشاف الإنسان لخصائصه الأساسية المتميزة ,أصبح اهتمامه أكبر بهذه المادة فانتشرت سوقه حتى أصبح يمثل المصدر الرئيسي للطاقة.

(1) Antone a voul,pétrol **economie et politique , ed economica**, France , paris, 1996,p16.

إن السوق البترولية بدأت بنوع من المنافسة فرضتها شركات أمريكية ,ثم انتقلت إلى سوق احتكارية من طرف قلة و من أبرزها الشركة الأمريكية "standar oil " التي قسمت بفعل قوانين المناهضة للاحتكار إلى شركات و بفعل توسعها استطاعت أن تحتكر السوق النفطية و بالنظر لتأثير الوعي القومي الذي خلقته الأوضاع الاقتصادية للبلدان النفطية غير الصناعية بدأت هذه الأخيرة في تشكيل منظمة تدافع عن حقوقها سميت بمنظمة الأوبك و التي شكلتها خمسة دول نفطية ثم فتحت باب العضوية للدول النفطية الأخرى العدد إلى 13عضو و استطاعت هذه المنضمة أتحتفظ حقوق أعضائها من خلال تأثيرها على السوق النفطية ,وكان ذلك خاصة خلال السبعينات لكن مع بروز بلدان أخرى منتجة للنفط خارجها بدأت المنافسة الشرسة في الإنتاج, فأدى ذلك إلى حدوث أزمة عام 1986 اعتبرت الأسوأ في حياة هذه المنظمة,لكنها استطاعت أن تتخلص منها بفعل إستراتيجيتها الخاصة بالإنتاج و التسعير ,لكن مع ظهور إستراتيجيات معاكسة من طرف الدولة الصناعية الكبرى و هي بناء مخازن للنفط جعل الأسعار النفطية تنخفض عام 1998,لكن بفعل تزايد الطلب العالمي و خاصة من طرف بلدان شرق أسيا تحسنت هذه السوق ,و بدأت الأسعار في الارتفاع,أدى ذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المنتجة و المصدرة للنفط التي استطاعت تقليل مديونيتها الخارجية المتفاقمة و المتراكمة بعد أزمتي 1986و1998.

فالتوقعات ترى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد مع الزمن بفعل النمو الاقتصادي المتزايد,و هذا ما يؤكد حتمية بقاء الأسعار مرتفعة لكن إمكانية التحكم في سوق الأسعار النفطية في المدى الطويل غير مضمونة لاعتبار أنه تتحكم فيه عوامل عديدة منها سياسة اقتصادية و مناخية.

تمهيد :

بعد تطرقنا للفصل الأول لنماذج النمو الاقتصادي, والفصل الثاني لمراحل تطور أسعار النفط وإنعكساتها على الدول المستهلكة والمنتجة ,وبالتالي ارتأينا أنه لابد من ربط الفصلين السابقين بفصل ثالث تتناول فيه خصائص الاقتصاد الجزائري من حجم صادراتها وواراداتها من المحروقات وخارج المحروقات وهذا لإبراز مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ودرجة الاعتماد على هذا الفرع في دفع عجلة التنمية الشاملة.

إن تأثير أسواق النفط العالمية على جبايتنا البترولية كان له تأثير مباشر,و بما أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم موارد الميزانية العامة للدولة فقد أصابها ذلك التأثير والذي انتقل إلى حركة النمو الاقتصادي في الجزائر . كما قمنا بدراسة قياسية و تحليلية لكل هذه المعطيات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة معطيات إحصائية,نرى أنه من الواجب دراستها ,وسنحاول معرفة فيها إذا كانت هذه الدراسة الإحصائية تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على صادراتها من المحروقات، وهذا ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للأزمات، خاصة تلك الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو، وللوقوف على أهم مميزات الاقتصاد الجزائري سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي من شأنها إعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري

الميزان التجاري (صافى الصادرات) هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، والميزان التجاري الموجب يعني فائضا تجاريا تكون فيه الصادرات أكثر من الواردات، والعكس صحيح بالنسبة للميزان التجاري السالب، ولتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري لابد من التطرق إلى كل من الصادرات والواردات.

الفرع الأول: الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات في الجزائر إلى قسمين وهما: صادرات خارج قطاع المحروقات وهي ضئيلة، والصادرات من المحروقات التي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين تطور الصادرات في الجزائر، سواء تلك المتعلقة بقطاع المحروقات أو خارجه.

الجدول رقم (17): مقارنة بين صادرات الجزائر في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	12457	21728	19177	18832	24458	32221	46330	54740	59518	78233
صادرات المحروقات	12041	21106	18529	18098	23988	31551	45590	53610	58206	76343
النسبة%	96.66	97.18	96.62	96.10	98.08	97.92	98.39	97.90	97.97	97.58
خارج المحروقات	416	622	648	734	470	670	740	1130	1312	1890
النسبة%	3.23	2.81	3.37	3.89	1.92	2.08	1.62	2.10	2.03	2.42
تطور سعر البترول الوحدة(دولار)	17.91	28.59	24.80	25.26	26.00	38.66	54.64	65.85	84.66	98.80

المصدر: التقارير السنوية لوزارة المالية، بيانات بنك الجزائر، المديرية العامة للتجارة الخارجية.

ويمكن توضيح بيانات الجدول رقم 17 في الشكل أدناه لتبيين الفرق بين صادرات الجزائر خارج وداخل قطاع المحروقات.

الشكل رقم (04): صادرات الجزائر خارج وداخل قطاع المحروقات

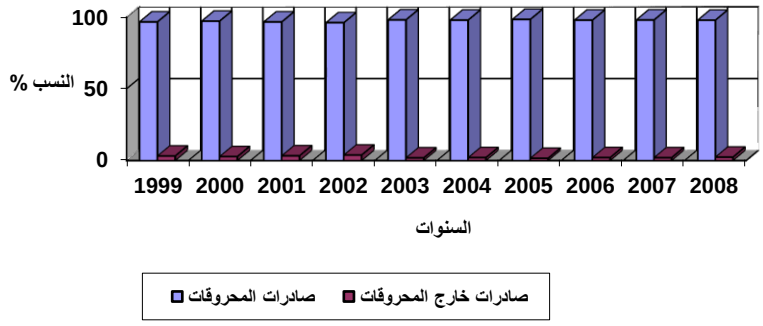

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق.

ومن خلال الشكل رقم 04 يمكن ملاحظة ما يلي:

- اعتماد الجزائر شبه كلي على قطاع المحروقات، إذ تجاوزت صادراته الـ97% من إجمالي الصادرات، في حين الصادرات خارج قطاع المحروقات جد ضئيلة، إذ وصلت إلى 1.62%، ولم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات عتبة المليار دولار إلا سنة 2006 نظرا لارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار.
- ارتفاع كبير في قيمة الصادرات منذ سنة 1999، ومرد ذلك الارتفاع في سعر البترول، ما عدا الانخفاض الملحوظ في 2000 و2001 جراء انخفاض سعر البترول في تلك الفترة، إلا أنه وبعد سنة 2002 ارتفعت أسعار المحروقات مما ساعد على ارتفاع قيمة الصادرات،كما أن الطلب العالمي على المحروقات ارتفع مما دفع بالجزائر إلى زيادة صادراتها وبالتالي زيادة الإيرادات.

الفرع الثاني: الواردات

بغرض دراسة واردات الجزائر ندرج الجدول التالي، والذي يبين لنا تطور قيمة الواردات بالدولار والدينار منذ سنة 1992 حتى سنة 2008.

الجدول رقم (18): تطور واردات الجزائر من 1992 إلى 2006

السنة	قيمة الواردات (الوحدة مليار دولار)	قيمة الواردات(الوحدة مليون دينار)
1992	8.3	188547.1
1993	7.99	205034
1994	9.15	340142.4
1995	10.1	513192.5
1996	9.09	498325.5
1997	8.13	501579.9
1998	8.63	552358.6
1999	8.96	610673.6
2000	9.35	690425.7
2001	9.48	764862.4
2002	12.01	757039.8
2003	13.32	1047441.4
2004	17.95	1314399.8
2005	19.06	1493644.8
2006	20.68	1558540.8
2007	27.439	1666548.6
2008	39.516	1823987.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من بيانات الجدول رقم 18 يتضح أن قيمة الواردات ارتفعت من 8.3 مليار دولار سنة 1992 إلى 10.1 مليار دولار سنة 1995، ومرد ذلك رفع القيود على التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات، خاصة الواردات الغذائية التي وصلت إلى 30.1% من إجمالي الواردات سنة 1994، بسبب انخفاض المحاصيل الزراعية جراء سوء المناخ في تلك الفترة، إلا أن الواردات انخفضت بين سنتي 1995 و1999، ومرد ذلك السياسة المتبعة من طرف الدولة في تلك الفترة، والمتمثلة في تخفيض النفقات(اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي FMI). كما انخفض استيراد المنتجات نصف المصنعة، إذ بلغت في سنة 1995 حدود 2372 مليون دولار، ووصلت إلى 1547 مليون دولار سنة 1999، ويعود ذلك إلى حل بعض المؤسسات العمومية وإفلاسها، نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وعجز تلك المؤسسات عن المنافسة الأجنبية.

ويلاحظ زيادة طفيفة في الواردات بين سنتي 1999 و 2002، ومرد ذلك انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار البترول، لكن منذ سنة 2002 ارتفعت الواردات، إذ زادت بين سنتي 2002 و2006 بنسبة 72.18%، نظرا لارتفاع احتياطي الصرف نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، كما أن انخفاض قيمة الدولار في هذه الفترة أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة الواردات التي تأتي عن طريق الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل أكثر من 50% من واردات الجزائر.

إلا أنه بعد سنة 2006 نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الواردات، إذ وصلت إلى حوالي 27.439 مليار دولار سنة 2007 أي بارتفاع قدره 7مليار دولار عن العام الماضي، كما تجاوز 39 مليار دولار سنة 2008 وذلك بارتفاع قدره 10 مليار دولار عن سنة 2007 ومرد ذلك ارتفاع فاتورة السلع نتيجة ارتفاع أسعار البترول وارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار بالإضافة إلى الارتفاع الحاصل خلال سنة 2008 .

إذ إن الجزائر تتعامل بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها دائما في تبعية اقتصادية لأوروبا، خاصة من ناحية المواد الاستهلاكية والغذائية، ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي والذي يبين التوزيع السلعي لواردات الجزائر من سنة 1999 إلى 2006.

الجدول رقم (19): هيكل واردات السلع من 1999 إلى 2006 بـ (%)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	25.2	26.3	24.1	22.8	19.8	19.7	17.6	17.7
طاقويات	1.7	1.4	1.4	1.2	0.8	0.9	1.0	1.1
مواد أولية	3.2	2.7	3.8	4.3	4.8	3.9	3.1	3.4
مواد خام	1.9	2.0	1.0	0.3	0.3	0.4	0.5	0.6
موادنصف مصنعة	16.9	18.0	18.8	13.5	21.1	20.0	20.1	23.0
معدات فلاحية	0.8	0.9	1.6	1.2	1.0	0.9	0.8	0.4
معدات صناعية	35.1	33.5	34.6	36.8	36.6	39.0	41.5	39.7
سلع استهلاكية أخرى	15.2	15.2	14.7	13.8	15.6	15.2	15.3	14.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

والشكل رقم (05) يوضح كيفية توزع واردات السلع في الجزائر لسنة 2006.

الشكل رقم (05):هيكل واردات السلع 2006

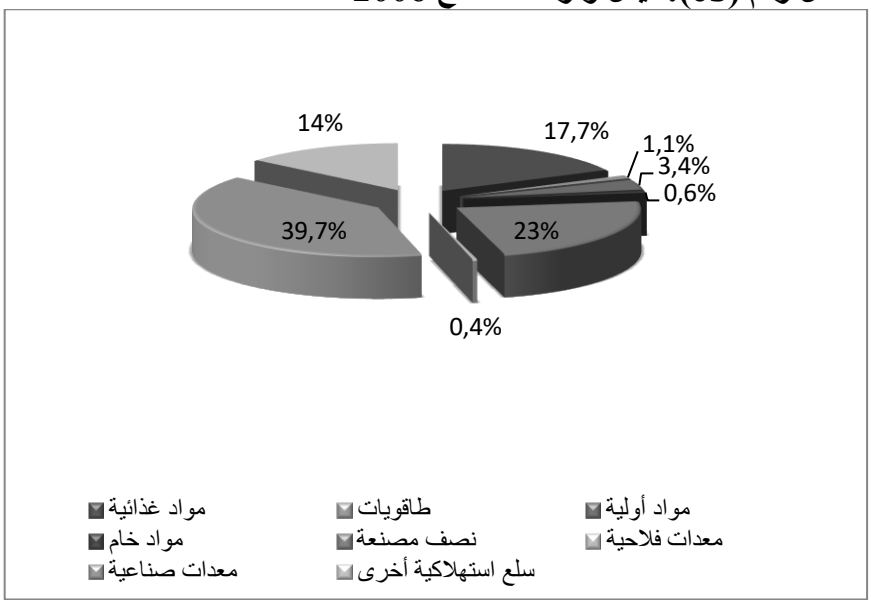

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من الشكل رقم 05 أن أغلب واردات الجزائر تتكون من المواد الغذائية، والمعدات الصناعية، والمواد نصف المصنعة؛ إذ تستورد ما يزيد عن 18% من السلع الاستهلاكية، والمواد الأولية، والتجهيزات المتنوعة أما عن المعدات الفلاحية، والمواد الخام، والمواد الأولية فهي لا تتجاوز 5% من نسبة الواردات، ومرد ذلك تراجع أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري، الذي يعاني من نقص كبير في المحاصيل الزراعية،كما يلاحظ ارتفاع نسبة المواد نصف المصنعة بسبب تبني الجزائر إستراتيجية قائمة على تدعيم القطاع الصناعي.

الفرع الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري

بعد التطرق إلى كل من الصادرات والواردات سيتم دراسة تطور الميزان التجاري، والجدول رقم 20 يبين رصيد الميزان التجاري من سنة 1999إلى 2008.

الجدول رقم (20): التطور التاريخي لرصيد الميزان التجاري الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	12.457	21.728	19.177	18.832	24.458	32.221	46.330	54.740	59.518	78.233
الواردات	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.06	20.68	27.439	39.516
نسبة تغطي الصادرات للواردات	139.02	232.38	202.29	156.80	183.61	179.50	243.07	264.70	216.91	197.98
رصيد الميزان التجاري	3.497	12.378	9.697	6.822	11.138	14.271	26.47	34.06	32.079	38.717

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك.

يوضح الجدول رقم 20 أن الميزان التجاري لم يسجل أي عجز منذ سنة 1999، إلا أن هذه الفوائض متفاوتة من عام إلى آخر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، إذ نلاحظ أن الفائض في سنة 2000 كان كبيرا مقارنة بسنة 1999؛ والسبب ارتفاع سعر البترول من 17.91 دولار سنة 1999 إلى 28.59 دولار سنة 2000، وانخفض في سنتي 2001 و2002 بسبب انخفاض أسعار البترول، إلا أنه عاد للارتفاع بعد سنة 2003، نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول، كما نلاحظ أن الميزان التجاري بعد سنة 2005 تجاوز الـ 25 مليار دولار، إذ وصل سنة 2008 إلى 38.717 مليار دولار، ومرد ذلك وصول سعر البترول إلى أرقام قياسية تجاوزت 110 دولار للبرميل.

كما يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للتعاملات التجارية الدولية مع الخارج، إذ يمثل أهم المحددات الاقتصادية. والملاحظ على الميزان التجاري الجزائري أنه يفتقر إلى التكامل، مما يجعله عرضة للأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج، خلال فترة

زمنية عادة ما تكون سنة. ويكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة تنبع من كونه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، من أجل ذلك غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم حصيلة موازين مدفوعاتها سنويا، لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم على الوضعية الاقتصادية، والجدول التالي يبن تطور ميزان المدفوعات الجزائري.

الجدول رقم (21): التطور التاريخي لرصيد ميزان المدفوعات الوحدة: مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد ميزان المدفوعات	529+	67+	302+	3.99-	5.55-	4.9-	1.500+	1.700-	2.464-	7.964+	6.21+	3.66+	7.469+	9.251+	16.94+	17.73+

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر.

يبين الجدول رقم 21 أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري مرّ بمرحلتين هما:

الفرع الأول:المرحلة الأولى: من سنة 1991 إلى غاية سنة 1999، إذ تميزت هذه المرحلة بعجز رصيد ميزان المدفوعات في أغلب السنوات، ما عدى بعض السنوات التي حقق فيها فائض لا يكاد يذكر، وهذا العجز مرده انخفاض إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية، وبالتالي ارتفاع خدمة الدين.

الفرع الثاني:المرحلة الثانية: من سنة 2000 حتى سنة 2006، في هذه المرحلة عرف الميزان التجاري انتعاشا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات، خاصة في سنة 2005، إذ زاد عن السنة السابقة بمبلغ 7.69 مليار دولار؛ أي بنسبة 83.14 %، وهي نسبة عالية، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكمية المصدرة منه، بالإضافة إلى انخفاض المديونية وزيادة الاستثمارات؛ وهو ما يوضح أن ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط أساسا بأسعار المحروقات، والجدول رقم 15 يوضح تطور أسعار النفط منذ سنة 1991.

الجدول رقم (22): تطور أسعار البترول الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل	20.4	19.93	17.52	16.31	17.58	4.23	19.49	18.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	84.66	98.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

وفي الشكل رقم07 سيتم توضيح العلاقة بين تطوررصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وتطور أسعار البترول.

الشكل رقم (06): مقارنة بين تطور رصيد ميزان المدفوعات وتطور سعر البترول

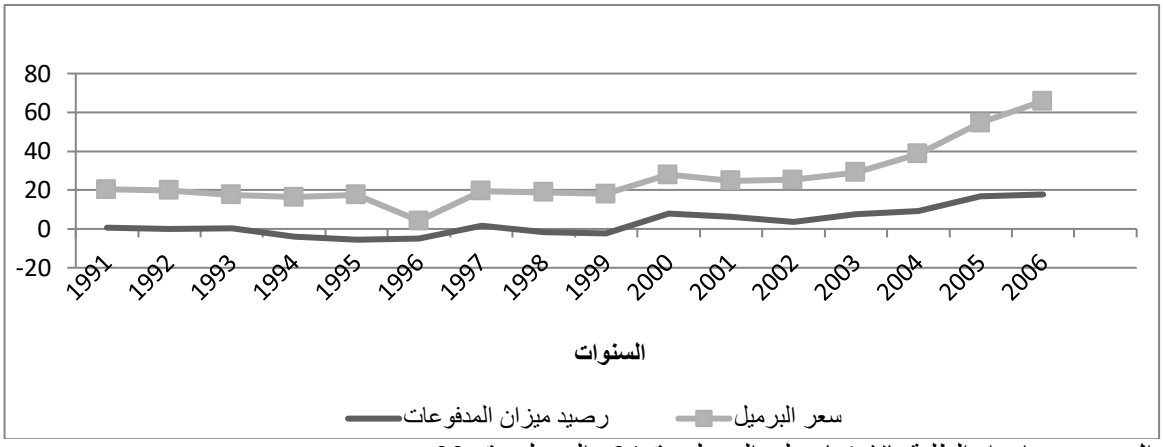

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم21 والجدول رقم 22.

من الشكل رقم 06 يلاحظ وجود ارتباط كبير بين سعر البترول ورصيد ميزان المدفوعات، فكلما ارتفع سعر البترول ارتفع معه رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر تحت رحمة أسعار المحروقات، خاصة وأنها كثيرة التذبذب.

المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام

يعتمد الناتج الداخلي الخام في الجزائر بنسبة كبيرة على عائدات الدولة من المحروقات، إذ تفوق هذه النسبة 95%، والجدول التالي يبين تطور الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (23): تطور الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليون دينار

السنة	الناتج الداخلي الخام
1994	1487403.6
1995	2004994.7
1996	2570029.0
1997	2780168.1
1998	283490.7
1999	3238197.5
2000	4123513.9
2001	4227113.1
2002	4521773.3
2003	5247482.8
2004	6135917.0
2005	7543965.3
2006	8460499.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر كانت دائما تحقق ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذه الزيادة متفاوتة من عام إلى آخر، لكنها بعد سنة 2002 بدأت ترتفع بدرجة كبيرة، إذ ارتفعت في سنة 2004 بمبلغ 888434.2 مليون دينار، ومرد ذلك زيادة كمية الصادرات من النفط وارتفاع أسعاره، إذ وصلت في سنة 2004 كمية النفط المصدرة إلى 72.2 مليون طن، وارتفاع أسعار المحروقات، خاصة الارتفاع الذي شهده السوق العالمي للنفط منذ 2003، والذي ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام.[1]

ويتأثر الناتج الداخلي الخام أساسا بالصادرات، هذا ما أثبتته الدراسات التي حاول فيها أصحابها دراسة أثر الصادرات على الناتج الداخلي الخام.[2]

([1]) وصاف السعيد، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد:1، 2002، ص9.

([2]) ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

المبحث الثاني:عائدات النفط في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار .

تتعرض أسعار النفط الخام إلى مجموعة من المتغيرات كما تؤثر وتتأثر بأسعار الصرف وهذا ما نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول:أثر العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار

تتمثل أثر العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار .

الفرع الأول :أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام :

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثرغير مباشر ، يتمثل **الأثر المباشر أو قصير الأجل** لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط،الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط .فالنفط، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.ويتمثل **الأثر غير المباشر، أو البعيد الأجل،** لانخفاض الدولا ر في أسواق النفط العالمية في تغييب أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط .فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية .هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط .الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية اللي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة. فشركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائدات بالدولار . هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط .هذا أيضًا يخفض المعروض، ويرفع أسعار النفط.

الفرع الثاني: اثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار :

وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات .و لكون سعر النفط و الدولار ينخرط آن باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط و التي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيم الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية و للتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل.

كما ان المعطيات العالمية و الحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط في رسم سياسات الاستقرار ألسعري(OPEC) . أن فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد 1575 الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ *.2012 يوضح الجدول(24) المعدلات الشهرية لسعر صرف الدولار مقابل اليورو للمدة 2009ومنه نلاحظ هبوط تدريجي في أسعار صرف الدولار تجاه اليورو ، فقد انخفض الدولار من(٠7557) يورو في كانون الثاني 2009 عام واستمر با لانخفاض التدريجي حتى بلغ ادن يمستوى له (6705.0) يورو في تشرين الثاني من نفس العام

جدول رقم (24): المعدلات الشهرية لأسعار صرف الدولار مقابل اليورو العالمي 2010/2009

الشهر	سعر صرف الدولار	الشهر/السنة	سعر صرف الدولار
جانفي 2009	0.7557	جانفي 2010	0.7007
فيفري 2009	0.7822	فيفري 2010	0.7307
مارس 2009	0.7669	مارس 2010	0.7370
افريل 2009	0.7577	افريل 2010	0.7457

أثر نمو الصادرات على الدخل القومي (وقد قام بهذه الدراسة ميشال سنة Michell 1977) واعتمدت على بيانات 41 دولة خلال فترة (1950-1973 إذ أكدت على وجود ارتباط بين هذين المتغيرين.

أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية (وقد قام بهذه الدراسة ويليام قيتلر William Gtgler)، واعتمدت على بيانات 33 دولة خلال فترة (1974-1960)، وقد أكدت على وجود ارتباط قوي بين الصادرات والناتج الداخلي الخام.

ماي 2009	0.7338	ماي 2010	0.7962
جوان 2009	0.7135	جوان 2010	0.8191
جويلية 2009	0.7098	جويلية 2010	0.7832
اوت 2009	0.7009	أوت 2010	0.7695
سبتمبر 2009	0.6868		
اكتوبر 2009	0.6749		
نوفمبر 2009	0.6705		
ديسمبر 2009	0.6845		

/la sours: www.x-rates .com / d/EUR/USD/ his. 2010/ htm.

وبدأ الدولار الأمريكي بالانخفاض منذ شهر آذار لعام 2009 ليسجل أدنى مستوياته في نهاية العام، الأمر الذي ساهم بدعم أسعار النفط الخام لتسجل عقود النفط اعلي مستوياته في شهر تشرين الثاني عند مستوى (23076) دولار للبرميل الواحد ، لان المستثمرين يقل عون عن شراء مع تحس ي ذو مستويات الثقة بالاقتصاد و حالة التفاؤل بالخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى تدفق الأموال للاستثمار في أسواق السلع . ففي الوقت الذي ترتفع فيه خزين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و يتم خفض تقديرات الطلب العالمي على النفط مع زيادة دول أوبك إنتاجها واعتدال المناخ السياسي و الجغرافي فان التركيز هو على ضعف الدولار كأحد أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام و في مطلع عام 2010 بدا الانتعاش في سعر صرف الدولار واخذ يزداد تدريجياحتى بلغ اعلي معدل شهري له(81910) يورو في حزيران من عام 2010 ، ثم بدا بالانخفاض إلى أن وصل(7295) يورو خلال شهر آب من نفس العام. و بمقارنة التغيرات في المعدلات الشهرية لأسعار النفط الخام الواردة في جدول 24 ,مع المعدلا ت الشهرية لأسعار صرف الدولار مقابل اليورو ، لو وجدنا أن هناك اتجاه عام للعلاقة بين المتغيرين ،حيث ارتفاع مستمر في أسعار النفط الخام يقابله انخفاض مستمر في سعر صرف الدولار كما ه والحال في عام 2009 و بافتراض تثبيت سعر الدولار مقابل اليورو و اعتبار بداية عا م 2009كفترة أساس لوجدنا ان نسبة الانخفاض في سعر صرف الدولار في نهاية عام 2009 قد بلغت –(12 % بالمقابل نجد 1605 معدل الزيادة) النمو (في أسعار النفط الخام بلغت 78 % لنفس الفترة. كذلك الحال بالنسبة لعام 2010 فان معدل الزيادة في سعر الصرف الدولار مقابل اليورو بلغت10 % بين بداية عام 2010 وحتى شهر أب من نفس العام ، في حين نجد أن معدلات الانخفاض(في أسعار النفط قد بلغ.-(01.0 %)أن هذا التزامن بين انخفاض قيمة صرف الدولار مع ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية يشكل تطورات مثيرة للجدل في قطاعين حيويين استقطاب الأنظار على الصعيد العالمي ، و تطرح التساؤلات بشان اعتماد اليورو بدلا من الدولار في تسعي رالنفط الخام في الأسواق العالمية للحد من ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يزعج الولايات المتحدةلأنه من شانه خفض قيمة الدولار إلى حد كبير على أساس انه جميع الدول تحتفظ بمخزون هائل منالدولار سيتضح هذه الكميات في الأسواق لتحتفظ بدلا منه باليورو ، وهذا الأمر يبدو صعبا م نالناحية السياسية نظرا للعلاقات التي تربط دول الخليج خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، في حينيرى بعض المختصين أن العملة النقدية التي يتم بموجبها تسعير النفط الخام لا تأثيرا ت ثابتة له بالنسبة لتلك المادة الخام سواء اعتمد الدولار الأمريكي أو اليورو أو الين الياباني أو سواهن من العملات الأخرى.

المطلب الثاني: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر من المحروقات

لقد كان لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، خاصة على أسعار المحروقات والتي يتم تسعيرها بالدولار، مما يحتم علينا دراسة أثرانخفاض الدولار على أسعار المحروقات الاسمية والحقيقة، ومن ثم إسقاط هذا الأثر على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تطور الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للنفط

تتحدد أسعار النفط وفقا لقوى العرض والطلب، وتبيع الدول المصدرة للنفط زيوتها بمعدلات سعرية مرتبطة بالأسعار الفورية، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط تتأثر بعاملين هما:[1]

1- معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط.

2- تغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي.

لقد شهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجعا ملحوظا أمام العملات الرئيسة خاصة الأورو، هذا الانخفاض أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار، والذي بدوره أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبرميل من النفط، والجدول رقم 25 يبين تطور أسعار البترول بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية.

الجدول رقم(25) : تطورالأسعار الاسمية والحقيقية للبترول الوحدة: دولار

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1970	2.1	9.1	1983	30.1	45.3	1996	20.3	19.9
1971	2.6	10.5	1984	28.1	40.4	1997	18.7	18.0
1972	2.8	10.7	1985	27.5	37.9	1998	12.3	11.7
1973	3.1	11.0	1986	13.0	17.3	1999	17.5	16.5
1974	10.4	32.8	1987	17.7	22.9	2000	27.6	25.7
1975	10.4	29.5	1988	14.2	17.7	2001	23.1	21.1
1976	11.6	30.3	1989	17.3	20.7	2002	24.3	21.9
1977	12.6	30.4	1990	22.3	25.6	2003	28.2	25.0
1978	12.9	28.7	1991	18.6	50.4	2004	36.0	31.3
1979	29.2	60.0	1992	18.4	19.6	2005	50.6	43.1
1980	36.0	67.2	1993	16.3	17.0	2006	61.0	50.9
1981	34.2	58.4	1994	15.5	15.8			
1982	31.7	50.4	1995	16.9	16.9			

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط oabec

والشكل رقم (07): الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي للنفط

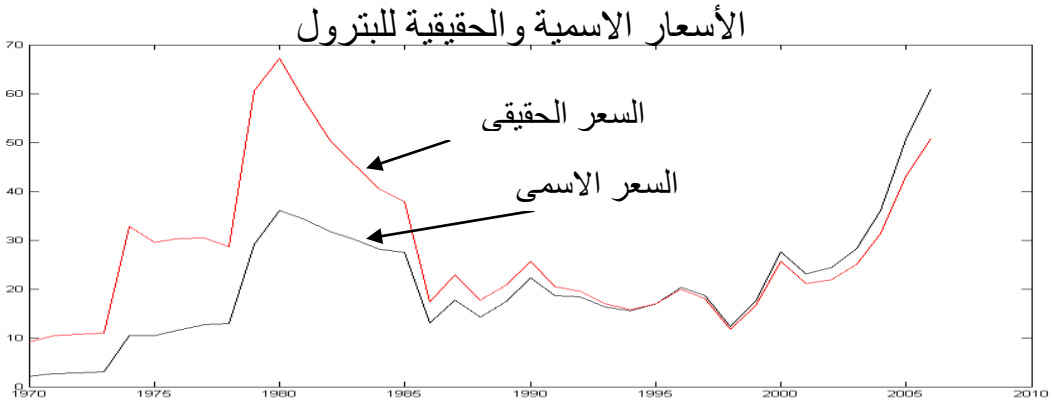

المصدر :من الموقع : www.onl .com /vb /1369
يتضح من المنحنى السابق أن القيمة الاسمية والحقيقية للبترول مرت بثلاث مراحل نلخصها في ما يلي:

المرحلة الأولى: (قبل1992)

إذ تميزت هذه المرحلة باتساع الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للبرميل، وهذا يدل على أن القدرة الشرائية للدولار كانت كبيرة، وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية لعائدات الجزائر الناتج معظمها عن صادرات البترول.

المرحلة الثانية: (من 1992 إلى 1995)

كان هناك تقارب بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية، وبالتالي فإن عائدات المتأتية من صادرات البترول ستعبر عن قيمتها الحقيقية.

المرحلة الثالثة: (بعد سنة 1995)

وتميزت هذه المرحلة بانخفاض السعر الحقيقي عن السعر الاسمي خاصة في السنوات الأخيرة، إذ نلاحظ تباعد كبير بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لسعر البرميل من البترول، وذلك ما يؤثر سلبا على عائدات الجزائر التي تعتمد بدرجة شبه كلية على صادرات البترول، والتي تفوق 97%؛ أي أن هذه العائدات لا تعبر عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها الشرائية وهذا ما يكلف الاقتصاد الوطني دولارات إضافية لتسوية مبادلاته التجارية، خاصة وأن الجزائر تتعامل بدرجة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي (تسوية المدفوعات تتم بالأورو).

الفرع الثاني: تحليل أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط

لقد شهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجعا ملحوظا أمام العملات الرئيسة خاصة الأورو، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار، والذي بدوره أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبرميل من النفط، والجدول رقم 25 يبين لنا تطور أسعار البترول بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية مقارنة بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

الجدول رقم (26): مقارنة بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو

الوحدة: الدولار

السنوات	السعر الاسمي للبرميل	السعر الحقيقي للبرميل	الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي	معدل التغير في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي(%)	معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو(%)
1999	17.5	16.5	1	-	-
2000	27.6	25.7	1.9	90	16.38
2001	23.1	21.1	2	5.26	2.2
2002	24.3	21.9	2.4	20	5.31-
2003	28.2	25.0	3.2	33.33	15.87-
2004	36.0	31.3	4.7	46.87	8.93-
2005	50.6	43.1	7.5	59.57	1.89-
2006	61.0	50.9	10.1	34.66	3.54-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،من الموقع : www.ons.com/comp.b12365

ولتوضيح بيانات الجدول رقم 26 أكثر ندرج:

الشكل رقم 08: مقارنة بين التغير النسبي في الفرق بين السعر الاسمي والحقيقي للبترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو

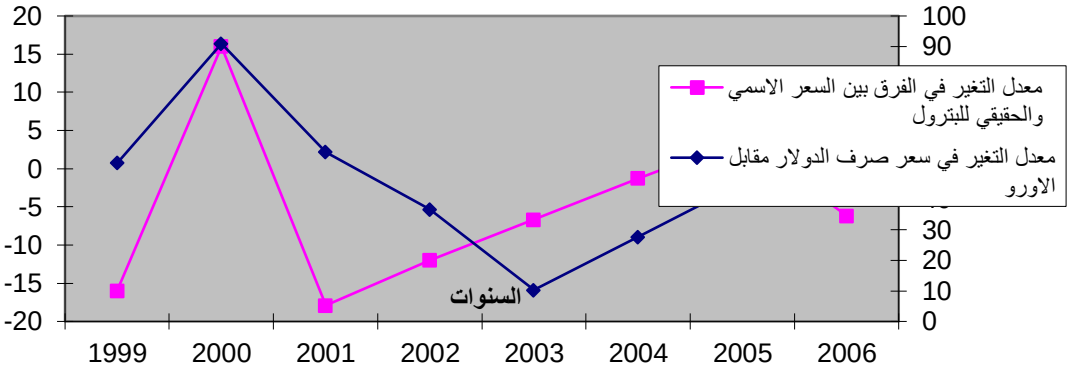

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من المنحنى البياني رقم 8 أن هناك ارتباط بين انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو وانخفاض السعر الحقيقي للبرميل عن السعر الاسمي، إذ نلاحظ ارتفاعا في معدل الفارق بين السعر الاسمي والحقيقي للبرميل كلما انخفض معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، مما يدل على أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار البترول الاسمية والحقيقية.

الفرع الثالث: أثر انخفاض القيمة الحقيقية للبترول على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر

لتوضيح أثر انخفاض سعر البترول الحقيقي على عائدات الجزائر ندرج الجدول الموالي (رقم 27)، والذي يبين صادرات المحروقات بالقيمة الاسمية والصادرات بالقيمة الحقيقية.[1]

الجدول رقم (27): صادرات الجزائر بالقيمة الاسمية والحقيقية الوحدة: مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات المحروقات بالقيمة الاسمية	12041	21106	18529	18098	23988	31551	45590	53610
صادرات المحروقات بالقيمة الحقيقية	11353	19653	16924.75	16310.54	21256.95	27431.84	38832.59	44733.59
الفرق بين القيمتين	688	1453	1604.25	1787.46	2731.05	4119.16	6757.41	8876.41
التغير النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	/	16.38	2.2	5.31-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات سابقة.

ولتوضيح الفرق بين العائدات بالقيمة الاسمية والحقيقية ندرج الشكل البياني الآتي:

[1] تم حساب قيمة الصادرات بالسعر الاسمي والحقيقي بالاعتماد على كمية الصادرات لكل عام وضربها في متوسط سعر البترول الاسمي والحقيقي لكل سنة.

الشكل رقم 09: تطور صادرات الجزائر من البترول بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية

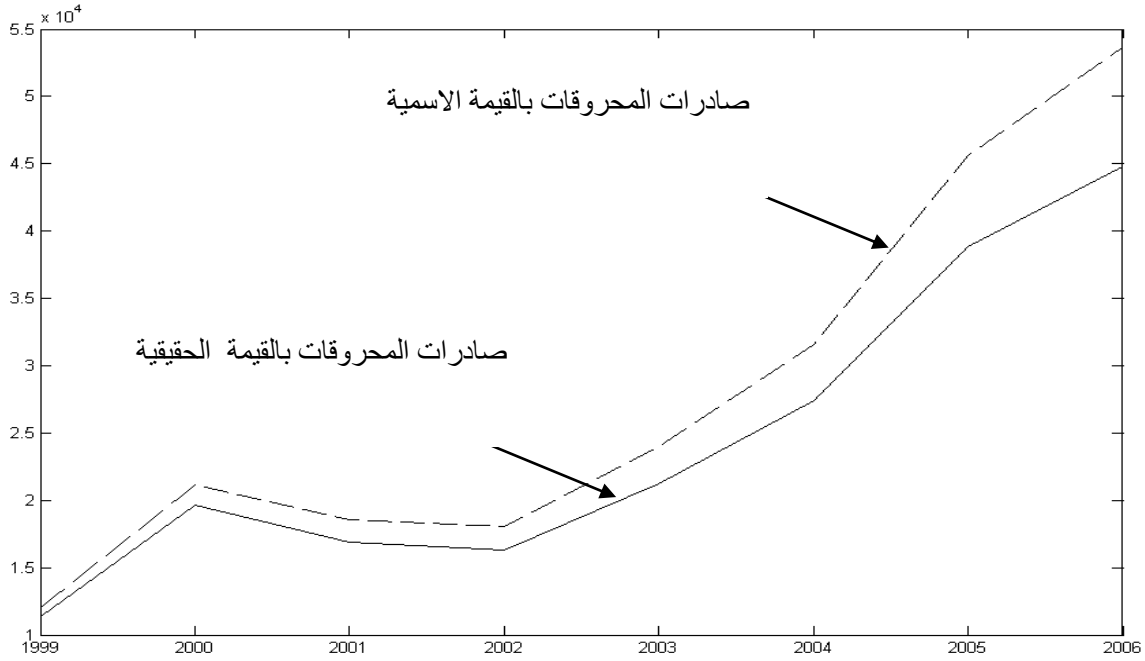

ندرج الشكل رقم 10:

الشكل رقم(10): آلية تأثير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على القدرة الشرائية لعائدات الجزائر

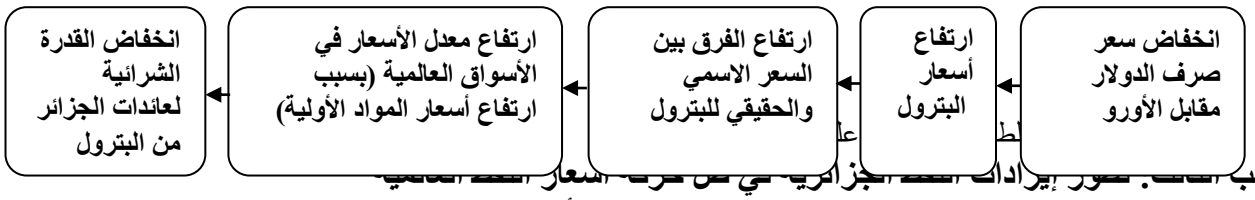

المطلب الثالث: تطور إيرادات النفط الجزائري في ظل تزايد أسعار النفط العالمية

لقد مرت السوق البترولية العالمية بمراحل عديدة اختلفت تأثيراتها على الدول المنتجة والمصدرة و الدول المستهلكة كانت فيها مراحل لصالح الدول الأولى و مراحل أخرى لصالح الدول المستهلكة، وبما أن الجزائر عضو في الأوبك المنتجة و المصدرة للنفط، أصيبت هي الأخرى بتغيرات هذه السوق، لذا سنحاول تقسيم تطور إيرادات الجزائر البترولية على هذه المراحل :

الفرع الأول: الإيرادات البترولية للجزائر في ظل تزايد أسعار النفط العالمية

لقد بدأت هذه المرحلة من بداية عام 1973، و التي قفز خلالها سعر النفط إلى 12 دولار للبرميل بعدما كان يقارب 04 دولار للبرميل، فأحدث ذلك قفزة كبيرة في تطور إيرادات الجزائر للبترول، و التي وصلت عام 1974 قيمة 3239 مليون دولار بعدما كانت تقارب 977 مليون دولار سنة قبلها ، و استمرت هذه الزيادة سنة بعد أخرى.

الجدول رقم (28): تطور الإيرادات البترولية للجزائر 1970- 1981 (الوحدة مليون دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الإيرادات	170	350	700	977	3239	3262	3699	4254	4589	7514	12500	10700

المصدر: مجلة, البترول و الغاز العربي رقم 01، 1986 ، ص 41 .

من معطيات هذا الجدول ، نرى أنه عندما استرجعت الدولة المحروقات عام 1971 ارتفعت عائداتها النفطية، لأنها أصبحت تتحكم في الجزء الأكبر من الإنتاج، و في عام 1973 الذي تزامن مع الحرب العربية الاسرائيلية -

وما ترتب عنها من ارتفاع في أسعار النفط- قفزت العائدات بنسبة 236 %، و ظلت في تزايد مستمر حتى عام 1979. وبسبب الأزمة النفطية لتلك السنة، و التي بلغ سعر النفط خلالها سعر 18 دولار للبرميل، ارتفعت العائدات بنسبة 63.7 %، و بالنظر لتواصل أسعار النفط في الارتفاع فقد وصلت عائدات النفط لأعلى مستوى لها و هو 12500 مليون دولار عام 1980.

وخلال عام 1981 وصلت أسعار النفط المرجعية للأوبك لأعلى مستوى لها وهو 32.42 دولار للبرميل، وبما أن بترول الجزائر يصنف ببترول الصحاري الخفيف ذي الدرجة (°44 و41°)، فقد كان سعره يفوق السعر المرجعي، و بالنظر لتوجه سياسة الدولة نحو المحافظة على البترول لاعتبار احتياطيه قليل، فقد قامت بخفض الإنتاج و هذا ما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 14.1 % ، و من هنا بدأت مرحلة جديدة تميزت بانخفاض أسعار النفط.

الفرع الثاني: الإيرادات النفطية للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية

بالرجوع إلى حركة أسعار النفط العالمية بعد عام 1982 نرى أنها بدأت في الانخفاض سنة بعد أخرى، فأدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية سنة 1982 بنسبة 20.7 % مقارنة بالسنة التي سبقتها، ثم ارتفعت قليلاً خلال سنتي 1983 و 1984 رغم تواصل انهيار أسعار النفط و هذا راجع للتطور الذي حصل في كمية الصادرات البترولية التي ارتفعت بنسبة 10.8%، فهذه الزيادة غطت الانخفاض في قيمة برميل البترول.

وفي عام 1985 انخفضت العائدات بنسبة 5.2 %، وهذا بسبب تدني أسعار النفط التي واصلت النـزول، لكن بعد هذا العام انخفضت الإيرادات النفطية بشكل كبير بسبب الأزمة النفطية العكسية لـ 1986 ، و التي انخفضت فيها أسعار النفط من 29 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل.

وبالنظر للمشاريع التنموية القائمة خلال تلك المرحلة (المخطط الخماسي الثاني)، ومن أجل مواصلتها لجأت الدولة للديون الخارجية، والتي بدأت تتراكم من بداية السبعينات بسبب تجسيد الاستثمارات الضخمة (المخطط الثلاثي و الرباعي)، التي لم تستطع تغطيتها من طرف إيرادات النفط بسبب تذبذب أسعار النفط. "فالتمويل الخارجي كان هاماً في تمويل الاستثمارات المخططة، بحيث انتقل هذا التمويل من 25.8 % في المخطط الرباعي الأول إلى 31.8 % في المخطط الرباعي الثاني"[1]، خلق ذلك تراكم للمديونية، حيث بلغ "مجموع الديون في سنة 1983 حوالي 17924 مليون دولار ، ثم ارتفعت إلى 18931 مليون دولار سنة 1984 وقد قدرت سنة 1985 بحوالي 20 مليار دولار وهذا الارتفاع في الديون يفسر بعجز الميزانية العامة نتيجة انخفاض إيرادات العملة الصعبة الناجمة عن تدهور السوق البترولية العالمية "[2]. وبالنظر لتأثير أزمة 1986 على عائدات النفط الجزائرية صدر ميثاق وطني خلال نفس السنة، و الذي كان الهدف منه وضع سياسة جديدة للتنمية، ترتكز على ضرورة قيام الصناعة بدورها كمركز للتراكم في ظل انخفاض عائدات العملة الصعبة للنفط و ارتفاع الاستهلاك الوطني، الذي أدى إلى انفجار اجتماعي عام 1988، و بالنظر لتأثير عدة عوامل، منها بقاء أسعار النفط متدنية و أثر التضخم بقيت إيرادات النفط في حالة نزول سنة بعد أخرى حتى سنة 1994.

الجدول رقم (29): تطور إيرادات البترول للجزائر خلال 1992 – 1998 (الوحدة مليون دولار)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	7885	6902	6335	6938	9164	8800	5900

la source : *Arab Oil and Gas N° 657 01/02/1999 Page 05*

خلال هذه السنة (1994) بلغت عائدات النفط 63.35 مليار دولار، فهذا النـزول شاركت فيه عدة عوامل منها تدهور قيمة الدولار أمام العملات الأخرى و انخفاض أسعار النفط، لذا كان التأثير مزدوج هو انخفاض أسعار النفط وانخفاض سعر صرف الدولار، لكن خلال عام 1996 ارتفعت قليلاً بسبب ارتفاع أسعار النفط التي قفزت من 16 دولار للبرميل عام 1995 إلى 21 دولار عام 1996 ، لكن بعد ذلك واصلت الانخفاض بسبب سعر النفط الذي بدأ في النزول ثم انهار عام 1998، فأدى إلى انخفاض العائدات إلى أدنى مستوى لها وهو 5100 مليون دولار، أي أنها تقلصت بنسبة 33 % وهي أدنى قيمة وصلت إليها خلال فترة التسعينات، فأدى ذلك إلى تفاقم

[1] - سيد أحمد عبد القادر،**النفط و التنمية " المثال الجزائري"**، مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد رقم 09 ، عدد *03* ، *1983*، ص *58*.

[2] - حرفوش مدني ، **الكامل في الاقتصاد** ، الجزائر ، دار الآفاق ، *1999* ، ص *47*.

المديونية حيث " تنشر المذكرة الصادرة عن بنك الجزائر في فيفري 1999 بعنوان الديون الخارجية للجزائرأن حجم الديون الخارجية للجزائر بلغت في 1998/12/31 ما مقداره 30.973 مليار دولار أما خدمات الديون مثلت 47.5 من قيمة الصادرات "[1] .

و من بين أسباب هذه المديونية :

✓ " الاعتماد الكلي على تصدير المحروقات 95% من صادراتنا وعدم تنويعها

✓ هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج بسبب الامتيازات التي أعطتها الدول الأوربية للأموال المودعة في بنوكها.

✓ ارتفاع النفقات الحكومية نتيجة ارتفاع الواردات.

الفرع الثالث: عائدات النفط الجزائرية في ظل الحركة الجديدة لأسعار النفط:

بعد عام 1998 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك إلى ارتفاع عائدات النفط للجزائر -خاصة مع تطور حجم الصادرات- فكان هذا الارتفاع سنتي 1999 و 2000 ، لكنها انخفضت قليلاً عام 2001 بسبب نزول أسعار النفط، ثم واصلت الصعود سنوات متتالية حتى " بلغت الإيرادات 31.5 مليار دولار سنة 2004 "[2] بسبب التأثير المزدوج لارتفاع أسعار النفط، التي بلغت عام 2006 إلى 61 دولار للبرميل، و ارتفاع صادرات المحروقات .

إن حركة تزايد إيرادات النفط أدت إلى تقليص المديونية الخارجية و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (30): تطور الديون الخارجية للجزائر من 1999 إلى 2004 (الوحدة مليون دولار)

السـنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ديون متوسطة و طويلة الأجل	28140	25088	22311	22540	23203	21411
ديون قصيرة الأجل	175	173	260	102	150	410
المجموع	**28315**	**25261**	**22571**	**22642**	**23353**	**21821**

la source : *Annuaire Statistique de l'Algérie «ONS», édition 2009 , N° 22 , P313*

من خلال هذا الجدول نرى أن حركة الديون بدأت في الاتجاه التنازلي حتى عام 2002، ثم ارتفعت بنسبة 3.25% خلال عام 2003، و بعدها بدأت في الانخفاض حتى وصلت عام 2004 إلى 21.82 مليار دولار، ثم تقلصت إلى 17.9 مليار دولار عام 2005 و إلى 06 مليار دولار عام 2006 ، و هذا راجع لارتفاع عائدات النفط خلال تلك المرحلة، بسبب ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع حجم صادرات النفط، بالإضافة إلى اتجاه الدولة نحو تخفيض عبء المديونية الخارجية.

المطلبالرابع: دور عائدات النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر: لقدارتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطاً وثيقاً بفرع المحروقات، حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل، و الذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي وضعتها الدولة قبل الثمانينات، لكن بالنظر لتأثر هذا المورد بأسواق النفط العالمية بدأ الاهتمام أكثر بتقليل دور هذا المورد على الاقتصاد من خلال خلق منابع أخرى للتراكم.

إن صادرات المحروقات ظلت منذ السبعينات تمثل نسبة بين 90 و 98 % من مجموع الصادرات الجزائرية، لذا كان في كل مرة يتم فيها وضع قانون المالية السنوي، تكون هناك مشاكل في تحديد قيمة البرميل المرجعي للميزانية و عندما يكون هناك تغير في أسعار النفط، خاصة إذا قل السعر الأساسي عن السعر المرجعي للميزانية فيتم اللجوء لقانون مالية تكميلي، فينتج عن ذلك خلل في الميزانيات العمومية .

فالإيرادات البترولية ترتبط بشكل أساسي بالجباية البترولية، التي تعتبر عادة من أهم موارد الميزانية العمومية ، لذا فأي تغير في الإيرادات ينعكس مباشرة على الجباية البترولية، و بالتالي على الميزانية العمومية ، لذا فبعدما تناولنا حركة الإيرادات النفطية للجزائر عبر المراحل التي مرت بها من ارتفاع و انخفاض، سنتطرق إلى علاقة هذه الإيرادات بالجباية، و تأثير هذه الأخيرة على الميزانية العمومية، و كيفية إنفاقها على كل من ميزانية التسيير و التجهيز.

---

[1] حرفوش مدني ، **مرجع سبق ذكره** ، *1999* ، ص *45*.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي, **مشروع تقرير حول ، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004** ، الدورة العادية العامة السادسة و العشرون ، ص *21*.

الفرع الأول: إيرادات الجباية البترولية و تأثيرها على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة:

و بما أن ميزانية الدولة تتمثل في صورة صيرورة المصالح العمومية والاقتصاد ككل من خلال المبالغ المعتمدة فأرقامها تعطي صورة واضحة عن سياسة الدولة الإنمائية . فجانب الإيرادات في الميزانية العمومية يتكون أساساً من الجباية البترولية و الجباية العادية، حيث هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الضرائب و الرسوم، منها ضرائب مباشرة و أخرى غير مباشرة، بالإضافة إلى الحقوق (حقوق جمركية) و بعض الرسوم المختلفة على الأعمال.

كما توجد مصادر أخرى للإيرادات غير الجبائية، و هي تساهم بقسط غير كبير في إيرادات الميزانية.

و بما أن اهتمام الدولة كان كبير بقطاع المحروقات، فهذا يرجع لسبب واحد و هو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية، التي " غداة الاستقلال كانت مساهمتها في ميزانية الدولة لا تمثل سوى 03 % من مجموع الإيرادات" [1] ، إلا أنه بعد استرجاع المحروقات في 24 فيفري 1971 بدأت مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة ترتفع سنة بعد أخرى، حيث تطورت خلال سنة 1972 بنسبة 99 % مقارنة بعام 1971. أما نسبتها في الإيرادات الكلية فقد انتقلت من 23.8 % عام 1971 إلى 35.71 % عام 1972، ثم إلى 37.17 % عام 1973. و مع ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 أخذت قيم الجباية في الزيادة وفق أسعار النفط.

بالرغم من ارتفاع قيمة الجباية خلال فترة السبعينات إلا أن نسبتها في مجموع الإيرادات الكلية بقيت ثابتة بين 53% و 57 % ، و هذا بسبب سياسة الدولة، التي كانت تسعى إلى تنويع موارد الميزانية.

لكن عام 1978 عرف استقراراً في قيمة الجباية البترولية، بسبب بقاء أسعار النفط تقريباً عند نفس المستوى ، فأدى ذلك إلى انخفاض نسبتها في الإيرادات الكلية من 53.82% عام 1977 إلى 47.21% عام 1978، لكن مع ارتفاع الأسعار استرجعت نسبتها السابقة في الإيرادات الكلية.

و بسبب وصول أسعار النفط إلى مستوى 32.28 دولار للبرميل بالنسبة لخامات الأوبك (40 دولار لبرميل نفط صحاري الجزائر)، وصلت الجباية لأعلى مستوى لها و هو 50.954 مليار دينار بنسبة 64.18% من مجموع الإيرادات الكلية، لكن بعد عام 1981 بدأت قيمة الجباية البترولية تتناقص بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية من 10700 مليون دولار إلى 8500 مليون دولار ، وواصلت قيمة الجباية في التناقص حتى وصلت خلال الأزمة العكسية لـ 1986 إلى مستوى 21.439 مليار دينار .

وبقيت خلال هذه المرحلة نسبة الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات الكلية للميزانية في حالة تناقص، حتى وصلت عام 1987 إلى 22.20 % و هو أدنى مستوى لها قبل 17 سنة (منذ سنة 1970)، حيث بلغت قيمتها 479.20 مليار دينار .

وبالنظر لتأثير سنة 1986 على الجباية و الإيرادات الكلية، التي انخفضت بنسبة 15.26 % ، لجأت الدولة إلى إجراء بعض الإصلاحات التي مست الجباية العادية باتخاذ بعض الإجراءات الجبائية، و التي مست على الخصوص الضريبة على أرباح الشركات، التي كانت تتراوح بين 50 % و 60 % ، فقامت بتخفيضها وإعفاء بعض الأنشطة من دفع بعض الضرائب لمدة محددة، و أدى هذا كما سبق ذكره إلى انخفاض الإيرادات الكلية ، لكن مع تحسن أسعار النفط - خاصة خلال حرب الخليج (1991) حصل تحول كبير في قيمة الجباية البترولية، التي ازدادت بنسبة 112 % مقارنة بسنة 1990 ، وهذا ما جعلها تمثل نسبة 64.88 % من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية، لكن خلال سنة 1993 انخفضت قيمتها بسبب انخفاض أسعار النفط ، لكن مع زيادة الصادرات البترولية أخذت الجباية البترولية في الصعود حتى وصلت سنة 1997 إلى مستوى 570.765 مليار دينار محققة نسبة 64.74% من مجموع الإيرادات، وهذا بالرغم من بقاء سعر النفط عند مستوى 19 و 20 دولار للبرميل.

---

[1] شرقي جوهرة، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، *2000-2001* ،ص *88* .

الشكل رقم (11): تطور الجباية والإيرادات البترولية من 1988 إلى 2006.

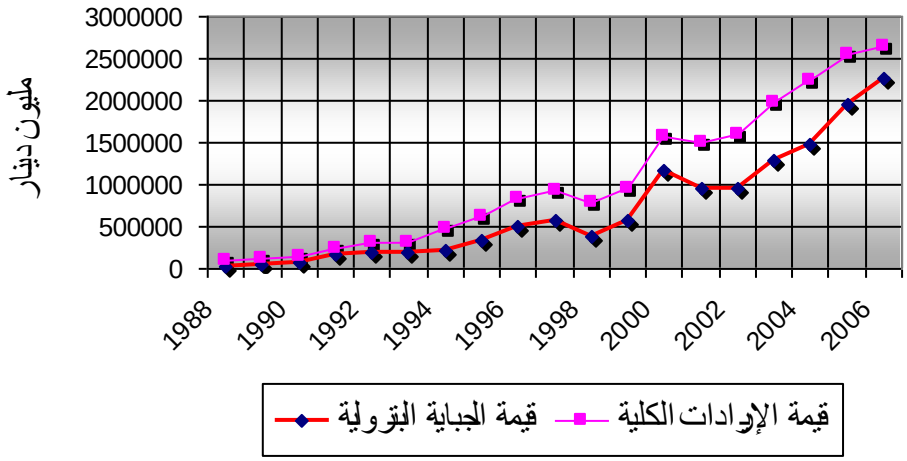

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على المعطيات السابقة.

إن سنة 1998 أثرت بشكل كبير على الإيرادات الكلية للميزانية، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بنسبة 16.4 %، و السبب في ذلك يرجع لانخفاض الجباية البترولية، التي انخفضت بنسبة 33.7 %، و هذا راجع لانهيار سعر البرميل إلى مستوى 12 دولار للبرميل بعدما كان يقدر بـ 19 دولار سنة قبلها . و أهم ملاحظة يمكن قولها هو أنه بالرغم من تغير سياسة الدولة في الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي لموارد الميزانية منذ بداية الثمانينات، إلا أنه عملياً لم نرى ذلك من خلال بقاء نسبة الجباية بالنسبة للإيرادات الكلية تتراوح في المعدل بين الثمانينات و التسعينات نسبة 51 % . و مع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك إلى زيادة الإيرادات البترولية، وبالتالي زادت الجباية البترولية، حيث بقيت خلال السنوات الستة الأولى للقرن الجديد تمثل نسبة تفوق 60 % من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية، وهذا بالرغم عودة المناداة بتقليل دور موارد البترول في موارد الميزانية، لأن البترول يعتبر من الثروات الزائلة.

فمن خلال تتبعنا لحركة الجباية البترولية و نسبتها في الإيرادات الكلية للميزانية، وبما أن الميزانية تتكون بالإضافة إلى الإيرادات نفقات تنقسم إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، فلابد من إبراز مساهمة هذه الجباية البترولية في هذه الميزانية.

أولا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير:

تعبر ميزانية التسيير عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة لمختلف الأنظمة قصد استمراريتها، والتي تتضمن أجور المستخدمين (نفقات المستخدمين)، و كذا نفقات العتاد اللازم لهذا التسيير.

وحسب معالجة حركة الجباية البترولية و ارتباطها الكبير بأسواق النفط العالمية، كان لابد من فك أي ارتباط لهذا المورد و نفقات التسيير، باعتبار أن ميزانية التسيير لابد أن تعتمد على مورد ثابت و محدد غير قابل للتغير.

إذا كانت ميزانية التسيير تمول بصفة خاصة من الجباية العادية، لأن مداخيلها تتصف بالاستقرار و تتحكم فيها الدولة كما تشاء، لكن هذا لا يعني عدم مساهمة الجباية البترولية في هذه الميزانية، لأنه عادة ما يتم ضمان تغطية نفقات التسيير قبل تحديد نفقات التجهيز، خاصة في حالة عدم تمكن الجباية العادية من تغطيتها.

فمساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير تكون دائمة، لأن هذه الميزانية تمثل بالتقريب ضعف ميزانية التجهيز و هذا ما يمثل عجز الجباية العادية عن تغطيتها لوحدها.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز:

إن ميزانية التجهيز تعبر عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع و الاستثمارات الاجتماعية كالمستشفيات أو استثمارات أخرى.

إن اهتمامات الدولة خلال المخططات الثلاثة الأولى بفرع المحروقات، كان الهدف منه كما هو معلوم الحصول على العملة الصعبة، التي يعتمد عليها من أجل دفع عجلة التنمية، و اتجهت كل الاستثمارات لهذا الفرع من أجل زيادة حجم الاستثمارات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، فمثلاً خلال عام 1974م قفزت الجباية بنسبة 225 %، فاستطاعت الجباية البترولية لوحدها تغطية نفقات التجهيز كاملة بالإضافة إلى نسبة 99 % من نفقات التسيير .

منذ تأميم المحروقات وكل الإيرادات البترولية تمول ميزانية التجهيز، لأنه خلال تلك المرحلة (المخطط الرباعي) كان حجم الاستثمارات كبير، و قد ساعد ذلك حركة أسعار النفط العالمية، التي أدت إلى ارتفاع قيمة الجباية البترولية، و استطاعت هذه الأخيرة أن تغطي نفقات ميزانية التجهيز بنسبة 100% طوال فترة السبعينات و بداية الثمانينات.

وبسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية سنتي 1982 و 1983، و التي وصلت نسبة الانخفاض فيها عام 1983 إلى 26 % مقارنة بعام 1981 ، و بما أن حركة الجباية البترولية كانت وفق منحنى أسعار النفط خلال الثمانينات (أخذت منحنى تنازلي عام 1981)، فقد عجزت الجباية البترولية عن تغطية هذه الميزانية، التي كانت قيمتها تزداد باستمرار، و أقل نسبة مساهمة لها في هذه الميزانية كانت عام 1987، حيث وصلت نسبة تغطيتها 51 % فقط. وخلال سنتي 1986 و 1987 - بالرغم من أنه كان هناك مخطط خماسي للتنمية- إلا أن نفقات التجهيز انخفضت بنسبة متوسطة خلال السنتين قدرت بـ 10.5 % .

الفرع الثاني: تأثير الجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام:

سنحاول خلال هذا المطلب دراسة مساهمة فرع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ، ثم نقوم بمقارنة نسبة مساهمة فرع المحروقات في الناتج الداخلي الخام مع نسبة مساهمة الجباية في الإيرادات الكلية، و هذا من أجل ربط العلاقة بين الجباية البترولية مع الناتج الداخلي الخام .

أولا:مساهمة فرع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

إن الناتج الداخلي الخام في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية لدولة ما.

وبما أن فرع المحروقات هو إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ، فمساهمتها في الناتج الوطني الخام عرفت عدة مراحل وهذا لاعتبار أنه فرع مرتبط كثيراً بأسواق النفط العالمية .

إن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تبرز من خلال القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج الداخلي الخام، و التي مرت عبر التطور التاريخي لأسعار النفط، حيث بدأت المساهمة غداة تأميم المحروقات بنسبة 10.59 %، ثم ارتفعت سنة بعدها إلى 16.78%، و إلى 21.13% سنة 1973، ثم قفزت إلى 37.37 % هذا راجع لارتفاع أسعار النفط خلال تلك المرحلة، و التي صادفت الأزمة النفطية الأولى، التي حدثت بسبب الحرب العربية الإسرائيلية.

الشكل رقم(12) : نسبة الناتج الداخلي لقطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام.

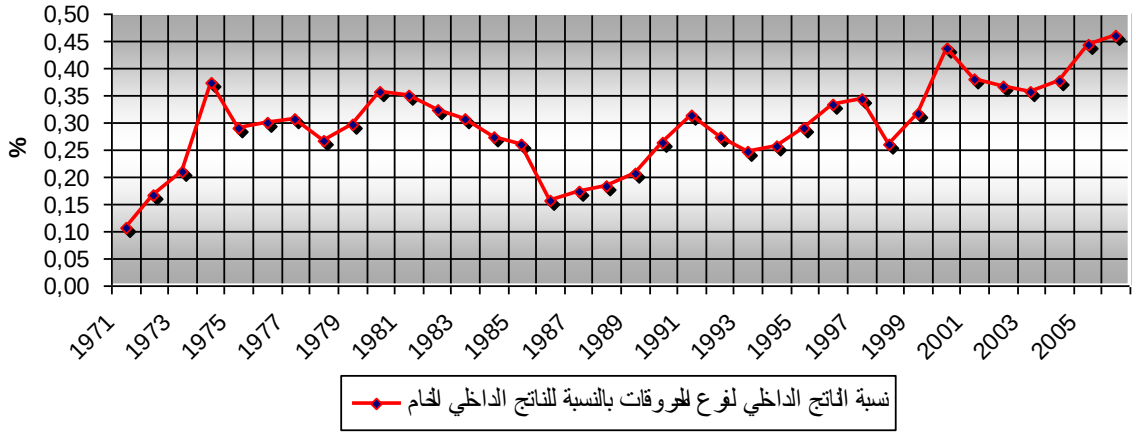

المصدر : مجلد ميلود,الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج:نحو ملائمة أكثر مع السوق ,رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستر في العلوم الإقتصادية,فرع التحليل الإقتصادي ,كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ,جامعة الجزائر,2001-2002,ص49.

خلال عام 1975 نزلت النسبة إلى 29.01 %، و هذا بسبب انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى الاستقرار الذي حصل في عملية الإنتاج، ثم ارتفعت سنوات 1976 و1977 بسبب تزايد أسعار النفط حتى وصلت خلال العام الأخير نسبة 30.68 %، ثم نزلت إلى نسبة 26.58 % عام 1978 بسبب استقرار أسعار النفط، ثم قفزت سنة 1980 إلى نسبة 35.71 % ، و هذا راجع لوصول نفط صحاري الجزائر (44°) إلى قيمة 40 دولار للبرميل. ثم أخذت هذه النسبة تتناقص وفق نفس منحنى أسعار النفط (المنحنى رقم12)، حتى وصلت إلى 15.60% عام 1986، ثم تطورت هذه النسبة بشكل كبير حتى وصلت عام 1991 إلى مستوى 31.39% كمساهمة في الناتج الداخلي الخام، و هذا راجع بالأساس إلى التطور الذي حصل في عملية الإنتاج و التصدير والذي اتسم بنوع من التنوع، بالإضافة إلى تأثير حرب الخليج عل أسعار النفط.

وظلت هذه النسبة تتراوح بين 25 % و 35 % طوال فترة التسعينات، حيث وصلت سنتي 1998 و 1993 إلى نسب دنيا قدرت بـ 26.10 % و 26.61 % على التوالي، و الذي نتج عن تدني أسعار النفط، حيث قلت عن 17 دولار للبرميل خلال السنتين. لكن مع ارتفاع أسعار النفط عام 2000 إلى مستوى 28 دولار للبرميل قفزت النسبة من 30.53 % إلى 43.7 %، ثم تراجعت خلال السنوات الثلاثة التي تلتها، حيث وصلت عام 2003 إلى نسبة 35.6 %، و هذا راجع لتراجع أسعار النفط سنوات 2001 و 2002، حيث قلت خلال هاتين السنتين بحوالي 03 إلى 04 دولار للبرميل .

لكن بعد عام 2003 بدأت نسبة الناتج الداخلي للمحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الارتفاع وفق منحنى أسعار النفط، و الذي وصل خلال عام 2006 إلى 65.14 دولار للبرميل، و عندها وصلت هذه النسبة إلى 46% و هي أعلى نسبة وصلتها منذ تأميم المحروقات.

من خلال كل هذه المعطيات يمكن القول أن وزن قطاع المحروقات كبير في الناتج الداخلي الخام، لكن يمكن إبراز هذا الدور بإيضاح من خلال علاقة الجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام.

ثانيا: علاقة الجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام:

من خلال دراستنا لعلاقة الجباية بالإيرادات الكلية ظهرت أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية اختلفت عبر السنوات، و هذا راجع لسببين هما: تأثير أسعار النفط و تأثير إنتاج المحروقات.

إن مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز اختلفت عن مساهمتها في ميزانية التسيير، فمساهمتها في الأولى كانت تقارب في بعض الحالات 100 % ، أي أن تغطية ميزانية التجهيز كانت في بعض السنوات تكون كاملة من طرف الجباية البترولية، على عكس ميزانية التسيير التي كانت تُغطى من طرف الجباية العادية .

وبما أن للجباية البترولية علاقة وطيدة بميزانية التجهيز، والتي تُعبر عن مجموعة المبالغ التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع التي تؤدي إلى خلق السلع و الخدمات، و هذه الأخيرة تعبر عن الناتج الداخلي الخام، و منه يظهر الارتباط غير المباشر للجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام.

المبحث الثالث: اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق هذه الطريقة التي تعتبر حديثة في مجال الاقتصاد القياسي وهي نظرية التكامل المشترك والتي تبنى على أساس السلاسل الزمنية غير المستقرة، وبالتالي سنحاول أولا التعرف على طبيعة السلاسل الزمنية غير المستقرة وطرق الكشف عنها، ومن ثم نظرية التكامل المشترك واختباراته.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية غير المستقرة واختبارات الكشف عنها

قَبل التطرق في عَرض طريقة التكامل المشترك لابد لنا أولاً التَّعرف على السلاسل الزمنية غير المستقرة واختبارات الكشف عن عدم السكون في سلسلة زمنية، ذلك أن طريقة التكامل المشترك تُعنى بمثل هذه النماذج.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية الغير مستقرة

يُمكن القول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً؛ أي أنَّ السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. أمَّا السلسلة الزمنية غير المستقرة فإنَّ المستوى المتوسط فيها يَتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.[1]

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار لسلاسل الزمنية

(1) عبد العزيز شرابي، **تقنيات التنبؤ**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 31.

نَقول عن سلسلة زمنية أنَّها ذات مَعنى واسع للاستقرار أو ذات تَباين مشترك مُستقر إذا كانت أوساطها، وتبايناتها مشتركة عبر الزمن؛ أي إذاَ توفر ما يلي:[1]

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+K}) = U$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} + E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

- أن يكون التغاير (التباين المشترك) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يُحسب عند التغاير؛ أي الفرق بين الفترة t_1 و t_2 وليس على t_2 و t_1.

$$\text{cov}(Y_t.Y_{t+k}) = E[(Y_t - U)(Y_{t+k} - U)] = \text{cov}(Y_{t+k}.Y_{t+k+s})$$

ومن هنا يُمكن القول أن صفة سلسلة زمنية خالفت هذه الشروط تَكون بذلك سلسلة زمنية غير مستقرة.

الفرع الثالث: اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية

يُوجد هناك العديد من المعايير التي تُستخدم في اختبار صفة الاستقرار في السلسلة الزمنية، سواء يكون ذلك من ملاحظة الشكل البياني أو من خلال إجراء بعض الاختبارات الإحصائية. إذ إنَّ أول شيء يُمكن القيام به هو النظر إلى الرسم البياني لبيانات السلسلة الزمنية المُلاحظة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد أو تنازل في الاتجاه العام للسلسلة تَكون الأواسط العينية لمختلف العينات الجزئية مُختلفة نظامياً، وهذا يَعني عدم إمكانية تَعميم الملاحظات على سَيرورة مستقرة، والتي تَستلزم نفس القيمة للوسط $E(Y_t)$ بالنسبة لكل فترة t؛ أي يكون $E(Y_t)$ غير ثابت بالنسبة للزمن، إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني يُمكن أن نَنظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يُسمى ببيان الارتباط (Correlogram) .

اولا:دالة الارتباط الذاتي: تُوَضح الارتباط الذاتي المَوجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وتُعتبر ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة في السلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نَقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة.

إنَّ دالة الارتباط الذاتي العينية لـ K (أي عند الفجوة K) هي على الشكل[2]

$$P_k = \frac{\sum_{t=k=1}^{n}\left(Y_t - \bar{Y}\right)\left(Y_{t-k} - \bar{Y}\right)}{\sum_{t=1}^{n}\left(Y_t - \bar{Y}\right)^2} \qquad t = 1,2,....$$

ويُمكن حساب هذه الصيغة من بيانات عينة على النحو التالي:

$$P_k - \frac{COV(K)}{COV(0)} - \frac{Y(K)}{Y(0)}$$

حيث:

$$COV(K) = \hat{Y}(K) = \frac{\sum\left(Y_t - \bar{Y}\right)\left(Y_{t+k} - \bar{Y}\right)}{n-k}$$

([1]) تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**- الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص173

([2]) تومي صالح، ، **مرجع سبق ذكره**, ص 175.

$$COV(0) = \hat{Y}(0) = \frac{\sum\left(Y_t - \bar{Y}\right)^2}{n}$$

n: حجم العينة.

k: طول الفجوة الزمنية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي P_k بين 1- و1+.

ويُمكن القول عن سلسلة زمنية أنَّها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يُساوي الصفر، أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر($K\rangle 0$)؛ أي في هذه الحالة يَجب أن تَنخفض الارتباطات الذاتية للعينة بسرعة كلما ارتفع k، أمَّا إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإنَّ الخطوة التالية هي مُحاولة تَفريقها من أجل الحصول على سلسلة محوَّلة ومستقرة، وباستعمال W_t كأنَّه سلسلة مُفرقة يكون لدينا:

$$W_t = \Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}.t = 2.3....n$$

وبعد تفريق السلسلة يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة المُفرقة ودالة الارتباط الذاتي العينية لها، لهدف التأكد من عدم وجود مشكلة عدم الاستقرار.

فإذا بَقِيَت W_t غير مستقرة نُواصل التفريق على الشكل:

$$W_t = \Delta^2 Y_t.t = 3.4....n$$

ومنه يُمكن أن نطبق عامل التفريق d مرة واحدة على السلسلة المشتقة

$$W_t = \Delta^d Y_t.t = d + 1.D + 2....N$$

لكن هناك سؤال يَطرح نفسه عند تَحليل دَوال الارتباط الذاتي وهو تحديد قيمة P_k التي تَكون معنوياً تَختلف عن الصفر؛ بمعنى اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : P_k = 0$$
$$H_1 : P_k \neq 0$$

ويُمكن أن نَستعمل مُعامل الارتباط الذي يَرتكز على اختبار ستيودنت (Student) الحسابي والنظري من جهة، ومن جهة أخرى فقد برهن الاقتصادي كينونول (Qunennoille) على أنَّه من أجل n≥30 فإنَّ المعامل P_k يَنتهي تقاربياً إلى القانون الطبيعي ذو الوسط المَعدوم وانحراف $\frac{1}{\sqrt{n}}$ ومنه يُعطي مَجال الثقة للمعامل P_k بـ:

$$P_k \in \left[0 \pm \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}}\right]$$

فإذا كان P_k خارج هذا المجال فهو معنويا يَختلف عن الصفر بمعنوية α.

ثانيا:اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي: كَما قُلناَ سابقاً فإنَّ تَمتع بيانات السلسلة الزمنية بالاستقرار يَنتج عنه أن معاملات الارتباط الذاتي للعينة غالباً ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي (0) وتباينه $\left(\frac{1}{n}\right)$؛ أي أن:

$$P_k \rightarrow N\left(0.\frac{1}{n}\right)$$

وعليه فإنَّ حدود مَجال الثِّقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1.96\sqrt{1/n}$، وإذا كان يَقع خارج هذه الحُدود يَتم رفض فرض العدم ويكون $\hat{P}_k$ مُختلفا جوهرياً عن الصفر. ومن أجل إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة تَستخدم عادة إحصائية Q والتي قدمها بوكس بريس (Box Pierce) ويُمكن تَمثيل هذه العلاقة كالتالي:

$$Q = n\sum_{k=1}^{m} \hat{P}_k^2 \qquad (\ n \text{ حجم العينة}، m \text{ عدد الفجوات}\ )$$

تحت الفرضيات:

الفرض العدمي: $H_0 : P_{k1} = P_{K2} = ... = P_{kn} = 0$

الفرض البديل: $H_1 : P_{k1} \neq P_{k2} \neq ... \neq P_{k2} \neq 0$

إذا كان حجم العينة كبير فإن $Q \to X^2_{(m)}$ (حيث m درجات الحرية).

وعليه إذا كان: $Q_C \rangle Q_t$ نَرفض الفرض البديل ونَقبل فرض العدم؛ ويَعني هذا أن السلسلة ساكنة أو مستقرة.

إلى جانب إحصائية بوكس بريس (Box Pierce) تُوجد هناك إحصائية أخرى بديلة تُستخدم عند إجراء نفس الاختبار وتسمى Ljung Box Statistic وتُعطى إحصائية LB بالعلاقة التالية:

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{m} \frac{\hat{P}_k^2}{n-k} \to X^2_{(m)}$$

وتُستخدم إحصائية LB عادة في حالة العينات صغيرة الحجم لأنَّها تُعطي نتائج أفضل من إحصائية Q مع كَونِها تَصلح للعينات كبيرة الحجم.

ثالثا: اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية: إنَّ اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط عند الكشف عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية، لكن تَقوم أيضاً بتَحديد نوعية عدم الاستقرار المَوجود، وبالتالي إيجاد أحسن طريقة من أجل جَعل السلسلة مستقرة. وتُقسم النماذج أو السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى نوعين:

النموذج T.S (Trend Stationary): وهذه النماذج غير مستقرة، وتُبرز عدم استقرارية تَحديدية، حيث تَأخذ الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث يُعبر $f(t)$ عن دالة كثير حدود للزمن، و ε_t تَشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل كثير حُدود من الدرجة الأولى ويُكتب على الشكل:

$$Y_t = q_0 + q_1 t + \varepsilon_T$$

يُلاحظ أنَّ وسط هذا النموذج $E(Y_t)$ مُرتبط بالزمن وبالتالي فهو غير مستقر، ويُمكن جعله مستقراً بتقدير المعالم $q_1 . \hat{q_0}$ بطريقة المربعات الصَّغرى وطرح المقدار $q_0 + q_1 t$ من Y_t أي:

$$Y_t - \left(\hat{q_0} + \hat{q_1} t \right)$$

-النموذج DS (Differenry Stationary)[1] تُعتبر هذه النماذج أيضاً غير مستقرة وتُبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastique) تَكون على الشكل التالي: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

حيث يُمكن حلها باستعمال الفُروقات أي:

$$(1-\beta)^2 Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: β : ثابت حقيقي

β : معامل التأخير و d : درجة الفروقات.

وتَستعمل في غالب الأحيان الفروق من الدرجة الأولى في مثل هذه النماذج $(d-1)$،

وتُكتب من الشكل:

$$(1+\beta) Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتَأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS دون مُشتقة ويُكتب من الشكل: $Y_t - Y_{t-1} + \varepsilon_t$

وباعتبار ε_t تشويش أبيض فإن النموذج يُسمى نموذج السير العشوائي Randor Walt Model، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كانت $\beta \neq 0$: يُسمى النموذج بالمشتقة ويُكتب على الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

([1]) سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيلشهادة الماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية, جامعة ورقلة، ص 142.

1- اختبار ديكي-فولر Test de Dickey-Fuller: يُعتبر اختبار Dickey-Fuller من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، من خلال تَحديد مُركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، كَما أن هذا الاختبار لا يُستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الاتجاه العام بل إنَّه يُساعد على تَحديد الطريقة المناسبة لجَعل السلسلة مستقرة.

ويَعتمد اختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller) على ثلاثة عناصر أساسية:[1]

- صيغة النموذج؛
- حجم العينة؛ أي عدد مستويات السلسلة الزمنية؛
- مستوى العينة.

فإذا بَدأنا بالنموذج التالي والذي يُطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يُكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث تُمثل ε_t: حدْ الخطأ العشوائي والذي يُفترض أنَّه يَتبع توزيعاً طبيعي بوسط حسابي معدوم (= 0) وتباين ثابت، وقيم غير مُرتبطة (وفي هذه الحالة يُسمى بحد الخطأ أو التشويش الأبيض). ومن هذه الصيغة يُمكن ملاحظة أن معامل الانحدار يساوي الواحد، مِما يُؤدي إلى وجود مشكلة جِذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية، حيث يُوجد اتجاه في البيانات.

وبالتالي إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن $P = 1$ فإنَّ المتغير Y_t يُعاني من مشكلة جذر الوحدة ويُعاني من مُشكلة عدم الاستقرار.

ويَستخدم في إجراء اختبار Dickey-Fuller ثلاثة صيغ يُمكن كتابتها كما يلي:

1- صيغة السير العشوائي البسيط: لا تَحتوي مثل هذه الصيغة لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونكتب:

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$

3-صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$$

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلات السابقة نَتحصل على الصيغ التالية:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$
$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$
$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + b_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث: $\phi = P - 1$

وبعد مَعرفة صيغ الاختبار، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \phi = 0$$
$$H_1 : \phi \neq 0$$

أي نَقوم باختبار الفرض الصفري (فرضية العدم) بوجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي تكون غير ساكنة (أو غير مستقرة) وهذا بالنسبة لجميع النماذج.

بالنسبة للنموذج (3) إذا تم قبول H_1 وكان β يَختلف معنوياً عن الصفر فإن المسار يَحتوي على مركبة اتجاه عام، ويُمكن جعل النموذج مستقراً وهذا بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدرة بطريقة المربعات الصغرى.

إذا كانت المركبة ذات اتجاه خطي أمَّا إذا كانت شكل أُسي فيجب إجراء تَحويل لوغاريتمياً.

([1]) عبد القادر محمد عبد القدر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 656.

وقد وضع Dickey-Fuller لهذا الاختبار قيم مُجدولة، حيث يَعتمد أساسا على القيمة $(P-1)$ عِوضاً عن P ويتم بالطبع الحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي: $H_0 : P-1=0$

بحيث إذا تم طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة رقم (1) $(Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t)$

يُمكن كتابته كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونفس الشيء بالنسبة للمعادلات الأخرى.

يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للمعلمة ϕ بالنسبة للنماذج (1)، (2) و(3) ثم نَقوم بحساب الإحصائية τ_ϕ كما يلي: $\tau_\phi = \frac{\phi}{\delta_\phi}$

حيث: δ_ϕ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة.

فإذا كانت القيمة المحسوبة (τ) أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجَدولية عند مُستويات المعنوية المُختلفة نَقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أي أن هناك جذر أُحادي بالسلسلة وبالتالي فهي غير مستقرة.

ويتم قُبول الفرض البديل $(\lambda \neq 0)$ والذي يَعني تحديداً خُلو بيانات السلسلة من جذر الوحدة إذا كانت قيمة (τ_ϕ) المحسوبة تَتجاوز القيمة الجدولية.

غير أنَّ اختبار DF لا يُصبح ملائماً إذا وجدت مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بالرغم من كَوْن بيانات المتغيرات المُدْرجة في العلاقة قد تكون مستقرة وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى اختبار آخر يُسمى اختبار ديكي- فولر المطور(الموسع).

2- <u>اختبار ديكي- فولر المطور</u> **(ADF):**

إنَّ الاختبار السابق لـDF يُفترض أنَّ ε_t تشويش أبيض (bruit blanc)، بمعنى أن هناك إمكانية وُجود ارتباط بين الأخطاء، ولهذا تم تطويره سنة 1981 وأصبح يُسمى اختبار ADF (test Dickey Fuller Augmentes)[1] ويُطبق بنفس طريقة اختبار DF حيث يتم تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى وتحت فرضية العدم $(H_0 : \lambda = 0)$.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} \alpha + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t \ldots\ldots (6)$$

حيث يتم تَحديد قيمة التأخير (عدد الفجوات الزمنية) باستعمال مَعايير أهمها: معيارAkaike ومعيار Schwarz نَقوم بمُقارنة إحصائية Dickey-Fuller (τ) المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller) والمطوَّرة أيضاً بواسطة MacKinnon، فإنْ كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تَتجاوز القيم الحَرجة لـ (DF) فإنَّها تكون مَعنوية إحصائياً ونَرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أنَّها ساكنة والعكس صحيح.

3 -<u>اختبار فيليب بيرن (**test de Philips et perron 1988**) :</u>

يَعتمد تَقدير هذا الاختبار على نفس معادلة Dickey Fuller أي على معادلة من الشكل:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1](Régis Bourbonnais**, Econométrie**, Dunod, paris, 2006, P 232.

ويَختلف عن اختبار DF في طريقة مُعالجة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من درجة أعلى، حيث يَقوم بعملية تصحيح لا مَعملية لإحصائية (τ) للمعلمة (δ)[1] ويُمكن تَبسيط هذا الاختبار بالمراحل التالية:

1- تَقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار DF بطريقة المربعات الصُّغرى العادية وحساب الإحصائيات المرتبطة بهذه النماذج، حيث ε_t هي بَواقي التقدير؛

2- تقدير التباين في الأجل القصير:

3- تقدير العامل التصحيحي S_t^2 (ويُسمى تباين الأجل القصير) والذي يَقوم على أساس تركيبة التباين المشترك لأخطاء النموذج المُقدر سابقاً، ويُعطى بالعلاقة التالية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\rangle \frac{1}{N}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

لتقدير هذا التباين في الأجل الطويل، يَجب تَحديد عدد التأخرات (troncature de Newey-west)

4- حِساب إحصائية فيليب بيرين (pp) كما يلي:

ونَقوم بمقارنة هذه الإحصائية مع القيم المُدرجة في الجداول الإحصائية لـ Mackinnon

ملاحظة:

عِند القيام باختبار النماذج السابقة نَبدأ دائماً بالصيغة (3) وذلك للتأكد من وجود مُركبة اتجاه عام فإنْ وُجدت ننتقل إلى النموذج (2) فالنموذج (1) فإذا ثَبَتَ أنَّ السلسلة الأصلية غير مستقرة نَقوم بتعديلها عن طريق إزالة المركبة المَوسمية ومركبة الاتجاه العام.

ويُقدم الشكل الموالي إستراتيجية اختبار جذر الوحدة.

(2)Isabelle cadoret et Autre, **Econométrie Appliqué (Méthodes Application, corrigés)**, Bruxelles, p p 302،306.

الشكل رقم (13): إستراتيجية اختبار جذر الوحدة

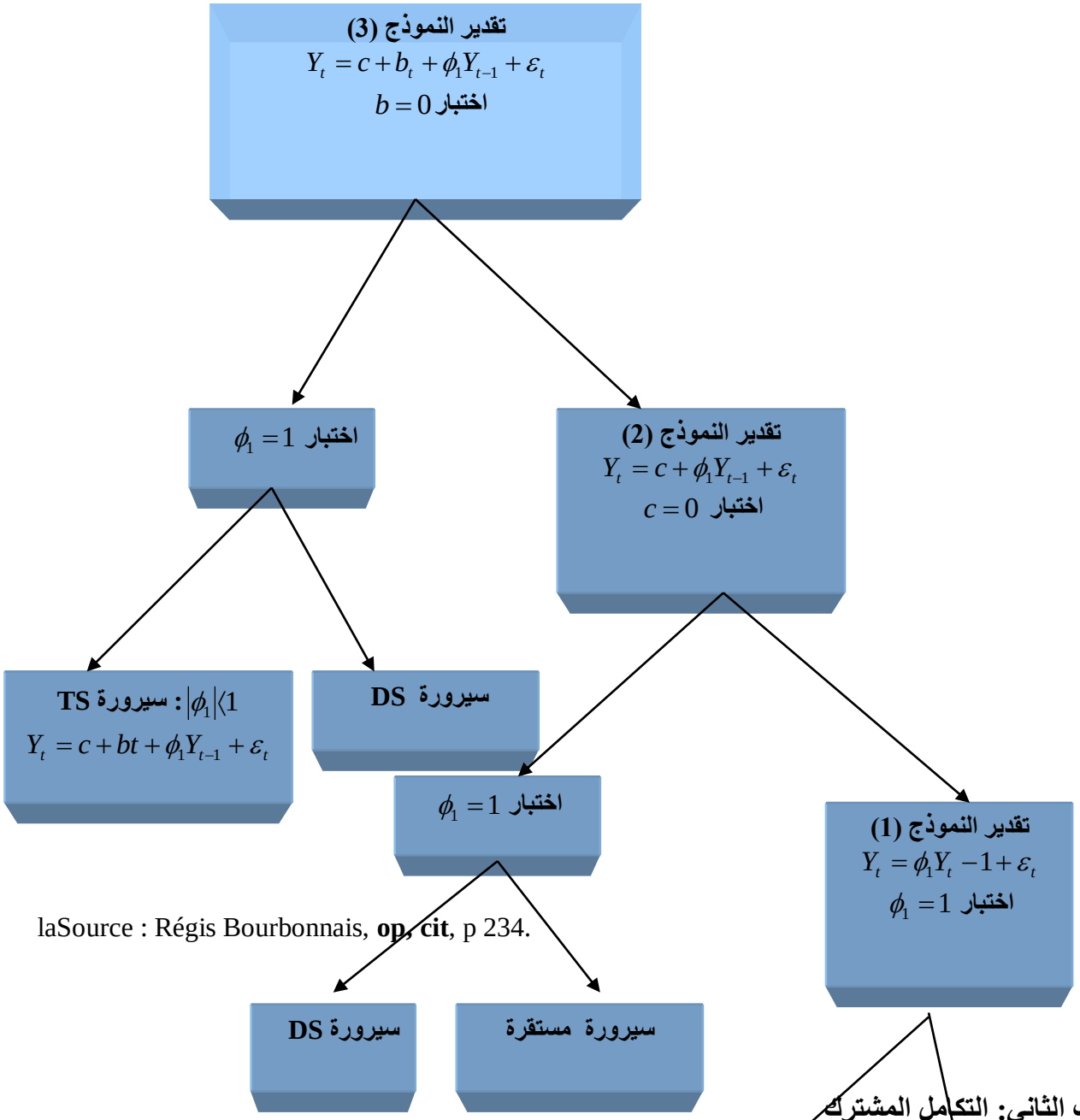

laSource : Régis Bourbonnais, **op, cit**, p 234.

المطلب الثاني: التكامل المشترك

ظَهرت تِقنية التكامل المشترك أو المُتزامن(*) (Cointegration) في أواسط الثمانيات من القرن الماضي، وهذا من طرف Granger سنة 1983، ثم Engel وGranger سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصاديين ثورة كبيرة في التحليل الاقتصادي وتَحليل السلاسل الزمنية.(1)

وقد جاءت هذه التقنية (ف[illegible] صحة فَرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي تلك العملية التي تقوم على دمج ما بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الدِينامِيكي لنماذج تصحيح الخطأ.

وتَجدر الإشارة إلى أنَّ وجود التكامل المشترك مُرتبط باختبارات جذر الوحدة وذلك من أجل التَّحقق من استقرار السلاسل الزمنية فُرادى (كل على حِدى)، وبالتالي التأكد من وجود تكامل متزامن بين مَسارات السلاسل الزمنية.

(*) في بعض الكتب يطلق عل التكامل المشترك أيضا اصطلاح التكامل المتساوي.

(1) Régis Bourbonnais, **op, cit**, p 275.

من ما سبق يُمكن القول أن طُرق تَحليل التكامل المشترك تَسمح لنا بالتَّعرف وبِوُضوح على العلاقة الحقيقية بين متغيرين (سلسلتين) وذلك بإيجاد شُعاع التكامل المشترك بين السلسلتين وإزالته إذا اقتضى الأمر ذلك.

الفرع الأول: عموميات حول نظرية التكامل المشترك

اولا: خصائص درجة تكامل السلاسل الزمنية:

- إذا كانت لدينا المتغير Y_t مستقرة في صورته الأصلية؛ أي قبل إجراء أي تَعديلات عليه يُقال بأنَّه متكامل من الرتبة 0، ونَكتب $Y_t \to I(0)$.

- إذا كان المتغير غير مُستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقراً بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

نَقول بأن المتغير متكامل من الرتبة الأولى ونكتب:$Y_t \to I(0)$

- السلسلة متكاملة من الرتبة d:

لتكن لدينا سلسلة زمنية Y_t وأصبحت هذه السلسلة مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي (d) يمكن القول أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d أي أن[1]: $Y_t \to I(d)$

- السلسلة متكاملة من الرتبة **b.d**:

لتَكن k مُركِبات الشعاع Y_t حيث يَكون متكامل من الرتبة b.d؛ أي $[Y_t \to CI(d.b)]$من أجل $(0 \langle b \le d)$ إذا كان:

- كل مُركبات الشعاع Y_t متكاملة يكون متكامل من الرتبة d أي: $Y_t \to I(d)$

- يوجد شعاع $(\alpha_i.K_0)\,\alpha_i$ حيث: $(1.K)$ مع $Z_t = \alpha_i Y_t$ $Z_t \to CI(d.b)$

α_i: تُسمى شعاع التكامل المشترك أو شعاع السلسلة المتكاملة.

- يُوجد هناك r أشعة مستقلة $(i = 1.2...r)$، إذن Y_t متكاملة من الرتبة r، ويوجد أيضا $\alpha = (\alpha_1....\alpha_s)$ تُمثل مَصفوفة التكامل المشترك ذو البُعد $(K.1)$ حيث:

$[\alpha_i.\alpha_i]$ هو شعاع التكامل المشترك.

وبِوجه عام يُمكن إيجاد الخصائص التالية:

1- لتكن لدينا السلسلة مستقرة X_{1t} و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة $d = 1$ فإنَّ السلسلة Z_t والتي تُشير إلى مَجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونكتب:

$$\left.\begin{matrix} X_{1t} \to I(0) \\ X_{2t} \to I(1) \end{matrix}\right\} \Rightarrow Z_t = (X_{1t} + X_{2t}) \to I(1)$$

وعليه تكون السلسلة $X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأنَّنا جمعنا سلسلتين الأولى مُستقرة والثانية غير مستقرة (تحتوي على اتجاه عام).

2-لتكن لدينا السلسلتين X_{1t} و X_{2t} متكاملتين من الرتبة d أي:

$$\left.\begin{matrix} X_{1t} \to I(d) \\ X_{2t} \to I(d) \end{matrix}\right\} \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \to I(?)$$

إنَّ درجة (رتبة) تكامل التَوليفة الخطية $aX_{1t} + bX_{2t}$ مُرتبط على العُموم بالمعاملات β و α وجود حَركة غير مستقرة.

وعلى وجه آخر نَختبر العلاقة التالية:

$$\left.\begin{matrix} X_{1t} \to I(d) \\ X_{2t} \to I(d^-) \end{matrix}\right\} d \ne d^- \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \to I(?)$$

تكون أمام حالتين:

---

[1] Richard.I.D.Harris, **Using Cointegration Analysis in econometric Modelling,** prentice Hall, London, 1995, p 22.

الحالة الأولى: إذا كان هذين المعاملين من إشارتين مختلفتين (متعاكستين) فعليه يُمكن إزالة مُركبة الاتجاه العام (الاتجاهات العامة قد تَنعدم) والسلسلة الناتجة تكون مستقرة $I(0)$.

الحالة الثانية: إذا كان α و β من نفس الإشارة فالسلسلة المنتجة تكون $I(d)$

*حالة أخرى: إذا كانت سلسلتين X_{1t} و X_{2t} مختلفتين في درجة التكامل بمعنى:

$$\left.\begin{array}{l} X_{1t} \to I(d) \\ X_{2t} \to I(d^-) \end{array}\right\} d \neq d^- \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \to I(?)$$

ويُمكن مُلاحظة أنَّه في مثل هذه الحالة قد يَصعب التَّكهن بالنتيجة نظراً لاختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية.

ثانيا:تعريف التكامل المشترك:

يُمكن تَعريف التكامل المشترك بأنَّه تَصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(Y_t.X_t)$ أو أكثر، بحيث تُؤَدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تَجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعلَّ هذا الأمر يَعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حِدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.[1] ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مَجموعة المتغيرات تُعتبر مفيدة في التَّنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مَجموعة من المتغيرات المستقلة.

ثالثا: شروط التكامل المشترك:

نَقول عن سلسلتين X_t و Y_t أنهما متكاملتان إذا تَحقق الشرطين التاليين:

- إذا خضعتا إلى اتجاه عشوائي له نفس رتبة التكامل d؛
- التَوليفة الخطية لهاتين السلسلتين تَسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل (فرق) أقل.

فإذا كان لدينا:

$$X_t \to I(d)$$
$$Y_t \to I(d)$$

حيث: $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d.b)$ مع $d \geq b \rangle 0$

ونَكتب: $X_t.Y_t \to I(d.b)$

حيث يُمثل $[\alpha_1.\alpha_2]$ الشعاع الناتج عن علاقة التكامل المشترك(شعاع الإدماج)

ومنه في حالة وجود K متغيرة $(K \geq 2)$، لدينا:

$$X_{1t} \to I(d)$$
$$X_{2t} \to I(d)$$
$$X_{kt} \to I(d)$$

إن وجد شعاع $\alpha = [\alpha_1.\alpha_2.....\alpha_k]$ ذو بعد $(k.1)$ فإن $\alpha X_t \to I(d.b)$ إذن المتغيرات k متكاملة تكاملاً مشتركاً وشعاع التكامل المشترك هو α.

حيث: $X_t \to CI(d-b)$ مع $b \rangle 0$

رابعا: خطوات التكامل المشترك:

يُمكن تَلخيص خُطوات التكامل المشترك حسب الخطوات التالية:

قَبل كل شيء نقوم بِعرض التمثيلات البيانية للسلاسل مَحل الدراسة، وذلك من أجل أخذ فكرة عامة، لكن لا يتم ذلك بِوضوح على سلوك السلاسل، وعليه يُمكن أن تَكون أمام خَطر التكامل المشترك فإذا كان لدينا سلسلتان واحدة مستقرة (متكاملة من الرتبة 0) والأخرى متكاملة من الرتبة الأولى، فهنا لا يمكن الملاحظة بوضوح بيانياً، ذلك أنَّ السلسلتان متقاربتان.

وعموماً تكون خطوات التكامل المشترك كما يلي:

)[1](Ouameur Ghania, **Essai Modélisation de la relation entre les taux d'inflation et le taux de change,** thèse de magistère en science économique, Université d'Alger, 2005 p 56.

1- الخطوة الأولى: تَحديد رتبة تكامل سلسلة زمنية على حِدى وذلك عن طريق اختبار Dickey-Fuller، فإذا كانت كل السلاسل مُتكاملة من نفس الرتبة تَكون أمام خطر التكامل المشترك.

2- الخطوة الثانية: اختبار عدد علاقات التكامل المشترك.

- إذا ثَبتَ وُجود علاقة تكامل مشترك(علاقة واحدة)، إذن نَستعمل مَدخل Engel-Granger
- إذا وُجِدَ أكثر من علاقة للتكامل المشترك نستعمل مدخل Johansen.
- الخطوة الثالثة: إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك مُؤَكدة نَنتقل إلى مرحلة التقدير عن طريق تقديم نموذج تصحيح الخطأ.

أو نَتوقف عند هذه الخطوة (في حالة عدم وجود علاقة توازن بين السلاسل).

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك:

كما لاحظناَ سابقاً فإن كلمة متكاملة تُطلق على السلسلة الواحدة، إذا كانت غير ساكنة فنقول أن السلسلة X_t متكاملة من الرتبة الأولى أو متكاملة من الرتبة الثانية، لكن كلمة تكامل مُتساوي أو مشترك فتُطلق على أكثر من سلسلة غير ساكنة.

فنَقول أن السلسلتين Y_t و X_t غير ساكنة متساوية أو مشتركة التكامل إذا تَضمَّنت العلاقة بين السلاسل على مُكون خطي واحد على الأقل ساكن، ورأينا بأن هذا المكون الخطي الساكن يُسمى بمعادلة التكامل، كَما يتم تفسير هذا المكون أيضا على أنه علاقة تَوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t.

إنَّ الشرط الضروري وليس الكافي لوجود علاقة تكامل في علاقة ما هو أن تَكون السلاسل على اتجاه عام مَحدود وهذا ما يقوم بتَوضيحه اختبار ديكي-فولر

ومن أجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين مَجموعة من المتغيرات، تُوجد هناك عدة طرق، سواء لدراسة هذه العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

طريقة Engel -Granger ذات المرحلتين:

تُستخدم هذه الطريقة عموماً إذا كان لدينا متغيرَيْن فقط ويقوم هذا الاختبار على مرحلتين:[1]

* المرحلة الأولى:

يتم في هذه المرحلة اختبار رُتبة تكامل السلاسل، ذلك أنَّ الشرط الأساسي للتكامل المشترك بين السلسلتين أن يكون متكاملتين من نفس الدرجة، وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط لا يمكن أن تكون السلسلتان مشتركتا التكامل، ويتم هنا أساسا تحديد بكل عناية هيكل (Type) الاتجاه العام (تحديدي أو عشوائي) لكل متغير على حدى، ثم تحديد رتبة تكامل السلاسل المدروسة، فإذا كانت السلاسل الإحصائية غير متكاملة من نفس الرتبة، نتوقف عند هذه الخطوة (أي لا يوجد خطر التكامل المشترك) بمعنى؛

$$X_t \to I(d) \text{ و } Y_t \to I(d)$$

* المرحلة الثانية:

يتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى الطويل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أي اختبار معادلة من الشكل:

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$$

ثم نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة على سلسلة البواقي ε_t الناتجة من هذا الانحدار، أي:

$$\varepsilon_t = Y_t - (\alpha_1 X_t + \alpha_0)$$

والتأكد من أنه سلسلة زمنية مستقرة، فإذا كانت على هذا النحو نقول بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين ويمكن استخدامها في التقدير.

المطلب الثالث:الدراسة التطبيقية

سيتم في هذا المطلب تطبيق اسلوب التكامل المشترك على البيانات الخاصة بالناتج المحلي وسعر البترول للسنوات من 2000 الى 2010.

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية

[1] Régis Bourbonnais, **op-cit,** p 281.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة مدى سكون مختلف السلاسل المستعملة في نموذج الانحدار (الناتج المحلي الاجمالي وسعر النفط) والتأكد فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى أو بعد إجراء الفروقات، ومن ثم تحديد رتبة تكامل كل سلسلة على حدى، فإن كانت كلها متكاملة من الدرجة الأولى فيمكن بالتالي توليد مزيج خطي يتصف بالسكون وتكون هذه المتغيرات على علاقة تكامل مشترك.

الجدول رقم 31: اختبار ADF للسلاسل الزمنية.

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام
Poil	-2.57	-1.02	-5.88	-5.44
GDP	-2.29	-2.15	-3.69	-3.33
القيم الحرجة :				
عند مستوى معنوية 1%		-4.28		
عند مستوى معنوية 5%		-3.56		
عند مستوى معنوية 10%		-3.21		

الجدول رقم:
اختبار PP للسلاسل الزمنية

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام
Poil	-2.01	-2.45	-6.33	-9.22
GDP	-2.39	-1.15	-6.03	-6.06
القيم الحرجة :				
عند مستوى معنوية 1%		-3.65		
عند مستوى معنوية 5%		-2.95		
عند مستوى معنوية 10%		-2.62		

تبين نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار ستكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار دكي – فولر المركب Augmented Dickey Fuller Test (ADF) واختبار فيلبس – بيرون Phillips-Perron (PP) أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر النفط (poil) غير مستقرة في مستوياتها، ولكنها مستقرة في فروقها الأولى، مما يعني أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

كما تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار دكي – فولر المركب (ADF) واختبار فيلب بيرون (PP) للناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط (poil) في الجدولين السابقين، إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم؛ وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (5%) سواء بوجود قاطع للسلاسل الزمنية أو في حال وجود قاطع واتجاه عام للزمن. ولكن، تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط من جذر الوحدة عند فروقها ؛ لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط متكاملان من الدرجة الأولى .

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

سنقوم في هذا المطلب باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

أولاً: اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر

نظراً لأن السلاسل الزمنية للناتج المحلي وسعر النفط متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينهما على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين

المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن،Johansen) و (جوهانسن– جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – قرينجر،Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " و " جوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0<r(\prod)=r<\eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثـــر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $\leq r$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك = r (حيث r = 0، 1، 2).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك = r + 1.

ويوضح الجدول الموالي نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط.

الجدول رقم32: اختبار التكامل المشترك بقاطع وبدون اتجاه

(95%) CV for maximum igenvalues	$\lambda_{\max}$	فرض العدم	(95%) CV for trace test	λ_{trace}	فرض العدم
15.87	19.45	r = 0	20.18	22.22	r =0
9.16	6.38	r = 1	9.16	7.66	r ≤ 1

المصدر: من إعداد الطلبة مبني على مواقع الأنترنت:www.onc.dz
www.moquatiel.com/openshare

يوضح اختبار التكـــامل المشترك المـبني على اختبار القيم المميزة العظـمى maximum) eigenvalues test) واختبار الأثر (trace test) بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط أنه لا يمكن قبول فرض العدم (r = 0) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، ولكن لا يمكن رفض فرض العدم (r≤1) عند مستوى معنوية (5%)؛ ولذا توجد معادلة تكامل مشترك واحدة فقط. وهذا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير.

الفرع الثالث: العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ

إن وجود التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط يتضمن حسب (قرينجر، Granger) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين

المتغيرات موضع الدراسة يتطلب تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصيرة.

وقد وضح (إنجل وقرينجر،Engle-Granger) كيف يمكن إدخال طريقة " قرينجر " التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM). فإذا كانت المتغيرات في نموذج Vector Autoregression (VAR) متكاملة تكاملا مشتركا، فإنه يمكن استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) المشتق من نموذج VAR من أجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط.

يعتمد نموذج تصحيح الخطأ على تقدير المعادلتين التاليتين :

$$\Delta \log GDP_t = \alpha_0 + \rho_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta \log GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta \log poil_{t-i} + U_t$$

$$\Delta \log oil_t = \beta_0 + \rho_2 u_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta \log poil_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j \Delta \log GDP_{t-j} + V_t$$

حيث Δ LogGDP $_t$ التغير في لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، Δ logpoil $_t$ التغير في لوغاريثم الإنتاج الصناعي الحقيقي، و μ_{t-1} حدا تصحيح الخطأ اللذان يقيسان سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل. وتتميز هذه الطريقة بأنها تربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك. فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد، ولكن هذا لا يمكن دائماً اكتشافه إذا كانت النتائج مبنية على اختبار "فرينجر" التقليدي للسببية، ولكن يمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل. إضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الأجلين القصير والطويل، فيمكن استخدام F للمتغيرات التفسيرية (explanatory variables) في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختبار t للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ.

ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار العلاقة السببية في بين الناتج المحلي والإجمالي وسعر النفط.

الجدول رقم(33) :اختبار غرينجر للسببية

الفرضية	F-Statistic	Probability
سعر النفط يؤثر على النمو	3.140	0.025
النمو يؤثر على سعر النفط	0.512	0.520

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي فيوز

يوضح الجدول السابق نتيجة اختبار السببية طويلة الأجل بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي أن سعر النفط يؤثر على النمو وذلك لان احتمال قبول هذه الفرضية هو 0,025 وهو اقل من 0,05. أما العكس فهو مرفوض لان احتمال قبول هذه الفرضية هو 0,520 وهو أكبر بكثير من 0,05.

وبناءً على نتائج اختبارات السببية نستنتج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تساعد التغيرات في سعر النفط في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن الارتفاع في أسعار النفط أسهم بدور كبير في زيادة المشاريع التنموية التي تبنتها الدولة، وذلك لان التمويل في الجزائر أصبح من الأمور التي لا تطرح في الجزائر خاصة وان احتياطي الصرف ارتفع غي السنوات الأخيرة، مما انعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يؤيد الفرضية القائلة بان ارتفاع النفط تؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج الإجمالي في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير.

خلاصة :

لقد أرتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباط وثيقا بفرع المحروقات حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل ,و الذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر و باعتبار أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى في اقتصادياتها على قطاع المحروقات .

حيث أنه يتأثر بعدة عوامل من بينها أسعارا لبترول و أسعار الصرف و نخص بالذكر الأورو و الدولار اللذان يعدان بدورهما العاملان الأساسيان في التأثير على اقتصاد الجزائر باعتبار أن الارتفاع في أسعارا لبترول و الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الأورو ,يعد هذا عامل في دفع عجلة النمو إذ أن الجزائر تقوم بدفع نفقات وارداتها بالأورو,أما صادراتها بالدولار.

حيث تساعد التغيرات في سعر النفط في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ,حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي بالضرورة إلى الارتفاع في المشاريع التنموية ذلك لأن التمويل في الجزائر أصبح من الأمور التي لا تطرح في الجزائر ,خاصة و أن الاحتياطي الصرف قد أرتفع في السنوات الأخيرة و هذا ما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة:

حاولنا في هذا الموضوع الذي هو تحت عنوان "أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي" ,معرفة ما إذا كانت أسعار النفط هي العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ,باعتبار أن الجزائر بلد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في تمويل اقتصادها ,إلا أنه لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد ، كما انه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي, وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي, ومن ثم فهو يعكس على حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة .

وتم في هذه الدراسة العمل على اختبار مجموعة من الفرضيات، واستخلاص جملة من النتائج، والتوصل إلى بعض الإقتراحات الهامة، بما يفتح المجال إلى العديد من الأفاق المستقبلية، ويمكن عرض كل تلك العناصر فيما يلي:

- **اختبار الفرضيات:**

لقد ثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك علاقة وطيدة بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي, حيث أن النمو الاقتصادي المتزايد يدفع بذلك إلى زيادة الطلب العالمي على النفط و هذا ما يؤكد حتمية بقاء الأسعار مرتفعة.

كما ثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن النمو الاقتصادي يعد مؤشر للوضعية الاقتصادية السائدة, اعتمادا في ذلك على مؤشرين كميين هما:معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي.

ومن هنا ثبت عدم صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن منظمة الأوبك لا تمتلك السيطرة المطلقة على أ سعار النفط.

ثبتت صحة الفرضية التي تضهرأن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط ناتجة عن عوامل خارج نطاق العرض والطلب العالمي للنفط.

- إذا ما قامت الدولة الجزائرية بتعديل السعر المرجعي، هذا قد يمكّن من رفع قيمة نفقات التجهيز التي من الواجب رفعها لأجل خلق مشاريع استثمارية تخلق موارد إضافية للدولة.

نتائج الدراسة:

يمكن صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

أ-النتائج النظرية:

- النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط ,بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي معدل النمو السكاني .

- النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون الزيادة حقيقية ,وليست نقدية.

- نستنتج بأن النمو الاقتصادي المتزايد يدفع بذلك إلى بقاء الأسعار النفطية مرتفعة.

- في 1973شهد العالم أزمة نفطية خلقتها الدول العربية عندما قامت بتقليص كمياتها المعروضة في السوق الدولية .

- تبين مما سبق أن أسعار البترول تعرضت و مازالت لضغوط الجهات الثلاثة:الشركات المستثمرة للبترول, الدول المنتجة, الدول المستهلكة.

- بعد ظهور منظمة الأوبك أصبحت هذه الأسعار تتصف بنوع من المرونة ,بالنظر إلى المنافسة التي أصبحت تفرضها شركات الدول المنتجة بسبب استرجاعها لثرواتها من خلال التأمينات .

بعد أزمة 1986 توصلنا إلى أن أسعار النفط تميزت بنوع من الاستقرار، قامت خلالها الدول المستهلكة بتكثيف استراتيجياتها، والتي من بينها وضع استراتيجيات مخازن البترول للاعتماد عليه في حالة ارتفاع الأسعار.

- عند انهيار أسعار النفط عام 1998 وجدت الدول المنتجة للنفط وخاصةً منها دول الأوبك نفسها تتخبط في شبح المديونية الخارجية.

- بعد أزمة 1998لاحضناأن أسعار النفط بدأت تتحسن، فبدأت تتقلص مديونية دول الأوبك خاصةً في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، و بالخصوص من طرف دول أقصى شرق آسيا كاليابان و الصين، هذا الأخير انتقل بعد عام 1993 من منتج للنفط إلى مستورده في ظل النمو الاقتصادي الذي أصبح يحققه.

-في سنة 2008 هناك ارتفاع في أسعار النفط.

- لاحظنا أن الجباية البترولية انتقلت وفق حركة أسعار النفط الخام، و التي كانت في أغلب السنوات تغطي نفقات التجهيز، و بالتالي كانت هذه الميزانية متذبذبة حسب الجباية البترولية.

-و ما يمكن استنتاجه أن ارتفاع أسعار النفط يسمح بارتفاع الناتج الداخلي الخام للجزائر,

ب- النتائج التطبيقية:

بعد الدراسة القياسية تم استخلاص النتائج التالية:

- أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام، أما الرابط بينهما فهو الجباية البترولية و نفقات التجهيز .

- تتأثر الجباية البترولية كثيراً بأسعار النفط الخام و إنتاج المحروقات في بلادنا، حيث إذا ارتفعت أسعار النفط يؤدي ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية.

- أن علاقة سعر النفط الخام مع الناتج الداخلي الخام علاقة عكسية، فإذا انخفضت أسعار النفط بـ 0.028 دولار يؤدي إلى ارتفاع في الناتج الداخلي الحقيقي بدولار واحد.

-اقتراحات الدراسة:

لجعل هذه الدراسة عملية أكثر، يمكن تدعيم ما توصلت إليه من نتائج بمجموعة من الاقتراحات، نوجز أهمها فيما يلي:

- استغلال الظرف الراهن الذي ارتفعت فيه أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية، قد تكون خليفة المحروقات، باعتبارها من الثروات الزائلة.

- التركيز على القطاع الصناعي، و تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و الوقوف معها أمام المؤسسات الأجنبية .

- مراقبة أعمال الشركات البترولية الأجنبية، من أجل المحافظة على الثروات مدة أطول.

- تشجيع القطاع الخاص، لأنه قد يمد القطاع العام بالسلع الاستهلاكية، لكن هذا التشجيع يكون في حدود المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد.

- النهوض بالقطاع السياحي، الذي قد يخلق مداخيل إضافية بالنظر لتوفر البلاد على طاقات هائلة في هذا المجال .

- أفاق الدراسة:

على ضوء النتائج والاقتراحات السابقة, يمكن إعطاء مجموعة من التساؤلات الهامة المرتبطة بالموضوع، والتي قد تكون محاور لبحوث قادمة, ومنها:

- هل يمكن أن تقوم الدول منتجة لغاز من خلق منظمة للغاز بالنظر للضغوط التي تتعرض لها من الدول المستهلكة الكبرى خوفاً من الحصول لهذه السوق- التي تتميز بنوع من الاستقرار- ما يحصل في سوق النفط ؟

- ماذا سيحدث للاقتصاد الوطني إذا بقيت أسعار النفط مرتفعةً مدةً أطول ؟

- ما هو مصير الإنتاج الوطني في ظل الانفتاح على السوق الخارجية، خاصةً مع محاولة الجزائر دخول المنظمة العالمية للتجارة ؟

بعد هذه التساؤلات التي قد تجد الاهتمام لمواصلة البحث في هذا الموضوع الشائك، الذي أصبح موضوع الساعة، نرجوا الله أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع، و أعطيناه حقه تحليلاً وقياساً.

قائمة المراجع:

الكتب:

ويلفرديكول, **تنمية نفط بحر قزود وانعكاساتها على منطقة الأوبك** ، وارد في مصادر الطاقة في بحر قزوين, الامارات,2001.

ميشل تودارو. **التنمية الاقتصادية**,دار المريخ للنشر,السعودية,2006.

منى البرادعي، **تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية** ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2000.

ممدوح عوض الخطيب،**التنمية والتخطيط** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2003.

مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر , **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار ومطبعة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، 1999.

مدحت مصطفى ، سهير عبد العزيز أحمد،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999.

مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية** ، دار وائل للنشر ، السلطة ، 2007.

محمد يوسف علوان ، **القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية** ، مطبعية دار الشعب ، عمان, 1978.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،**الموارد الاقتصادية** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية 1975.

محمد عبد العزيز عجايمية ,إيمان عطية ناصف ,**التنمية الاقتصادية** ,جامعة الإسكندرية,مصر,2003.

محمد صالح تركي القريشي , **علم اقتصاد التنمية** ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.

محمد حربي، **النفط العربي وبدائل الطاقة** ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1978.

محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983.

مايكل ايدجمان, **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار المريخ ، الرياض ، 2002.

مانع سعيد العقيبية ،**أوبك و الصناعة البترولية** ، مطابع التجارة والصناعة ، بيروت,**2009.**

القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**, دار وائل للنشر ، عمان ، 2007.

فتح الله ولعلو ، **الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية** ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 1981.

فايز إبراهيم الحبيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض 2000.

على أحمد عتيقة ، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999.

عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية** ,دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2011.

عجايمية حربي واخرون، **التنمية لاقتصادية : مفهومها ، عناصرها نظرياتها ،سياستها** ، الدار الجامعية القاهرة ، 2001.

عبد المنعم إبراهيم، **النفط بين السياسة والاقتصاد** ، الدائرة الاقتصادية ، الكويت 1974.

عبد القادر محمد عبد القدر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

عبد العزيز شرابي، **تقنيات التنبؤ**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة ، 2002.

عادل أحمد حشيش وأخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،دار التعليم الجامعي, الإسكندرية ، 1998.

ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ,الجزائر، 2004

ضياء مجيد الموسوي ، **أزمة البترول ، المدرسة الوطنية** للفنون المطبعية، الجزائر ، 1990

صديق محمد عفيفي ، **التسويق البترولي** ، مكتبة عبد الشمس ، ط9، الإسكندرية ، 2003.

شعبان إسماعيل ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة ، الجزائر ، 1997.

سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، العراق ، 1988.

الرداوي تسيير ، **التنمية الاقتصادية** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا , 1985.

دانيال حمدادن،**الاحتكارات البترولية** ، ترجمة وبيد خوري ، مكتبة مليون ، دمشق، 1970.
حسين عملر ،**الإستثمار والعولمة** ، دار الكتاب الحديث القاهرة,2000.
حسين عبد الله, **البترول** ، دار النهضة العربية , القاهرة , 2003.
حرفوش مدني ، **الكامل في الاقتصاد** ، دار الآفاق, الجزائر، *1999*.
حافظ برجاص ، **الصراع الدولي على النفط العربي** ، بيسان ، بيروت ، 2000.
جون نايهنز, **النظرة الاقتصادية** ، ترجمة صفر المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997.
جميس دوريان ، **أسواق الطاقة الأسيوية ، الإمارات العربية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبوظبـي ،2005.
جاك بيرجي، **حرب البترول السرية** ، ترجمة محمد سميح السيد ، دار طلاس للدراسات ، سوريا ، 1987.
جابر مالكوم وآخرون, **التنمية الاقتصادية** ، دار المريخ ، السعودية ، 1995.
برنية سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي** ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بدون تاريخ.
انتوني صامبصون ، **الشقيقات السبع**، ترجمة سامي هاشم وآخرون، بمعهد الإنماء العربي لبنان 1976.
إسماعيل محمد بن فانه ، **اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن, 2011.
إسماعيل عبد الرحمان ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، دار وائل ، عمان ، 1999.
29 أحمد إسماعيل يحي ، **بترول المسلمين ومخططات الغاصبين** ، دار المعارف ، القاهرة, 1975.
تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين- الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
- هوشيار معروف ،**دراسات في التنمية الاقتصادية** ,دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع,عمان 2005.

المذكرات:

هاشم جمال ، **السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1997 .
نور الدين قبور، **أثر السياسة على النمو الاقتصادي**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك,جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008.
الكرطار فائزة ، **التنبؤ باسعار النفط المرجعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر, 1998-1999.
عماد الدين أحمد المصبح، **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتراه في العلوم اقتصادية ، كلية الاقتصاد والتخطيط ، جامعة دمشق ، دفعة 2008.
عبد المالك مباني، الاقتصاد **العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، دفعة 2007-2008.
عبد الكريم **<u>النفط في العلاقات الدولية:</u> دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007، 2008.
عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2004**، رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2007.
شرقي جوهرة، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، *2000-2001*.
سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة,2006.

درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة للنيل درجة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006 .

حليمي حكيمة , **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال فترة (1975-2004)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، شعبة نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قالمة 05ماي1954,2004 .

المجلات والمقالات:

وصاف السعيد، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد:1، 2002.

المخزنجي السيد أحمد،**<u>الزكاة وتنمية المجتمع</u> ، دعوة الحق**، العدد 17 ، الطبعة 02، العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، 2000.

محمدعبد الله ، **أثر أسعار البترول المنخفضة على الإنتاج** ,مجلة أخبار النفط و الصناعة ، عدد 335 ، أغسطس 1998 .

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " مشروع تقرير حول، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العادية العامة السادسة و العشرون

ماجد عبد الله المنيف : النفط و العولمة الاقتصادية ، مصر ، مجلة السياسة الدولية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، العدد 141 ، جويلية 2000 .

عبد الأمير السعد,**النفط**, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 13 ، ديسمبر, 2004.

سيد أحمد عبد القادر،**النفط و التنمية " المثال الجزائري"**، مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد رقم 09 عدد *03 ، 1983*.

سليمان عطية مهدي، **التشخيص الاقتصادي كأسلوب لتحديد إستراتيجية التنمية في الوطن العربي**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، ط 5 ،العراق، 1981.

جميل الطاهر، **تقارير مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط** ، العدد 118، الكويت ، 2006.

جباري عبد الوهاب، **تأثيرات الأورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية** ، ملتقى الأورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الاغواط ، 18-20 أفريل 2005.

إبراهيم نوار، **تسعير النفط و آلية ضبط الأسواق** ، مصر، عن مجلة السياسة الدولية ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، العدد 164 ، أفريل 2006

المراجع باللغة الفرنسية:

1 - David begg et les autres **, macroeconomic** , , dunod , paris , 2002.

2-Longatte et vonhave , **economic générale** , paris ,1998.
-Cheand rawillion , haw did world's poorest fave in the 1990 s ? worldizank , washingtion,dc 2000

3- See sosou grant , **economic growth and business cycles**, studies in economic and bsiess series , heinemonnlibray 1999.

4- Robert barro ,Xavier sala i martin **, la croissance économique édition internationale** , France

5-Gilbert Abraham- frios **, dynamique économique** , 7 édition , paris , édition dalloz , 1991.
6- djebraj ray, **développement économic**, new jersey , pricetion univercity press, 1998.

7-David Romer, **Macroéconomie Approfondie**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997.

.

8-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle Paris, Ediscience international, 1996.

9-Bernard Guerrien, **Dictionnaire d'analyse économique**, Troisième édition, Paris, Edition

10-jean luc، **croissant et fluctuations economiques**, 2^0 edition , domat montchretien , paris, 1997.

11- gross man .G. M and helpman, **E. quality ladder in the theory of growth.review of economic,** studies58.1991.

12- ArtusPatrick and Kaabi Moncef, **Dépenses Publiques, progrès techniques et croissance**. Vol 44 no 13 Janvier-Mai 1993.
13- Rajhi Toufik**, croissance Endogène et externalités des dépenses publiques**, Rev. Eco, vol 44, no 2, mars 1993.

14 -Mana Said et El –Otaiba ,**Le Petrole Et L'economie De La Fideration Des Emirats Araes ,**Unis Hachette , Paris , 1980.
15- *Chems Eddine Chitour* ***,Geopolitique du pitrole et mondialisation*** *, algerie OPU, Alger 1998 .*
16- *Antoine Ayoub , **Pétrole : économie et politique** ,ed economica, paris, 1996.*

17- Oel menrle **, prix du pétrole** , pao, paris, 2001.

18- Antone a voul,pétrol **economie et politique , ed economica**, France , paris, 1996.

19- Régis Bourbonnais**, Econométrie**, Dunod, paris, 2006.

20-Isabelle cadoret et Autre, **Econométrie Appliqué (Méthodes Application, corrigés)**, Bruxelles.

21- Richard.I.D.Harris, **Using Cointegration Analysis in econometric Modelling,** prentice Hall, London, 1995.

22-Ouameur Ghania, **Essai Modélisation de la relation entre les taux d'inflation et le taux de change,** thèse de magistère en science économique, Université d'Alger, 2005.

الملخص:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني ،فقد اتجه اهتمام الجزائر الى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90%من ايرادات الجزائر من العملة الصعبة،حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع تساهم في تحقيق النمو للاقتصاد الوطني.
ان ارتفاع أسعار النفط الى مستويات عالية (معتبرة) جعلته يحتل مكانة عالمية عالية ،ليس فقط تعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في كل المجالات .
اصبح النفط مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها نظرا لأهمية التي تظهر في حقيقتين :
اولهما :كونه مصدر للطاقة ويحضى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر .
ثانيهما :كونه مادة خام اساسية في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.
واخيرا فان تغيرات اسعار النفط تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي لان ارتفاع الاسعار يؤدي بالضرورة الى ارتفاع في المشاريع التنموية في الجزائر

Résumé:

Le secteur des hydrocarbures joue un rôle important dans la construction et l'établissement des règles de l'économie nationale, l'Algérie a détourné l'attention à la fabrication depuis la reprise de sa souveraineté, car elle contribue exportations de combustibles de plus de 90% des recettes de devises en Algérie, où est la principale source de financement des projets qui contribuent à la croissance de l'économie nationale.

Que les prix élevés du pétrole à des niveaux élevés (en considérant) fait de lui occuper le poste de haute mondiale, non seulement beaucoup de facteur de puissance, mais comme une ressource économique stratégique compter sur lui tous les peuples dans tous les domaines.

Le pétrole est devenu un véritable indicateur pour mesurer les progrès et la prospérité des nations en raison de l'importance qui apparaissent dans deux faits:

Premièrement: étant une source d'énergie et de retrouver une position privilégiée entre la somme de ces sources.

Deuxièmement: en tant que matière première de base dans de nombreux produits chimiques et les industries pétrochimiques.

Enfin, les prix du pétrole contribuent à expliquer les variations du PIB en raison des prix élevés conduisent nécessairement à une hausse dans les projets de développement en Algérie.